البرنامج الحكومي

2026-2021

أكتوبر 2021

مدخل عام

- الإصلاح السياسي والديمقراطي
- الوحدة الترابية للمملكة
- استكمال ورش الجهوية المتقدمة
  - الالتزام بتفعيل مضامين النموذج التنموي الجديد
  - دولة تحمي المواطنين، تضمن كرامتهم وتستجيب لأولوياتهم، من أجل مغرب أقوى وأكثر إنصافا

أ- الأزمة: مرآة تعكس نقط القوة والضعف في النموذج التنموي

ب- البرنامج الحكومي: الخروج من الأزمة بنجاح بخلق فرص الشغل وتدعيم ركائز الدولة الاجتماعية

ت- من أجل حكومة موثوقة وطموحة وبرغماتية

- استكمال ورش إصلاح العدالة
- ترصيد مكتسبات أمن واستقرار المغرب
- ورش تفعيل الطابع الرسمي للأمازيغية
- الاهتمام بمغاربة العالم وقضايا الهجرة
- إحداث الوكالة الوطنية للتدبير الاستراتيجي لمساهمات الدولة

الالتزامات العشر للحكومة خلال الفترة 2021 - 2026

المحور الأول - تدعيم ركائز الدولة الاجتماعية

الجزء الأول - الحماية الاجتماعية مدى الحياة

1. تعميم الحماية الاجتماعية

1.1 ضمان الحماية الاجتماعية لجميع العاملين

2.1 تعميم التغطية الصحية لغير النشيطين

2.إحداث الدخل الاجتماعي لتماسك وكرامة الأسر المغربية

2.1 "مدخول الكرامة" لفائدة المسنين

2.2 تعويضات اجتماعية لكل الأسر المعوزة

2.3 دعم مدى الحياة للأشخاص في وضعية إعاقة

3. رعاية صحية جيدة لصون كرامة المواطن

3.1 تعزيز ميزانية الصحة العمومية على مدى السنوات الخمس القادمة

3.2 جعل طبيب الأسْرة مبتدأ مسار الرعاية الصحية

3.3 تقوية وتوسيع نطاق الحماية: تقديم فحوصات وتلقيحات مجانية وإجبارية لتتبع الحمل والمواليد الجدد

3.4 تحسين ظروف استقبال المرضى وتسهيل الولوج للعلاج: التكفل المباشر بالاستشارة الطبية والعلاج والدواء

3.5 تعزيز موارد تمويل القطاع الصحي

الجزء الثاني- تنمية الرأسمال البشري

1. مدرسة تكافؤ الفرص

1.1 التعليم الأولي لجميع الأطفال في سن الرابعة

1.2 تقوية المهارات الأساسية منذ المرحلة الابتدائية: القراءة والكتابة والحساب والبرمجة

1.3 تعميم المدارس الجماعية والنقل والمطعم المدرسيين

1.4 رد الاعتبار لمهنة التدريس

1.5 تعزيز الكفاءات من خلال الاستثمار في التعليم العالي والبحث العلمي

1.6 التكوين المهني والمستمر، طريق آخر نحو النجاح

2. الاهتمام بالثقافة والرياضة

2.1 الثقافة: من أجل ازدهار الهوية التعددية للمغرب، وتقوية قيم المواطنة وتسهيل الولوج للتعبيرات الفنية، والتشجيع على الإبداع

2.2 الاهتمام بالرياضة باعتبارها رافعة أساسية لتحقيق التنمية

المحور الثاني- مواكبة تحول الاقتصاد الوطني، من أجل خلق فرص شغل للجميع

1. إجراءات فورية لإنعاش الاقتصاد في أعقاب أزمة كوفيد-19
   1.1 أثر البرامج الاجتماعية على دعم الطلب الداخلي
   1.2 مواكبة المقصيين من سوق الشغل من خلال برامج مبتكرة
   1.3 دعم تمويل النشاط المقاولاتي والحرفي المشغل لليد العاملة
   1.4 تفعيل رافعة صندوق محمد السادس للاستثمار

2. تحول الاقتصاد الوطني، من أجل مقاولة تنافسية ونمو قوي
   2.1 قواعد واضحة من أجل تكافؤ الفرص وتنافس جيد
   2.2 مقاولات تنافسية ومبتكرة
   2.3 سياسة تشغيل متكاملة ومتجددة
   2.4 تشجيع الإنتاج الوطني ودعم تنافسية الوسم "صنع في المغرب"

3. سياسات قطاعية طموحة من أجل فرص شغل لائقة ومنتجة
   3.1 الفلاحة، الصيد البحري والصناعة الغذائية
   3.2 استدامة وتحويل الصناعة
   3.3 الإنعاش الإرادي لقطاعات السياحة والصناعة التقليدية والاقتصاد الاجتماعي والتضامني
   3.4 الاستثمار في رأس المال البشري

4. تحرير النشاط الاقتصادي للمرأة

المحور الثالث- حكامة في خدمة المواطن وإدارة فعالة

1. من أجل إدارة فعالة، في خدمة المواطنات والمواطنين
   1.1 تقريب الإدارة من المرتفقين
   1.2 تبسيط الولوج للإدارة والخدمات العمومية

2. مراقبة وتقييم جودة الخدمات العمومية
   2.1 تعزيز مراقبة جودة الخدمات العمومية
   2.2 الشفافية وتكافؤ الفرص
   2.3 تفعيل الحق في الحصول على المعلومة

3. تجديد برنامج تقليص الفوارق الاجتماعية والمجالية

4. تسريع وتيرة التحول الرقمي خدمة للمواطن

5. تدبير عادل ومسؤول للموارد المائية والتسريع بالانتقال البيئي

خاتمة

مدخل عام

الفصل 88 من دستور المملكة

بعد تعيين الملك لأعضاء الحكومة، يتقدم رئيس الحكومة أمام مجلسي البرلمان مجتمعين، ويعرض البرنامج الذي يعتزم تطبيقه. ويجب أن يتضمن هذا البرنامج الخطوط الرئيسية للعمل الذي تنوي الحكومة القيام به، في مختلف مجالات النشاط الوطني، وبالأخص في ميادين السياسة الاقتصادية والاجتماعية والبيئية والثقافية والخارجية.

يكون البرنامج المشار إليه أعلاه، موضوع مناقشة أمام كلا المجلسين، يعقبها تصويت في مجلس النواب.

تعتبر الحكومة منصبة بعد حصولها على ثقة مجلس النواب، المعبر عنها بتصويت الأغلبية المطلقة للأعضاء الذين يتألف منهم، لصالح البرنامج الحكومي.

يأتي هذا البرنامج الحكومي بعد الاستحقاقات التاريخية التي نظمتها بلادنا يوم 8 شتنبر 2021. هذه الاستحقاقات التي جرت في ظروف استثنائية، اتسمت بتحديات وإكراهات الوباء، غير أنها تميزت بمشاركة شعبية واسعة، عبر خلالها المواطنات والمواطنون عن نضج كبير وبعثوا رسائل سياسية دقيقة، وعلى رأسها التصويت لصالح أغلبية سياسية واضحة.

لذلك اعتبرنا منذ لحظة الإعلان عن النتائج، أن الرابح في هذه الانتخابات هي بلادنا، التي استطاعت كسب رهان إنجاح هذه المحطة الديمقراطية الهامة بتميز كبير. فرغم الإكراهات والتحديات المتنوعة التي فرضها التصدي لوباء كورونا، وبفضل إرادة جلالة الملك محمد السادس حفظه الله ونصره في ترسيخ دولة القانون والمؤسسات، وبفضل استجابة الشعب المغربي لنداء دعم وتقوية الاختيار الديمقراطي ببلادنا، وإصرار كل القوى الحية على بناء النموذج الديمقراطي المتفرد لبلادنا في المنطقة، تمكن المغرب من تنظيم الاستحقاقات الانتخابية في موعدها الدستوري، وبرهن لشركائه الديمقراطيين، وللعالم أجمع، على أن بناء الديمقراطية ورش إصلاحي جماعي لا رجعة فيه.

لقد شارك الشعب المغربي بكثافة في هذه الاستحقاقات، واختار بوضوح ومنهجية ديمقراطية بديلا سياسيا يتقاسم الكثير من القيم والأهداف، والرؤى والبرامج، واختار أغلبية منسجمة، تحمل روحا إصلاحية عميقة، قادرة على تنزيل الأوراش الاستراتيجية الكبرى التي فتحتها بلادنا بقيادة صاحب الجلالة الملك محمد السادس حفظه الله ونصره.

لقد منح المواطنات والمواطنون بلادنا فرصة تشكيل حكومة منسجمة، بثلاثة أحزاب سياسية، ما سيمكننا لا محالة من تحقيق الإصلاحات بنجاعة في الأداء، ووثيرة متسارعة في التنزيل. حكومة قوية، قادرة على ترجمة كل هذه الأوراش على شكل سياسات عمومية متكاملة ومتناسقة، هدفها الأسمى تحقيق الإصلاح الشمولي، سمته الأساسية تعميق وترسيخ التقدم الديمقراطي والسياسي كمدخل لتسريع تنمية الاقتصاد الوطني وتحقيق العدالة والكرامة الاجتماعية.

الإصلاح السياسي والديمقراطي

لا يمكننا أن نختلف على أن الديمقراطية والإصلاحات السياسية ستظل روح العصر ومبتغى الشعب المغربي وكل شعوب العالم، وأنها عملية في تطور مستمر داخل مجتمعنا، خضعت لسيرورات تاريخية مختلفة ومتعددة. والجميع يتفق اليوم على أن المغرب قطع أشواطا هامة داخل ورش تعزيز الديمقراطية والإصلاحات السياسية، فباتت بلادنا تتمتع بمشروعية سياسية وتاريخية وثقافية، مستمدة من الملكية المغربية ذات التاريخ العريق والوطنية الدائمة، والنفس الإصلاحي العميق، والمبادرات التغييرية الجريئة. الأمر الذي جعل بلادنا اليوم، دولة قوية، قادرة على لعب دور تنموي استراتيجي، تقود تقدم المجتمع وازدهاره في خضم التحولات الإقليمية والدولية المحيطة بها. وما محطة، أو "محنة" جائحة كورونا إلا شهادة نجاح وتميز حقيقيين على

أن بلادنا، ولله الحمد، تتميز بالحد الأكبر من الشرعية الديمقراطية، والإصلاحات السياسية، ما مكنها من النجاح في رعاية مواطنيها، وحماية كرامتهم في عز أزمة كوفيد-19.

فبلادنا المستقرة، الآمنة، بفضل الله والإرادة الحقوقية والإصلاحية الراسخة لجلالة الملك محمد السادس حفظه الله ونصره، وانخراط جميع القوى الحية، تحصد اليوم ما زرعته خلال العقدين الأخيرين، من المبادرات السياسية الوازنة، والإجراءات الحقوقية الجريئة، كدستور 2011، وشجاعة إحداث هيئة الإنصاف والمصالحة، وجرأة التغييرات الجوهرية الحداثية في مدونة الأسرة، وإقرار المفهوم الجديد للسلطة، وطرح ورش الجهوية المتقدمة، وفتح ورش إصلاح العدالة، وإطلاق المبادرة الوطنية للتنمية البشرية وغيرها من الأوراش الاستراتيجية الكبرى التي سنعمل على استثمارها، وتعزيز أثرها الإيجابي على حياة المواطنات والمواطنين لبناء مجتمع مغربي، أصيل بهويته وثقافته وتقاليده المتنوعة، حداثي وعصري بانفتاحه على القيم الإنسانية الكونية المشتركة.

ونحن واعون، بأن الإصلاحات المرتقبة في المجالات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والبيئية، لن تستقيم إلا بمواصلة وتعميق مسار الإصلاح السياسي والديمقراطي ببلادنا، هذا المسار الذي نجزم بأنه مسؤولية جماعية، حكومة وبرلمانا، أغلبية ومعارضة، أحزاب سياسية وقوى حية ومجتمع مدني، وأولى خطواته التحلي بخصال النقد الذاتي في خطابنا السياسي، وفي ممارساتنا العملية، كمدخل لنقل هذا الإصلاح نحو أنفسنا، ومنه إلى باقي مؤسساتنا الدستورية، لنحقق إصلاحا شموليا، أكثر عمقا وفعالية.

وإنه بالقدر الذي نؤمن بأن الإصلاحات السياسية والديمقراطية ضرورة ملحة لتحقيق باقي الإصلاحات، بالقدر نفسه نؤمن بأن بلادنا، رغم التحديات، أوفت ولله الحمد كثيرا باختياراتها التي لا رجعة فيها، بالتزاماتها في بناء دولة ديمقراطية، يسودها الحق والقانون، واصلت بعزم مسيرة توطيد وتقوية مؤسسات دولة حديثة، مرتكزاتها المشاركة والتعددية والحكامة الجيدة، وإرساء مجتمع متضامن، يتمتع فيه الجميع بالأمن والحرية والكرامة والمساواة وتكافؤ الفرص، وهذه النجاحات الجماعية، ملكا وحكومة وشعبا، نعتبرها جد محفزة لمباشرة الإصلاحات الاقتصادية والاجتماعية التي تنتظرنا، بدلا من جعلها كقدر حتمي للمزايدات السياسية، أو للتقوقع داخل سجالات عقيمة، لن تفيد المواطن والوطن في شيء. لهذا الغرض ستعمل الحكومة على تفعيل وتقوية أدوار المؤسسات والهيئات الدستورية لحماية الحقوق والحريات والحكامة الجيدة والتنمية البشرية والمستدامة والديمقراطية التشاركية، والتفاعل مع مقترحاتها وتوصياتها، فضلا عن تكريس آليات الحوار والتشاور المعززة للمشاركة المواطنة والبناء التشاركي لمخططات التنمية على الصعيد الترابي. كما ستعمل على تقوية قدرات مؤسسات الضبط والتقنين لكي تضطلع بالمهام المنوطة بها كاملة في توطيد قواعد النزاهة والشفافية والمنافسة الشريفة والمساواة أمام القانون ومحاربة الفساد.

وتعتبر الحكومة بأن الديمقراطية وسيادة القانون وحقوق الإنسان والحريات هي قضايا أفقية رئيسية ومشتركة بين عدد من القطاعات، يحتاج النقاش فيها إلى روح جديدة وتناسق والتقائية ناجعة، كما أن هناك حاجة ملحة اليوم إلى تحيين خطة العمل الوطنية في مجال الديمقراطية

وحقوق الإنسان بهدف تطويرها وتجويد محاورها من أجل تقوية مسلسل الإصلاح السياسي في بلادنا وضمان فعلية حقوق الإنسان بكل أجيالها، تعزيزا لدينامية الوعي الحقوقي ببلادنا.
كما أن ورش إصلاح منظومة العدالة وما تحقق فيه من مكتسبات قد جعل بلادنا نموذجا في هذا المجال، خاصة وأن الإصلاح القضائي لم يقتصر على جوانب تقنية فقط وإنما له بعد استراتيجي يروم بناء دولة القانون، وتحسين مناخ الأعمال ومحاربة الفساد وجعل المواطنات المواطنين كلهم سواسية أمام القانون والقضاء.

كما ستعمل الحكومة جاهدة على تعزيز الصورة المشرفة للمملكة، خاصة لدى المؤسسات والهيئات والمنظمات الدولية الساهرة على احترام الحريات وحقوق الإنسان والحكامة الجيدة والديموقراطية التشاركية والشفافية ومحاربة الفساد، وتحسين ترتيب المملكة في مختلف مؤشرات التنمية البشرية والاقتصادية.

الوحدة الترابية للمملكة

استحضارا منا لقدسية السيادة الكاملة لبلادنا، المتشبثة بوحدتها الوطنية والترابية، ووعيا منا بإكراهات التحديات الخارجية، والتطورات المتسارعة التي تعرفها قضية وحدتنا الترابية، وانطلاقا من التراكمات الدبلوماسية التي حققتها بلادنا تحت القيادة الدبلوماسية السديدة لصاحب الجلالة الملك محمد السادس حفظه الله ونصره، المتجسدة في جدية ونجاعة مقترح الحكم الذاتي بالصحراء المغربية والاعتراف الأمريكي بسيادة بلادنا على جميع ترابها، وفي ظل ارتفاع وثيرة التمثيل الدبلوماسي الأجنبي بأقاليمنا الصحراوية، وترسيخ الصورة المشرقة لبلادنا داخل القارة الإفريقية، وباقي الملتقيات الأممية، ستعمل الحكومة تحت التوجيهات الملكية السامية لصاحب الجلالة، على صيانة تلاحم وتنوع مقومات هويتنا الوطنية الموحدة، وتعزيز انصهار كل مكوناتها العربية الإسلامية والأمازيغية، والصحراوية الحسانية، الغنية بروافدها الإفريقية والأندلسية، العبرية والمتوسطية.

وستعمل الحكومة جاهدة على حسن تنفيذ التوجيهات الملكية السامية، وذلك بتسخير كافة الإمكانيات والوسائل الكفيلة بتمكين القوات المسلحة الملكية من الاضطلاع بالمهام المنوطة بها في الدفاع عن حوزة الوطن ووحدته الترابية، وفي الحفاظ على الأمن والاستقرار وسلامة المواطنين وكذا بالمهام التي تشارك فيها في إطار عمليات حفظ السلام والأمن الدوليين.

كما ستعمل الحكومة على الاستثمار الأفضل للإجماع الوطني حول الوحدة الترابية، وعلى الإشارات القوية الصادرة عن نسبة التصويت الكبيرة في الأقاليم الجنوبية في الاستحقاقات الأخيرة، وعلى الحضور القوي للمملكة المغربية داخل مختلف المحافل والتكتلات، والقوى الاقتصادية والاجتماعية والسياسية الدولية. كما تلتزم الحكومة بالتجند وراء جلالة الملك نصره الله للتصدي للتحديات الخارجية والدفاع عن المصالح العليا للوطن، ودعم الدبلوماسية البرلمانية، وتعزيز قدرات الدبلوماسية الموازية التي يقوم بها المجتمع المدني، بشكل لا يقل أهمية على الدبلوماسية

الاقتصادية والثقافية، نصرة لقضيتنا الترابية، وتقوية للدور الذي تضطلع به بلادنا على الصعيد القاري والدولي.

وسنعمل بالموازاة مع كل ذلك، على مواصلة دعم مسار التنمية بأقاليمنا الجنوبية، والوفاء بكل الالتزامات المعلنة سابقا، وتسريع تنفيذ مختلف المخططات والبرامج التنموية المسطرة، في إطار وحدتنا الترابية والوطنية، المسندة باختياراتنا للجهوية المتقدمة. هذا الورش الأخير الذي ستعمل الحكومة على الإسراع باستكمال إرساءه.

ولقد نهج جلالة الملك نصره الله سياسة انفتاح وتعاون وصداقة مع مجموعة من الدول والمؤسسات الدولية والشركاء الدوليين الاستراتيجيين، مما عزز مكانة المغرب داخل المنتظم الدولي وجعل مواقف المملكة المغربية قوية في مختلف المحافل ومكنها من الدفاع عن قضاياها العادلة بكل فخر واعتزاز. وإن دعم السياسة الخارجية للبلاد عامة، وفي مجال التعاون جنوب-جنوب خاصة والذي يقوده ويرعاه جلالة الملك محمد السادس حفظه الله ونصره، هو مرتكز تعمل هذه الحكومة على ترسيخه انطلاقا من روح المبادئ التي وسمت علاقات المملكة المغربية مع أشقائها من البلدان الإفريقية القائمة على التضامن ونصرة قضايا الشعوب الأفريقية. فالمغرب، بقيادة جلالة الملك نصره الله، بعد عودته إلى أحضان أسرته في الاتحاد الإفريقي، وإصراره الدائم والمبدئي على التمسك بجذوره الإفريقية، قد سعى بكل صدق ومصداقية، إلى تطوير شراكات قوية مع عمقه الإفريقي وفق مبادئ تنبني على توجهات "التنمية المشتركة"، ووفق منهجية تستهدف تعزيز تدفقات استثمارية قوية ونقل مستمر للخبرات وتعزيز آليات الخلق المشترك للقيمة المضافة من أجل وضع أسس صلبة لانبثاق سلسلة قيمة إفريقية قادرة على التموقع القوي في منظومة سلاسل القيمة العالمية.

استكمال ورش الجهوية المتقدمة

تؤكد الحكومة على ضرورة تقوية الديمقراطية المحلية، وإشراك المواطنات والمواطنين في عملية صناعة القرار التنموي، وتوطيد خيار الجهوية كخيار دستوري وديمقراطي، ليس كنهج سياسي وإداري للمملكة فقط ولكن أيضا كبديل تنموي لتعثر السياسات العمومية المركزية والممركزة في القضاء على التفاوتات المجالية فيما يخص الاستثمارات والولوج إلى الخدمات العمومية الأساسية، وبالتالي انعكاس ذلك على التوزيع العادل للثروة بين الجهات.

ولذلك، سيتم العمل على نقل اختصاصات واسعة من الدولة إلى الجهة بالموازاة مع تحويل الموارد المادية والبشرية الكافية لذلك، وعلى نحو يضمن الاستقلالية في التدبير المالي والإداري للجهة، ويجعل من هذه الأخيرة قطبا تنمويا حقيقيا ورافعة للتنمية البشرية والارتقاء الاجتماعي وشريكا أساسيا للدولة. ومن الضروري السعي الآني إلى إبرام برامج تعاقدية بين الدولة والجهات وفق مقاربة ترتكز على النتائج، وذلك من أجل ترجمة وتقوية العمق الجهوي والمجالي في المخططات التنموية الوطنية والاستراتيجيات القطاعية والسياسات العمومية. وسنحرص كذلك على مراعاة الانسجام والالتقائية بين برامج التنمية الجهوية، وبرامج عمل وتنمية باقي

الجماعات الترابية من جهة، والاختيارات الكبرى للدولة من جهة ثانية. كما ستعمل الحكومة على تفعيل صندوق التضامن بين الجهات مع ضمان التوزيع المنصف والعادل لموارده طبقا لمعايير موضوعية شفافة.

وسيساعد في تنزيل هذا الورش، الانسجام الحاصل في التوجهات الوطنية والتحالف القوي جهويا، إقليميا ومحليا. إذ مباشرة بعد الإعلان عن نتائج الانتخابات الديموقراطية التي عبر الناخبون عن إرادتهم خلالها، التقطت الأحزاب الثلاثة المكونة للحكومة رسالة المغاربة واختارت أن تتحالف وتنسق فيما بينها لتشكيل مجالس الجهات والعمالات والأقاليم والجماعات.

الالتزام بتفعيل مضامين النموذج التنموي الجديد

أعطى جلالة الملك محمد السادس نصره الله، الانطلاقة الفعلية لبناء نموذج تنموي تشاركي جديد، يروم وضع خطة للانتقال إلى مغرب مزدهر، مغرب الكفاءات، مغرب الإدماج والتضامن، ومغرب الاستدامة والجرأة.

ولتحقيق الرخاء والتمكين والإدماج والاستدامة والريادة الجهوية، ترتكز أهداف النموذج التنموي على 5 قناعات:

- مغرب مزدهر يخلق الثروات وفرص عمل جيدة في مستوى طاقاته، عبر تحسين مستوى وجودة معيش المواطنين، وذلك بالرفع من قدرة المغرب على خلق قيمة مضافة وفرص شغل لائقة للجميع، بفضل اقتصاد حيوي، مقاولاتي، متنوع، منتج ومبتكر، ونسيج اقتصادي تنافسي وقادر على الصمود أمام التغيرات وعلى امتصاص الأزمات؛
- مغرب الكفاءات وذلك من خلال الاستثمار في رأسمال بشري ذي قدرات ومهارات عالية تحقق الرفاه وتمكن من تحقيق مشاريع المواطنات والمواطنين ليساهموا بدورهم في خلق القيمة المضافة؛
- مغرب دامج عبر منح الفرص للجميع بتوفير الاستقلالية الذاتية وتنمية القدرات لجميع المواطنات والمواطنين وتعزيز حماية الفئات الهشة، وتخصيص عناية خاصة بالشباب، وذلك في مسعاً لتوفير الفرص والحماية للجميع وتعزيز الروابط الاجتماعية؛
- مغرب مستدام عبر تكريس المسؤولية الجماعية إزاء الرأسمال الطبيعي والمناخ، كخيرات جماعية، تجاه الأجيال القادمة، حرصاً على المحافظة على الموارد في جميع أنحاء المملكة؛
- مغرب الجرأة عبر التحول إلى بلد رقمي والارتقاء إلى قطب جهوي في ميدان التعليم العالي والبحث والابتكار، وكسب الريادة الجهوية في مجال الطاقة ذات الانبعاثات المنخفضة للكربون، والتموقع كمركز مرجعي وكقطب مالي على المستوى القاري ثم جعل علامة «صنع في المغرب» علامة للجودة والتنافسية والاستدامة، سعياً إلى الريادة الإقليمية في مجالات مستقبلية محددة.

وإن جوهر النموذج التنموي الجديد، يتمثل في «التنمية»، ويُشكل خارطة طريق للإحاطة بمجموعة من المواضيع المرتبطة بقطاعات إنتاجية وحيوية، في خضم مرحلة يشهد فيها المغرب أوراشاً إصلاحية، كما تجتاز فيها بلادنا فترة فاصلة، بالنظر إلى الجائحة العالمية وتدابير مواجهتها المتخذة، وتداعياتها المستمرة.

وفي هذا الإطار، وضع النموذج التنموي الجديد محاور استراتيجية للتحول، من أجل تحقيق الطموحات والأهداف الأساسية، وترتكز أساساً على أربعة محاور رئيسية للتحول:

1. يندرج المحور الاستراتيجي الأول ضمن تطوير الاقتصاد، من اقتصاد يتسم بقيمة مضافة ضعيفة وإنتاجية منخفضة إلى اقتصاد يتميز بتعدد الأنشطة وبالتنافسية، قائم على نسيج مكثف من المقاولات قادرة على الابتكار وأكثر مرونة؛
2. فيما يرتكز المحور الاستراتيجي الثاني على تعزيز الرأسمال البشري من أجل التمكين الحقيقي لكل مواطن حتى يتسنى لهم تحقيق طموحاتهم، ويتضمن هذا المحور إنجاز إصلاحات أساسية وعاجلة لكل من أنظمة الصحة والتربية والتعليم العالي والتكوين المهني؛
3. ويهدف المحور الثالث، المتمثل في الإدماج، إلى مساهمة المواطنات والمواطنين في الدينامية الوطنية للتنمية، من خلال المشاركة والولوج المتكافئ إلى الفرص الاقتصادية، والحماية الاجتماعية؛
4. ويتعلق المحور الاستراتيجي الرابع بالمجالات الترابية وتعزيز مكانتها في صلب العملية التنموية، عبر الانتقال بها من مؤسسات لتفعيل سياسات عمومية مقررة مركزياً إلى فاعل رئيسي في إعداد السياسات العمومية محليا وإرسائها وإنجازها.

هاته المحاور الاستراتيجية، وضع لها النموذج التنموي رافعات، ستساعد لا محالة في بلوغ الهدف المنشود، وضمنها التركيز على جودة الخدمات، وإعادة تأهيل المرفق العام والاستفادة من نموذج رابح-رابح بين القطاعين العام والخاص، ثم هيكلة وتثمين الشراكة بين الفاعلين بما يتيح تعبئة الذكاء الجماعي وكل الكفاءات المتاحة، واعتماد الرقمنة كرافعة لعملية التحول.

وإن القطاع الخاص هو الآخر يتحمل مسؤولية كبيرة بشأن التفعيل الميداني للنموذج التنموي الجديد، إذ يلعب دورا أساسياً في مجال خلق القيمة المضافة وفرص الشغل والمسؤولية الاجتماعية والبيئية. وإن التكثيف البنيوي لمصادر خلق القيمة يتطلب قطاعاً خاصاً قوياً وجريئاً، متشبعا بروح المبادرة ومنفتحا لتحمل المخاطر وقادرا على تعبئة الفرص الاقتصادية الجديدة.

كما يدعو النموذج التنموي إلى ضرورة إشراك القطاع الثالث، الذي يشمل جميع الفاعلين المتواجدين بين القطاعين العام والخاص والمتألف من المجموعات الترابية والفاعلين المحليين ذوي التمثيلية والمؤسسات ذات المنفعة العامة.

وفي هذا الإطار، ابتكر النموذج التنموي آلية تسمح بترجمة المحاور الاستراتيجية وهي "الميثاق الوطني من أجل التنمية"، ليكون مرجعية مشتركة توجه عمل جميع القوى الحية بكل

مشاربها، وتجتمع حول تفعيله بروح بناءة وتوافقية، وبحس عال من المسؤولية والمصلحة العامة.

ويقدم هذا الميثاق، بوصفه تركيبة توافقية لما جاء في التقرير النهائي للنموذج التنموي والتزاما معنويا وسياسيا وأخلاقيا قويا أمام جلالة الملك والمغاربة، مجموعة النقط والأهداف والآليات الخاصة بالتتبع، والهادفة لإلزام الفاعلين بالأجرأة، كما سيشكل آلية لتجديد علاقات الدولة مع الفاعلين في مجال التنمية، من أحزاب سياسية، وهيئات نقابية، ومؤسسات دستورية، وقطاع خاص، وهيئات مدنية، تتلخص في "تحمل المسؤولية، والتمكين، والتفريع، والشراكة، والاستدامة والإدماج". وسيكون الميثاق الوطني من أجل التنمية، إطاراً عاماً للانسجام وتظافر الجهود بين مجموع الفاعلين، لتحديد الأولويات الاستراتيجية.

ونؤمن أن المرحلة المقبلة تتطلب حكومة منسجمة وقادرة على إنجاز الأوراش الاستراتيجية الكبرى وأجرأة النموذج التنموي الجديد بكفاءة عالية، وسنعمل على مأسسة آليات تتبع أداء السياسات العمومية والإصلاحات، كما يوصي بذلك النموذج التنموي، فضلا عن التتبع الدقيق لتقدم الأوراش ودعم تنفيذها وتجاوز العراقيل المحتملة.

دولة تحمي المواطنين، تضمن كرامتهم وتستجيب لأولوياتهم، من أجل مغرب أقوى وأكثر إنصافا

من خلال هذا البرنامج الحكومي، نتطلع إلى منح فرص سانحة لكل المغاربة من أجل بناء مستقبل أفضل لهم ولأسرهم، في ظل دولة الحق والقانون والحريات والعدالة الاجتماعية والمجالية. وإن البرنامج الذي تبنيناه نابع من مقاربة تشاركية غير مسبوقة، أشرفت عليها الأحزاب الثلاثة بهياكلها ذات الامتداد المجتمعي، ويضع هذا البرنامج أسس تحول اقتصادي واجتماعي وبيئي خدمة للمواطنين.

ولمواجهة التحديات الراهنة والخروج من الأزمة الحالية بنجاح، يقوم هذا البرنامج على خمسة مبادئ موجهة:

1. تحصين الاختيار الديمقراطي وتعزيز آلياته؛
2. مأسسة العدالة الاجتماعية. وتحقيقا لهذه الغاية، سنسهر على تنفيذ الورش الملكي القاضي بتعميم الحماية الاجتماعية وتعزيز مسؤولية الدولة ودورها المركزي في الحد من الفقر وتقليص الفوارق الاجتماعية؛
3. وضع الرأس مال البشري في صلب تفعيل النموذج التنموي لبلادنا. ومن أجل ذلك، سنجعل خلق فرص الشغل وتحسين العرض الصحي والتعليمي ضمن أولويات عملنا داخل الحكومة؛

4. جعل كرامة المواطن أساس السياسات العمومية، من خلال التقليص من حدة الفوارق المجالية والاجتماعية وتحقيق المساواة بين المواطنين وتوفير خدمات عمومية جيدة ومتاحة للجميع؛
5. توسيع قاعدة الطبقة الوسطى وتعزيز قدرتها الشرائية والادخارية.

وانطلاقا من مخرجات تقرير النموذج التنموي الجديد وبناء على مقترحات الأحزاب السياسية المكونة للائتلاف الحكومي، يرتكز هذا البرنامج على ثلاثة محاور استراتيجية تتمثل في:

1. تدعيم ركائز الدولة الاجتماعية؛
2. مواكبة التحول الاقتصادي؛
3. تعزيز فعالية الإدارة ونجاعتها.

وتؤسس هذه المحاور لأولويات عمل الحكومة، كما تشكل قاعدة البرنامج الحكومي الذي نلتزم بتنفيذه خلال الفترة ما بين 2021 و2026؛ لتكون هذه المحاور الثلاثة بذلك، أساس تعاقد الحكومة مع المواطنات والمواطنين، فهي نابعة من الأولويات التي عبروا عنها والتي تم أخذها بعين الاعتبار لبلورة برنامج حكومي يراعي التحديات التي تواجهها بلادنا ويستجيب للانتظارات التي عبر عنها المغاربة.

وإن التركيز على هذه الأولويات لا يعني إغفال باقي القطاعات الأخرى، وإنما هو من باب التجاوب الفوري لما عبر عنه المغاربة من انتظارات ملحة، في حين أن كل القطاعات ستحظى ببالغ الاهتمام، سواء فيما يتعلق باستكمال الاستراتيجيات والمخططات التي سبق إطلاقها وأثبتت نجاعتها، أو فيما يتعلق بالمجالات التي تستدعي المزيد من المواكبة والإصلاح أو حتى وضع استراتيجيات بديلة أو مكملة، كقطاع التجهيز والماء والمعادن والطاقة والبيئة والإسكان وإعداد التراب الوطني وخدمات النقل والاتصال، والخدمات المالية وغيرها من المجالات ذات الأهمية الاستراتيجية.

أ- الأزمة: مرآة تعكس نقط القوة والضعف في النموذج التنموي

نتطلع داخل الحكومة إلى تحقيق الكثير، ونعلم في نفس الآن حجم الانتظارات والتحديات. فمنذ عشر سنوات، لم تحرز بلادنا تقدما بوتيرة كافية تتماشى ومؤهلاتها. ويظل المغرب في مواجهة أزمة تتجاوز إلى حدود الساعة الركود التاريخي للعام 2020 والناجم عن التوقف الاضطراري والمفاجئ للآلة الإنتاجية شهورا عديدة.

في ذات الآن، سرعان ما اطمأنت قلوب المغاربة لقدرة الدولة على التأقلم مع وضع غير مسبوق، والفضل راجع إلى آليات الطوارئ التي أمر بوضعها صاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله. وتَعزّز شعور الفخر الوطني بتفاني العاملين في الصفوف الأمامية لمواجهة الجائحة، من مهنيي الصحة، وقوات الأمن، والقوات المسلحة، ورجال السلطة، ورجال التعليم،

وغيرهم. وأتاح إحداث صندوق خاص بتدبير جائحة كوفيد-19 توجيه عائدات التضامن العام والخاص نحو الحاجيات العاجلة، لا سيما توزيع المساعدات المباشرة. وقد خففت أولى تدابير الطوارئ من صدمة الحجر الصحي الأول ووَحَّدَت المجتمع حول قيم التضامن والتكافل مع إتاحة أشكال جديدة لتدخل السلطة العمومية.

ولقد برهنت خطة إنعاش الاقتصاد الوطني التي أعلنها صاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله في شهر يوليوز 2020، وحملة التلقيح المجاني أن بلادنا تتمتع برصيد قيم علينا استثمارها من أجل إعادة تحريك عجلة الاقتصاد والعودة إلى حياة اجتماعية طبيعية.

وإن كان صحيحا أن الوباء المرتبط بفيروس كوفيد-19 لم يكن وراء كل الإشكاليات، إلا أن انتقاله السريع كشف بجلاء عن النواقص الاقتصادية والاجتماعية التي تواجهها بلادنا. وعَرَّت الأزمة عن ضخامة الاقتصاد غير المهيكل وأوجه القصور في القطاعات الاجتماعية وغياب شبكات الأمان الاجتماعي بالنسبة لثلثي ساكنة البلاد. إذ فقد كثير من المواطنات والمواطنين وظائفهم ولم يتمكنوا من الحصول على فرص جديدة تليق بطموحاتهم. وتوقفت قطاعات بأكملها، فأعلنت مقاولات إفلاسها واضطر العاملون بها إلى البحث عن بدائل على عَجَل. وإن الحصيلة الاجتماعية لما بعد كوفيد-19 ستوجه لا محالة الخيارات السياسية خلال السنوات القادمة. ويجسد ثالوث الصحة – التشغيل – التعليم الانتظارات الكبرى للمغاربة أكثر من أي وقت مضى.

ب- البرنامج الحكومي: الخروج من الأزمة بنجاح بخلق فرص الشغل وتدعيم ركائز الدولة الاجتماعية

خلال الانتخابات الجماعية والجهوية والتشريعية، اختار غالبية الناخبين دعم الأحزاب السياسية التي قدمت برامج طموحة وواقعية، والتي تضم إجراءات مرقمة ومحددة. وأظهرت الإرادة الشعبية، من خلال نسب المشاركة ومخرجات صناديق الاقتراع، أن الأحزاب السياسية قادرة على إعادة الثقة في العمل السياسي بتقديم خيارات وبرامج اجتماعية ذات مصداقية تتناول الأولويات الحقيقية للمواطنين.

وإدراكا منها لحجم التحديات، تقدم الحكومة للمغاربة مشروعا موحِّدا للتحول الاجتماعي والاقتصادي، مستمدا أساسا من الثوابت الدستورية والتوجيهات الملكية السامية، يرتكز على قيم التماسك الاجتماعي وتكافؤ الفرص (المحور 1)، والفعالية (المحور 2)، والشفافية (المحور 3).

ويقدم هذا البرنامج الحكومي إجابات واقعية وطموحة للخروج من الأزمة ولاستشراف المستقبل بعزيمة وثبات، من خلال حزمة إجراءات تبتغي تفعيل مخرجات النموذج التنموي الجديد والإجراءات التي تضمنتها برامج الأحزاب المشكلة للأغلبية قصد الإجابة الصريحة على أولويات المواطنات والمواطنين.

ت- من أجل حكومة موثوقة وطموحة وبرغماتية

لقد قطع المغرب أشواطا مهمة في مسار البناء الديموقراطي خلال المراحل السابقة، وتعزز ذلك بما نص عليه دستور 2011 من حقوق وحريات ودعم أسس دولة الحق والقانون. وإن نجاح تطبيق هذا البرنامج الحكومي يتطلب جوا ديموقراطيا وحقوقيا وطنيا، ولذلك سنعمل بشكل جماعي على تعزيز قيم حقوق الإنسان والمساواة والإنصاف وفق مضامين الأرضية المواطنة للنهوض بثقافة حقوق الإنسان بما يتلاءم مع دستور البلاد والاتفاقيات الدولية التي صادق عليها المغرب أو انضم إليها.

وإن ممارسة المسؤوليات السياسية يرتبط ارتباطا وثيقا بالتعزيز المستمر للثقة: ثقة المغاربة في بعضهم البعض، وثقتهم في المؤسسات وفي جودة مرافقهم العمومية .

وتعزيزا لهذه الثقة، التي تعد دعامة مجتمعية أساسية، ومحركا للعمل الجماعي وشرطا لنجاحه، تعمل الحكومة على تكريس سيادة القانون وتكافؤ الفرص وتسهر على ضمان حقوق كل المواطنات والمواطنين وفي المقابل احترامهم لواجباتهم تجاه الوطن. وتسعى للنهوض بالحريات الفردية، في إطار الحوار والتفاعل المحمود مع قيم الاعتدال التي تطبع المجتمع المغربي، بجعلها ورش وفاق وطني. ومواصلة للجهود التي تبذلها بلادنا في سبيل توسيع وتقوية ممارسة الحريات العمومية، نلتزم بمواصلة بناء دولة الحق والقانون.

وقد شكلت الأزمة التي واجهها المغاربة بشكل جماعي لحظة وعي حقيقية وستتركز مجهودات الحكومة على إحداث فرص إدماج للجميع وعلى تقوية الرابط الاجتماعي، خاصة لفائدة فئتي الشباب والنساء.

إن المساهمات الأساسية للمرأة المغربية في التعليم والرعاية والتضامن وإنتاج الثروة لا تُقدر حق قدرها على الصعيد السياسي والاقتصادي. وبالإضافة لحصيص التمثيلية المطبقة في المجالس المنتخبة، تستهدف خطة عمل الحكومة التقليص الإرادي للفوارق المرتبطة بالنوع. لذا، نلتزم داخل الحكومة، بنهج سياسة شاملة تأخذ بعين الاعتبار نواقص الولوج والفرص والموارد التي تعانيها المرأة في سائر السياسات العمومية.

موازة مع ذلك، تؤكد كل مكونات الائتلاف الحكومي على ضرورة سن سياسة مندمجة لمواكبة الشباب، من خلال تمكينهم وتيسير ولوجهم إلى فرص الشغل وتذليل عقبات اندماجهم في المجتمع. وذلك بغية الاستجابة لانتظاراتهم المشروعة في الحصول على حياة كريمة، وعدالة اجتماعية، وإنصاف ومشاركة نشيطة في الدينامية التنموية، حيث أن الإجراءات التي تلتزم بها الحكومة ستمكن الشباب من تحرير طاقاتهم واستثمار مؤهلاتهم وخبراتهم في إطار من تكافؤ الفرص، وتحسين مستوى العيش وبناء جيل يستمد قوته من تاريخه وقيمه ويشق طريقه بخطى واثقة في عالم متجدد.

استكمال ورش إصلاح العدالة

لقد أنتج المغرب، طبقا للتوجيهات الملكية السامية وبانخراط مجموع الفاعلين المعنيين، تجربة متميزة في مجال إصلاح نظام العدالة، وانطبعت هذه التجربة أساسا بتكريس الاستقلالية المؤسساتية للسلطة القضائية كما نص عليها دستور 2011، وزكاها اعتماد القوانين التنظيمية المتعلقة بالمجلس الأعلى للسلطة القضائية، وتنصيب جلالة الملك لهذا الجهاز الدستوري وتبادل السلط بين وزير العدل ورئيس النيابة العامة.

وإن هذه الحكومة ستحرص أولا على ترصيد المكتسبات وثانيا على استكمال هذا الورش بمشاريع أخرى في إطار الإصلاح الذي يوليه جلالة الملك محمد السادس أهمية خاصة على درب توطيد دولة القانون وضمان قضاء مستقل، عادل وضامن لمناخ أعمال إيجابي وجذاب. وتنتظرنا جميعا أوراش كبرى في هذا المجال وخاصة فيما يتعلق بتعديل قانون المسطرة المدنية، وتعديل قانون المسطرة الجنائية، وكذا تعديل القانون الجنائي.

ترصيد مكتسبات أمن واستقرار المغرب

لقد استطاعت بلادنا بفضل الرؤية المتبصرة لجلالة الملك أن تراكم النجاحات وتحقق العديد من المكتسبات في مجال الأمن ومواجهة التحديات التي تواجه بلادنا، وذلك بفضل إجراءات استباقية ورؤية ملكية سامية لعصرنة الأمن وتجويد الخدمة الأمنية وكسب رهانات مكافحة الجريمة والإرهاب، علاوة على جعل الأمن دعامة أساسية وقيمة مضافة في الرأسمال اللامادي للمغرب والمغاربة. وستعمل الحكومة على ترصيد هاته المكتسبات وستنخرط بجد وفعالية في توفير جميع شروط استمرار نعمة الأمن والاستقرار بالمملكة المغربية تحت القيادة الرشيدة لجلالة الملك.

ورش تفعيل الطابع الرسمي للأمازيغية

جاء الاعتراف الرسمي بالأمازيغية نتيجة للإرادة الملكية السامية التي مكنت من قطع أشواط كبرى خلال العشرين سنة الماضية. وبدأ هذا المنعطف التاريخي مع خطاب أجدير الذي ألقاه جلالة الملك سنة 2001. وفي سنة 2019، اعتُمد القانون التنظيمي الذي يحدد مراحل تفعيل الطابع الرسمي للأمازيغية وآليات دمجها في مختلف مناحي الحياة.

ويؤكد هذا القانون بقوة وحزم مكانة الأمازيغية ومساهمتها في العروة الوثقى للهوية المغربية المتعددة الروافد. لكن الطريق ما زال طويلا لأن الاعتراف ينبغي ألا يقتصر على الحقوق الثقافية واللغوية، بل يجب أن يمتد ليشمل تدارك تأخر التنمية الاجتماعية والاقتصادية.

ولتمويل ورش تفعيل الطابع الرسمي للأمازيغية، تحدث الحكومة صندوقا لهذه الغاية، ابتداء من سنة 2022، كآلية مالية للدولة من أجل إدماج الأمازيغية في مجالات التعليم والتشريع والمعلومات والاتصال والإبداع الثقافي والفني، فضلا عن استعمالها في الإدارات وفي مجموع المرافق العمومية.

وسيعمل هذا الصندوق على تعزيز العدالة الثقافية واللغوية، على غرار آليات التمويل التي تعبأ في كل مرة كروافع إدماج للسياسات العمومية من أجل التنمية الاجتماعية والمجالية. ويستمد صندوق مواكبة ترسيم الأمازيغية موارده من ميزانية الدولة، التي ستصل إلى 1 مليار درهم ابتداء من سنة 2025. وسيتم تعزيز حكامة الصندوق بإحداث لجنة استشارية وطنية ولجان استشارية جهوية تضم ممثلي القطاعات الوزارية المعنية وتنفتح على شخصيات لها إلمام بالثقافة الأمازيغية.

الاهتمام بمغاربة العالم وقضايا الهجرة

تستحضر الحكومة التوجيهات الملكية السامية المتعلقة بالعناية بمغاربة العالم باعتبارهم جزءا لا يتجزأ من المجتمع المغربي، ويساهمون في تنمية بلدهم من زوايا مختلفة. وتعتزم الحكومة تنفيذ عدد من البرامج والمشاريع للنهوض بأوضاعهم والدفاع عن حقوقهم ومصالحهم سواء فيما يتعلق بالجانب الثقافي والتربوي والاجتماعي، أو فيما يتعلق بالمواكبة القانونية لتبسيط المساطر ودراسة ومعالجة شكايات مغاربة العالم، وكذلك على مستوى تعبئة وتشجيع استثمارات الكفاءات ودعم الدينامية المقاولاتية وجمعيات مغاربة العالم.

وتواصل الحكومة العمل على إنجاح توجهات الإستراتجية الوطنية للهجرة واللجوء التي أطلقها جلالة الملك محمد السادس نصره الله، وستحرص على تنفيذ البرامج والإجراءات المتضمنة في هذه الإستراتيجية الوطنية وفق مقاربة شمولية، مندمجة وتشاركية مع مختلف الشركاء والمتدخلين وذلك لتحقق كامل غاياتها النبيلة خاصة فيما يتعلق بالبرامج الثقافية والتربوية لتمكين أبناء المهاجرين واللاجئين من الحق في التمدرس، وفي المجال الصحي، من خلال تمكين المهاجرين واللاجئين وأفراد أسرهم من الولوج للخدمات الصحية على قدم المساواة، وعلى مستوى تقديم المساعدة الاجتماعية والإنسانية للمهاجرين واللاجئين وإدماجهم في برامج التضامن والتنمية الاجتماعية، على مستوى تدبير التدفقات ومكافحة الاتجار بالبشر وتهريب المهاجرين، تعزيز وتقوية قدرات الفاعلين الحكوميين وغير الحكوميين في مجال الهجرة واللجوء ومكافحة الاتجار بالبشر.

إحداث الوكالة الوطنية للتدبير الاستراتيجي لمساهمات الدولة

تفاعلا مع توصيات التقرير النهائي للنموذج التنموي الجديد، وحرصا منها على مواصلة الإصلاح العميق للقطاع العام، ستعمل الحكومة على التسريع بإحداث الوكالة الوطنية للتدبير الاستراتيجي لمساهمات الدولة وتتبع نجاعة أداء المؤسسات والمقاولات العمومية. وتضمن هذه الوكالة حكامة نموذجية تتلاءم مع مهمتها، ورؤية استراتيجية بعيدة ومتوسطة المدى وقدرة على تقييم مخاطر المؤسسات والمقاولات

العمومية المعنية والتحكم فيها وعلى تقديم واقتراح الحلول المناسبة من أجل أداء فعال يمكن من تحقيق الرؤية الاستراتيجية للدولة المساهمة تماشيا مع الأهداف الأساسية والمبادئ المؤطرة للمؤسسات والمقاولات العمومية.

الالتزامات العشر للحكومة خلال الفترة 2021 - 2026

1- الرفع من وتيرة النمو إلى معدل 4% خلال الخمس سنوات المقبلة
2- إحداث مليون منصب شغل صافي على الأقل خلال الخمس سنوات المقبلة
3- رفع نسبة نشاط النساء إلى أكثر من 30% عوض 20% حاليا
4- تفعيل الحماية الاجتماعية الشاملة
5- إخراج مليون أسرة من الفقر والهشاشة
6- حماية وتوسيع الطبقة الوسطى وتوفير الشروط الاقتصادية والاجتماعية لبروز طبقة فلاحية متوسطة في العالم القروي
7- تقليص الفوارق الاجتماعية والمجالية إلى أقل من 39% عوض 46,4% حسب مؤشر جيني
8- تعبئة المنظومة التربوية - بكل مكوناتها - بهدف تصنيف المغرب ضمن أحسن 60 دولة عالميا (عوض المراتب المتأخرة في جل المؤشرات الدولية ذات الصلة)
9- تعميم التعليم الأولي لفائدة كل الأطفال ابتداء من سن الرابعة مع إرساء حكامة دائمة وفعالة لمراقبة الجودة
10- تفعيل الطابع الرسمي للأمازيغية، خاصة من خلال إحداث صندوق خاص وضخه بميزانية تصل لمليار درهم بحلول سنة 2025

المحور الأول - تدعيم ركائز الدولة الاجتماعية

الجزء الأول - الحماية الاجتماعية مدى الحياة

في شهر يوليوز 2020، أعطى جلالة الملك محمد السادس في خطاب العرش انطلاقة مشروع اجتماعي ضخم، يعد ثورة اجتماعية، ويتمثل في تعميم الحماية الاجتماعية لفائدة كافة المغاربة. وتلا ذلك خطابان ساميان، في شهري غشت وأكتوبر من السنة نفسها، أكدا على أولوية هذا الطموح الملكي. وفي أبريل 2021، احتضن القصر الملكي بفاس حفل توقيع 3 اتفاقيات بشأن تعميم الحماية الاجتماعية لفائدة الفلاحين والتجار والحرفيين والعمال المستقلين. ووُضعت خارطة طريق الحماية الاجتماعية، ويكمن التحدي الآن في تفعيلها على أرض الواقع.

وكان جلالة الملك نصره الله قد سلط الضوء، سنة 2018، على "التشتت" الذي يطبع برامج الدعم الاجتماعي القائمة و"ضعف التناسق وعدم قدرتها على استهداف الفئات التي تستحقها". وقد جاءت الأزمة الصحية المرتبطة بجائحة كوفيد-19 وتداعياتها، من حجر صحي، وحظر للتجول، وتعليق لبعض الأنشطة الاقتصادية، لتكشف عن مكامن الضعف في البرامج الاجتماعية القائمة واستمرار وجود الفوارق.

وتبدو حاجة كل المغاربة إلى تغطية اجتماعية ملحة وبديهية. ملحة أولا، بحكم أنه كان ضروريا تقديم مساعدات فورية لأولئك الذين تضرروا من الأزمة، فوجدوا أنفسهم تحت رحمة الفاقة والحاجة. وبديهية، لأن الجميع بات يعرف أن المسؤولية الفردية لا تفسر الصعوبات ولا تخفف من وطأتها. من ثم فإننا ندرك داخل الحكومة أن التضامن المؤسسي مطلب آني يفرض نفسه حقوقيا واقتصاديا واجتماعيا.

كما أعطى جلالة الملك تعليماته إلى الحكومة للعمل على تنفيذ تدريجي لتعميم الحماية الاجتماعية بين 2021 و 2026. ويتعلق الأمر أولا بتعميم التأمين الإجباري الأساسي عن المرض خلال سنتي 2021 و2022، وذلك بتوسيع الاستفادة من هذا التأمين ليشمل الفئات المعوزة المستفيدة من نظام المساعدة الطبية "راميد"، وفئات المهنيين والعمال المستقلين والأشخاص غير الأجراء الذين يمارسون نشاطا خاصا، حيث سيتمكن 22 مليون مستفيد إضافي من هذا التأمين الذي يغطي تكاليف العلاج والأدوية والاستشفاء.

ويتعلق الأمر ثانيا، بتعميم التعويضات العائلية خلال سنتي 2023 و2024، وذلك من خلال تمكين الأسر التي لا تستفيد من هذه التعويضات من الاستفادة، حسب الحالة، من تعويضات للحماية من المخاطر المرتبطة بالطفولة أو من تعويضات جزافية.

وتهم النقطة الثالثة توسيع قاعدة المنخرطين في أنظمة التقاعد سنة 2025، لتشمل الأشخاص الذين يمارسون عملا ولا يستفيدون من معاش، من خلال تنزيل نظام المعاشات الخاص بفئات المهنيين والعمال المستقلين والأشخاص غير الأجراء الذين يزاولون نشاطا خاصا، ليشمل كل الفئات المعنية.

أما النقطة الرابعة، فتهم تعميم الاستفادة من التعويض عن فقدان الشغل سنة 2025، لتشمل كل شخص متوفر على شغل قار، من خلال تبسيط شروط الاستفادة من هذا التعويض وتوسيع الاستفادة منه.

وتطبيقا للتوجيهات الملكية السامية، تنخرط الحكومة في مواصلة هذا الورش وتعميقه . وتقوم السياسة الاجتماعية للحكومة على أربعة ركائز من شأنها ضمان تكافؤ فرص حقيقي لجميع المواطنات والمواطنين وتثمين الرأسمال البشري لبلادنا:

1. تعميم الحماية الاجتماعية؛
2. دعم الأسر في وضعية هشاشة؛
3. رعاية صحية جيدة تصون كرامة الجميع؛
4. مدرسة عمومية منصفة.

إذ يشكل تعميم الحماية الاجتماعية الركيزة الأولى لتعزيز بناء الدولة الاجتماعية، فيما تتعلق الركيزة الثانية بإحداث نظام حقيقي للمساعدة الاجتماعية يستهدف الأسر الأكثر هشاشة. وللحد من التفاوتات الاجتماعية والاقتصادية، تقدم الحكومة على وجه الخصوص دخلاً قارا كحد أدنى لحفظ الكرامة لكبار السن، كما تشرف على تعميم التعويضات الأسرية.

وتُستكمل هذه التدابير الاجتماعية غير المسبوقة باستثمارات مهمة في القطاعات الاستراتيجية للصحة والتعليم. وتعد جودة الخدمات العمومية في هذه القطاعات مطلباً قوياً للمواطنات والمواطنين، كما أنها محدد أساسي لإنتاجية المقاولات، وللنمو الاقتصادي.

ويتطلب تعميم الحماية الاجتماعية إعادة هيكلة النظام الصحي لبلادنا، الذي يعتبر الركيزة الثالثة للدولة الاجتماعية، للاستجابة للطلب المتزايد على الخدمات العلاجية. وسيتم تعزيز الخدمات الصحية العمومية عبر خطة طموحة للاستجابة للطلب المتزايد على العرض الصحي ولبناء منظومة صحية متكاملة تعزز السيادة الصحية لبلادنا وتطور الصناعات والخدمات المرتبطة بها لخلق قيمة مضافة وطنية في هذا المجال وكذا فرص شغل في هذا القطاع الحيوي.

وتتجلى الركيزة الرابعة للدولة الاجتماعية في إصلاح المدرسة العمومية والرقي بها ورد الاعتبار لها لتكون ذات جاذبية ومشتلا لكفاءات المستقبل. ويقوم إنجاح تحدي مدرسة ذات جودة على الاهتمام المتجدد بفاعلي المدرسة العمومية وتعزيز الطموح التربوي. ويتطلب الطموح لمدرسة تتيح تكافؤ الفرص دعم سياسة طموحة للطفولة المبكرة وتمكين التلاميذ من المعارفَ الضرورية حتى يصبحوا مواطنين متمكنين.

ومن أجل توسيع نطاق برامج المساعدة الاجتماعية عبر تحويلات مالية مباشرة بدلا من المساعدات المتفرقة، ستسرع الحكومة بإخراج السجل الاجتماعي الموحد لتحقيق استهداف فعال وأقل كلفة للمساعدات الاجتماعية الموجهة إلى المستفيدين المستحقين. وسيمكن هذا الإجراء من ترشيد برامج المساعدة الاجتماعية الحالية من خلال تيسير تحديد المحتاجين إليها.

1. تعميم الحماية الاجتماعية

في سبيل تقليص الهوة الاجتماعية، تطمح الحكومة لتسريع وتيرة تعميم الحماية الاجتماعية وتعزيز التضامن الأسري والمجتمعي بتضامن مؤسسي إجباري تجاه العاملين وإزاء كبار السن والأشخاص الأكثر فقرا وهشاشة. من أجل ذلك يتجسد أول التزاماتنا في تعزيز دولة حامية وبناء نظام حماية اجتماعية للجميع وهو التزام يسلط الضوء على إحدى القيم المؤسِّسَة للمجتمع المغربي، وهي قيمة التماسك الاجتماعي.

وتعززت الترسانة القانونية ببلادنا بإخراج القانون الإطار رقم 09.21، المتعلق بالحماية الاجتماعية إلى حيز الوجود بعدما صادق عليه مجلسي البرلمان. ويروم هذا القانون الإطار إلى تحقيق الحماية الاجتماعية باعتبارها مدخلا أساسيا لا محيد عنه للنهوض بالعنصر البشري لكونه الحلقة الأساسية في التنمية، ولبناء مجتمع تسوده العدالة الاجتماعية والمجالية التي ما فتئ جلالة الملك محمد السادس يصبو إليها منذ اعتلائه عرش أسلافه المنعمين.

1-1 ضمان الحماية الاجتماعية لجميع العاملين

إننا، في الحكومة، نلتزم بتطبيق هذه الرؤية الملكية السامية الرامية لتعميم الحماية الاجتماعية، من خلال توسيعها لتشمل سائر الفئات النشيطة. فنحو نصف السكان النشيطين لا يستفيدون إلى حدود اليوم من تغطية صحية. وفي العديد من القطاعات، يعاني العاملون الهشاشة ويستسلمون للشعور بعدم الأمان إزاء وضعهم القانوني. وحتى يقتنعوا بالاندماج في الاقتصاد المهيكل، لا بد لهم أن يلمسوا فوائده. وغداة الأزمة الصحية، صار الوعي بضمان الاستفادة من حماية اجتماعية رافعة أساسية لتشجيع هذا الانتقال: فالتأمين الصحي والتقاعد حقان ينبغي أن تستفيد منهما كل الفئات النشيطة.

ويتألف تعميم الحماية الاجتماعية على كافة النشيطين من شقين. يتيح الشق الأول، عند متم سنة 2022، تعميم الولوج إلى التغطية الصحية الإجبارية لفائدة كل النشيطين. ويتيح الشق الثاني الحق في التقاعد لفائدة كل النشيطين. وستطبق هذه الإصلاحات في أعقاب الحوار الجاري مع فاعلي مختلف القطاعات المعنية.

وتحرص الحكومة على إشراك مختلف المتدخلين في سبيل تحضير إطار يكون فيه ما يجنيه النشيطون من فوائد اجتماعية واضحا ومكفولا بمساهمات معقولة. وينبغي أن يقوم المبدأ على مساهمات نسبية وفقا للمداخيل التي تدرها الأنشطة، مع معادلة تعاضدية لازمة؛ فتعميم الحماية الاجتماعية لسائر النشيطين لن يتحقق إلا بانخراطهم جميعاً.

وإن من شأن إعمال المقاربة التشاركية إتاحة ولوج مبسط وفعال إلى التغطية الصحية وأنظمة التقاعد لفائدة فئات جديدة، لا سيما العاملين في القطاع غير المهيكل وفي العالم القروي. وتسهيلا لتغطية النشيطين في القطاع غير المهيكل، ستضع الحكومة آلية انخراط في التغطية الصحية وفي نظام تدبيرها تتسم بالسهولة والانفتاح على الجميع.

وموازاة مع توسيع نطاق الاستفادة من الحماية الاجتماعية للعاملين، تعمل الحكومة على تعزيز مراقبة إلزامية انخراط الأجراء في الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي. إذ يجب مواكبة أرباب العمل الذين لا يساهمون بشكل كامل قبل حلول استحقاقات الأجراء، أو تطبيق أحكام زجرية عند الاقتضاء، لأن الحقوق المكتسبة للأجراء لا يمكن انتهاكها لأي سبب كان.

2-1 تعميم التغطية الصحية لغير النشيطين

تكرس الحكومة السنة الأولى للولاية في المقام الأول لإنجاح ورش تعميم التغطية الصحية الإجبارية. فكل من مبدأ التضامن والأزمة الصحية الراهنة يذكران بأنه من غير المقبول ولا المنطقي أن تظل فئة عريضة من المواطنات والمواطنين مقصية من الحماية الاجتماعية. وهذه حال كثير من النساء غير العاملات والأشخاص العاطلين وذوي الدخل المحدود، فضلا عن المسنين ممن تزيد أعمارهم عن 65 سنة والمستهدفين من خلال توفير دخل أدنى قار يدعى "مدخول الكرامة" والذي تلتزم الحكومة بإحداثه.

وإن التبعات الاجتماعية والاقتصادية لتراجع معدل التغطية الاجتماعية تُحَمِّلُ بلادَنا كلفة باهظة، ولن يكفي فتح باب الحقوق لسائر الفئات النشيطة في القطاع المهيكل لتعميم الحماية الاجتماعية. لهذه الغاية، ستقوم الحكومة بتوسيع نطاق الاستفادة من نظام الحماية الاجتماعية ليضم الأشخاص الذين ظلوا خارج دائرة النشاط الاقتصادي، وذلك عبر تغطية صحية شاملة مقابل مبلغ جزافي يُحتسب على أساس إمكانيات كل فرد. وضمانا لتغطية الأسر الفقيرة، تتم تعبئة موارد الدولة لدعم المساهمات في نظام التغطية الصحية.

ويروم دعم الدولة والتعديلات التعريفية توسيع قاعدة المستفيدين من التأمين الصحي عبر إدماج كافة الأشخاص الذين لا يتمتعون اليوم بتغطية صحية، انتصارا لمبدأ الإنصاف. وإن تعميم التأمين الصحي الإجباري حافز إضافي لإقامة نظام التكفل المباشر من خلال البطاقة الذكية التي تتيح خصومات مباشرة، كليا أو جزئيا، على مصاريف العلاج.

2. إحداث الدخل الاجتماعي لتماسك وكرامة الأسر المغربية

2-1 "مدخول الكرامة" لفائدة المسنين

لحماية كبار السن من تقلبات الحياة وضمانا لكرامتهم، قررت الحكومة إحداث "مدخول الكرامة" يستفيد منه المغاربة، رجالا ونساء، ممن تبلغ أعمارهم 65 سنة فما فوق ويعيشون ظروف هشاشة. ويتعلق الأمر بتحويل نقدي تدريجي، يمول من صندوق التماسك الاجتماعي، غايته أن يُضمن لجميع كبار السن دخل حده الأدنى 1,000 درهم بحلول سنة 2026. واعتبارا من الفصل الرابع لسنة 2022، سيتم تحويل مبلغ شهري قدره 400 درهم لفائدة من تزيد أعمارهم عن 65 سنة، يتيح دعم قدرتهم الشرائية واستقلاليتهم. وسيشهد هذا المبلغ زيادة تدريجية سنة 2023 ثم سنة 2024 قبل أن يصل إلى 1,000 درهم سنة 2026.

لقد بلغ عدد المواطنات والمواطنين الذين تزيد أعمارهم عن 65 سنة، ما مجموعه 2,7 مليون نسمة سنة 2021، وسيفوق هذا العدد 3,5 ملايين سنة 2026. وفي الوقت الراهن، لا يستفيد 68% من المغاربة الذين تزيد أعمارهم عن 65 سنة من نظام تقاعد. لذلك، تلتزم الحكومة بعدم ترك أي منهم دون دخلٍ في سن يصعب فيها مواصلة النشاط المهني.

وتعمل الحكومة على تكميل هذا الحد الأدنى من الدخل الكريم بتغطية صحية مجانية لفائدة الفئات الهشة، ذلك أن أواخر سنوات العمر تشهد إنفاقا أكبر على الرعاية الصحية. وتحرص الحكومة في الوقت نفسه على التقليص ما أمكن من الإجراءات الإدارية المرتبطة بإرجاع مصاريف العلاج، من خلال إحداث نظام التكفل المباشر بالاستشارة الطبية والعلاج والدواء.

إن غاية هذه الإجراءات الكبرى هي الحد المباشر من الفقر، إذ ستساهم في ترسيخ أسس دولة تحمي حقا الفئات الأكثر فقرا. كما ستحسن القدرة الشرائية للعديد من الأسر من خلال تخفيف العبء عن تلك التي تعيش صعوبات: فنفقات التضامن التي تتحملها الأسر تحول بينها وبين الادخار والاستثمار في صحة وتعليم الأطفال أو اقتناء سكن.

2-2 تعويضات اجتماعية لكل الأسر المعوزة

إن تكافؤ الفرص يمر أيضا عبر تقديم دعم هام لتلبية الحاجيات الأساسية للأسر. فلقد أثرت الأزمة الصحية على القدرة الشرائية لملايين الأسر، ويواجه أطفال الأسر المعوزة خطر الانقطاع المدرسي النهائي. لذا، ستعمل الحكومة على تعميم نظام التعويضات العائلية ليشمل جميع الأسر المغربية، وهو الإجراء الذي أعلنه جلالة الملك في يوليوز 2020، ويدخل في إطار تعميم الحماية الاجتماعية.

ويحدد مبلغ التعويضات العائلية في 300 درهم شهريا عن كل طفل، في حدود ثلاثة أطفال، أي بنفس مستوى الخدمة التي يقدمها الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي لأطفال الأجراء. ويتم تطبيق هذا الإجراء ابتداء من الفصل الرابع لسنة 2022، فالأمر يتعلق بإجراء مساواة بين الأسر سيكون له أثر قوي في إعادة التوزيع لفائدة الأسر المعوزة وسيشجع مواصلة تعليم أطفالها. كما سيمكن هذا الإجراء من تكريس إلزامية التربية والتعليم من 6 سنوات إلى 15 سنة، كما ينص على ذلك القانون.

فضلا عن ذلك، تحدث الحكومة ابتداء من سنة 2023، منحة عن الولادة للأسر المعوزة قدرها 2,000 درهم عند ولادة الطفل الأول، تشجيعا للحوامل على احترام الفحوصات الموصى بها وتطعيم المولود بلقاح BCG وكل اللقاحات الموصى بها عند الولادة (اللقاح المضاد لشلل الأطفال والوقاية من التهاب الكبد الفيروسي 'ب') والتشجيع على اللقاحات الموصى بها بعد ستة أسابيع (اللقاحات المضادة للدفتيريا والكزاز والسعال الديكي). وتستفيد المرأة الحامل من منحة 1000 درهم عند ولادة الطفل الثاني، وهذا لترسيخ ثقافة صحية متماسكة والالتزام الصارم بالفحوصات الطبية أثناء الحمل وبعد الوضع، بهدف تعزيز الصحة الأسرية ببلادنا.

2-3 دعم مدى الحياة للأشخاص في وضعية إعاقة

وفقا للإحصاء العام للسكان لسنة 2014، فإن ما لا يقل عن 1,7 مليون شخص يوجدون في وضعية إعاقة، أي نحو 5 % من ساكنة بلادنا. ويعاني أزيد من 680,000 شخص من اضطرابات بصرية شديدة، وأزيد من 400,000 شخص من اضطرابات سمعية شديدة، فيما لا يستطيع نحو 950,000 شخص المشي أو صعود الدرج. فضلا عن ذلك، تتطلب أشكال أخرى من الإعاقة مصاحبة خاصة، ومنها على سبيل المثال عدم القدرة على التذكر أو التركيز، وعدم القدرة على الاعتناء بالذات.

صحيح أن الأشخاص في وضعيات إعاقة ليست لديهم الاحتياجات نفسها، لكنهم جميعا يواجهون العديد من العراقيل التي تَحُول دون اندماجهم الاجتماعي وتحد من حقهم في العيش الكريم. وتواجه الأسر كثيرا من التحديات حتى يتمكن أطفالها من متابعة تعليمهم الابتدائي دون انقطاع. كما أن البالغين – لا سيما كبار السن – من ذوي الإعاقات يعانون من صعوبات استعمال وسائل النقل العمومية والعثور على عمل والعيش بشكل مستقل.

وفي مواجهة هذه التحديات، تلتزم الحكومة بتوطيد أسس مجتمع متضامن من خلال سن سياسة عمومية واضحة ومتكاملة ومتعددة الأبعاد لفائدة الأشخاص في وضعيات إعاقة، مع دعم الجمعيات العاملة بالفعل على إدماجهم. علاوة على ذلك، يعد تدريب الأساتذة على استقبال الأطفال ذوي الاحتياجات الخاصة جزءا لا يتجزأ من الإصلاح التعليمي الذي تتوخاه الحكومة، لأن تكوينا أفضل للأساتذة والمهنيين المتخصصين شرط لازم للارتقاء بتعليم وتكوين الأطفال في وضعيات إعاقة من كافة الشرائح العمرية.

وفي شأن كبار السن، وهم الأكثر عرضة للإعاقة (نحو ثلث من تفوق أعمارهم 60 سنة)، فإن الحد الأدنى من "مدخول الكرامة" يوفر مساعدة مباشرة على النفقات اليومية للمعوزين. وتتعهد الحكومة بتوسيع دائرة الاستفادة من الحماية الاجتماعية لتشمل كل الأشخاص في وضعيات إعاقة، مع ضمان أولويتهم في الحصول مجانا على التأمين الإجباري على المرض.

وبحكم أن الجمعيات العاملة في مجال الإعاقة هي الأقرب ترابيا واجتماعيا من المستفيدين، فإن الحكومة تلتزم، ابتداء من سنة 2022 بمنحها ميزانية سنوية قدرها 500 مليون درهم. وسيتعين على الجمعيات، وفقا لدفتر تحملات تحدده الدولة، تقديم خدمات معينة للأشخاص في وضعيات إعاقة: مواكبة اجتماعية وطبية، ودُور الحضانة والمدارس، والتكوين والإدماج المهني، والولوج إلى الخدمات العمومية، إلخ.

كما تلتزم الحكومة بتطوير طرق كشف الإعاقة والوقاية منها ومواكبة من يعانيها. لذا، تولي الخطة الحكومية المتعلقة بالإصلاح الصحي أهمية بالغة للكشف والوقاية منذ سن مبكرة. إثر ذلك توفر التعويضات العائلية دعما غير مسبوق للأسر المعوزة التي لديها أطفال في وضعية إعاقة. وتساهم هذه المواكبة، الهادفة إلى تحسين القدرة الشرائية للأسر المغربية، في دعم الأسر الفقيرة التي يعاني أحد أفرادها من إعاقة.

إن السياسة الشاملة التي نعتمدها داخل الحكومة تتطلب من الدولة أيضا أن تدمج على نحو منهجي إشكاليات الولوج إلى المرافق العمومية أثناء بلورة السياسات العمومية. وستعمل الحكومة تحديدا على حث الجماعات الترابية على إعادة النظر في وسائل النقل العمومية كي تصير مؤهلة لاستقبال الأشخاص ذوي القدرة المحدودة على الحركة وعلى توفير الولوجيات. علاوة على ذلك، يشكل تطوير التقنيات الرقمية محورا أساسيا في البرنامج الحكومي، إذ سيخول تحسين اندماج الأشخاص في وضعيات إعاقة، لا سيما بفضل العمل عن بعد والتعليم الرقمي.

وتشكل جملة هذه الإجراءات التزاما قويا للحكومة قصد تعزيز السياسات الرامية إلى تكريس حقوق الأشخاص في وضعيات إعاقة وتسهيل اندماجهم واستقلاليتهم طوال الحياة.

3. رعاية صحية جيدة لصون كرامة المواطن

يقتضي تعميم الحماية الاجتماعية تأهيلا حقيقيا للنظام الصحي الوطني، وذلك للاستجابة لانتظارات المواطنات والمواطنين في قطاع الصحة. وإن تعميم التأمين الصحي سيولد زيادة في الطلب على الرعاية الصحية، ومن ثم وجب الاستعداد منذ اليوم من خلال رفع العديد من التحديات، ابتداء بتأهيل المستشفى العمومي. لذلك تلتزم الحكومة بتعزيز خدمة الصحة العمومية بخطة طموحة تروم تلبية الحاجة الماسة على المدى القريب، مع توفير الوسائل الكفيلة بتطوير العرض الصحي على المدى البعيد.

ولتمويل هذه الخطة، تلتزم الحكومة بتعزيز ميزانية قطاع الصحة خلال الولاية الحكومية. وستمكن التدابير التي تلتزم بها الحكومة من ضمان توفير عرض صحي جيد، وذلك بفضل تعزيز تكوين الأطباء ومهنيي الصحة، وتطوير الوصول إلى طبيب القرب، وغيرها من الإجراءات الكفيلة بالنهوض بالقطاع. وتشمل العناصر الأساسية لإصلاح منظومة الصحة رفعَ عدد العاملين في الرعاية الصحية من أجل تغطية أفضل للتراب الوطني وتلبية حاجيات المرضى على وجه أمثل، وتعميم طب الأسْرة على نحو تدريجي، وتعزيز المراكز الصحية الأولية، وإحداث شبكات مستشفيات جهوية. فضلا عن ذلك، فإن إحداث بطاقة صحية ذكية، ومراجعة السياسة الدوائية، ومنح تحفيزات لمهنيي قطاع الصحة للحد من ظاهرة سوء التوزيع المجالي لمهنيي الصحة، وتعزيز السياسة الوقائية كلها إجراءات من شأنها إعادة ثقة المواطن في المستشفى العمومي.

3-1 تعزيز ميزانية الصحة العمومية على مدى السنوات الخمس القادمة

يوفر المغرب 1,65 عامل طبي لكل 1,000 نسمة، علما أن المعيار الذي توصي به منظمة الصحة العالمية هو 2,3 من الأطباء والممرضين والقابلات لكل 1,000 نسمة لضمان تغطية لقاحية بنسبة 80 % ومساعدة 80 % من النساء الحوامل على الولادة وإتاحة تحسين مستدام لمؤشرات الصحة لمجموع الساكنة.

وتواجه بلادنا خطر انخفاض عدد الأطباء بثلاثة أضعاف خلال السنوات العشر القادمة، نتيجة لعدة عوامل تتمثل في تنامي هجرة الأطباء المغاربة وعدم تعويض المحالين على التقاعد بأطر جديدة وضعف جاذبية مباريات التوظيف في القطاع العام وتركز الأطر الطبية في بعض المناطق على حساب أخرى وعدم تحقيق هدف تكوين 3,300 طبيب سنويا في أفق 2020. ويهدد هذا الوضع بقوة قدرتنا على تعزيز الولوج إلى الرعاية الصحية، في وقت يحتاج فيه تعميم الحماية الاجتماعية إلى مضاعفة عدد مهنيي الصحة وتحسين تغطية سائر التراب الوطني.

3.1.1. الاعتناء بالأطر الطبية

لقد ذكرتنا أزمة كوفيد- 19 بأن لا موارد ولا كفاءة ولا طاقة يمكنها أن تحل محل الأطر الطبية، إن هي عجزت عن المواجهة؛ وأن أي إصلاح لقطاع الصحة يمر لزوما بتحسين ظروف العاملين فيه، لوقف نزيف الهجرة وتحسين ظروف ولوج المرضى إلى الرعاية الصحية. لذا تعمل الحكومة خلال السنة الأولى من ولايتها، في إطار الحوار الاجتماعي، على فتح حوار مع مهنيي الصحة، خاصة من خلال المركزيات النقابية الأكثر تمثيلا، من أجل مراجعة وضعية مهنيي الصحة وفقا لكفاءاتهم وتضحياتهم لأن طبيعة مهمتهم وساعات عملهم وظروف اشتغالهم تختلف عن باقي الوظائف العمومية. ومن أجل هذا، تحرص الحكومة على رفع أجرتهم وضمان حمايتهم الاجتماعية وتحسين شروط تعويضهم عن الحراسة والمداومة.

وفي سبيل رفع عدد أطر القطاع الصحي، نلتزم في المقام الأول بتعزيز قدرة التكوين في كليات الطب. وبما أن هذه الأخيرة مرتبطة بإحداث مراكز استشفائية جامعية جديدة، فإننا نعتزم داخل الحكومة استكمال الأوراش الحالية للمراكز الاستشفائية الجامعية في كل من طنجة وأكادير والرباط وإحداث مركز استشفائي جامعي إضافي.

فضلا عن ذلك، ستضع الحكومة حدا للتعيينات طويلة الأمد للأخصائيين المتعاقدين التي تنتهي أحيانا بترك الخدمة العمومية أو الهجرة إلى الخارج، ومن ثم تكبيد بلادنا خسارات فادحة. وتستعيض عن ذلك بتناوب يُنظَّم على المستوى الجهوي ويحث الأطر الطبية في المستشفيات الجهوية المتخصصة على الخدمة في مناطق نائية وفقا لوتيرة محددة مسبقا. وسيكون تقييم عمل هؤلاء الأخصائيين في المقام الأول بناء على أدائهم من حيث عدد ونوعية التدخلات والعمليات المنجزة فعليا في تلك المناطق، ذلك أن زمن حضورهم وحده ليس معيارا كافيا ومُرضيا. ويوكل الأمر إلى المديريات الجهوية لوزارة الصحة لتوفير الوسائل والتجهيزات الضرورية لهذه الرعاية من أجل مواكبة نظام التناوب المذكور.

وفيما يتعلق بطب الأسرة، ستعمل الحكومة، بشراكة مع المجالس الترابية، على تخصيص منح بُعْدٍ للأطر الطبية العاملة في المناطق النائية. وتُحَدَّدُ قيمة المنحة بناء على المسافة الفاصلة بين مقر التعيين وأقرب مدينة، والغاية منها اجتذاب المريض إلى خدمات القرب.

وفي سبيل مكافحة فعلية لظاهرة سوء التوزيع المجالي لمهنيي الصحة ووضع حد لنظام التعيينات العشوائي المعمول به حاليا، تسهر الحكومة على تبني نظام تمييز إيجابي يخول الولوج إلى كليات الطب للمستحقين من حملة البكالوريا من الأقاليم ذات الأولوية، لا سيما الواقعة داخل تراب جهات ليست فيها كليات طب ولا مراكز استشفائية جامعية. وتحجز حصص قبول في كليات الطب لهؤلاء الطلبة ويُخَوَّلون منحا دراسية بناء على معايير اجتماعية شريطة التزامهم بالخدمة لمدة محددة في مناطقهم الأصلية بعد التخرج.

3.1.2. تأهيل التجهيزات في المؤسسات الصحية العمومية

يُبَيِّنُ تحليل نفقات قطاع الصحة أن الخلل لا ينجم دائما عن نقص في الموارد، بل أيضا عن ضعف تدبير المنظومة الصحية. فلا شك أن ميزانية الاستثمار المخصصة لوزارة الصحة ينبغي أن تُصرف على نحو أفضل، لكن تعزيزها مطلب لا يقل أهمية.

وينبغي أن يتيح رفع الميزانية في المقام الأول تأهيل المراكز الصحية الأولية التي سيُعاد تنظيمها لتحتضن طب الأسرة. كما يجب أن تتيح الميزانية الإضافية تعزيز الطاقة السريرية في بلادنا، فخلال الأزمة الصحية، وضع نقص تجهيزات الإنعاش والأسِرَّة وغيرها ضغطا كبيرا على الأطر الصحية. وإن رفع الموارد المالية سيتيح أيضا سد الثغرات من حيث التجهيزات العمومية الثقيلة (تصفية الكلي، التصوير المقطعي، التصوير الإشعاعي للثدي، التصوير بالرنين المغناطيسي، إلخ).

وتحرص الحكومة في الآن نفسه على تدبير أمثل للاستثمار واستعمال مشترك للأجهزة، كلما تبينت الجدوى من ذلك. وهذا حال الخدمات المتصلة بالرعاية الطبية، من قبيل التحليلات الطبية والتصوير بالأشعة، التي تتطلب استثمارات هامة في المعدات وصيانتها سنويا، في حين أن المرافق المتعلقة بهذه التخصصات تظل غير مستغلة على أكمل وجه.

وبشراكة مع المجالس الجهوية والإقليمية، ستحرص الحكومة على أن توفر كل جهة عددا كافيا من سيارات إسعاف المجهزة وخدمة مساعدة طبية استعجالية تكون في استماع دائم وتستجيب لطلبات المساعدة الطبية، حتى تتمكن المستشفيات من التفاعل بنجاعة أكبر مع المستعجلات. وسيمكن هذا الإجراء من تجاوز ضعف خدمة الإسعافات والصعوبات التي تواجه تنقل المرضى، قبل وصولهم لمرحلة العلاج.

3.1.3. مستشفى عمومي يجتذب موارد مالية ذاتية

إن المساواة في تلقي العلاج تعني تقويم أوجه اللامساواة. ومن الواضح أن تَحمُّل المستشفى العمومي للعبء الأكبر من نظام المساعدة الطبية "راميد"، الذي لا ترتبط ميزانيته بالطلب على العلاج، زاد من عجزه وقلل من جاذبيته بحكم أن موارده المالية لا تفي بتقديم خدمة جيدة وتجديد تجهيزاته وتحفيز العاملين فيه. إزاء هذا التدهور العام، هجر كثير من المواطنات والمواطنين المتوفرين على الحماية الاجتماعية المستشفيات العمومية.

لذا، ستعمل الحكومة على جعل المستشفى بنية مستقلة من حيث تدبيرها، جذابة لكافة المغاربة، ملزمة باحترام دفتر تحملات يحدد الأهداف، ومطالبة بتقديم تقارير عن نجاعة تسييرها. وإن مجموع الإجراءات المذكورة آنفا ستفضي إلى مصالحة المستشفى العمومي مع المرضى من

خلال تعزيز جاذبيته. ومن ناحية أخرى، فإن تقديم خدمات جيدة سيخول للمستشفى العمومي الرفع من موارده بفضل زيادة عدد مرتاديه الذين سيعبؤون مؤسسات الحماية الاجتماعية التي ينخرطون فيها، باعتبارها متكفلا مباشرا جزئيا أو كليا بمصاريف علاجهم. وإن من شأن هذه الحلقة تمكين المستشفى العمومي من الحفاظ على جودة خدماته. كما ستشجع الحكومة على تطوير شراكات بين القطاعين العام والخاص لمناولة أنشطة الاستقبال والحراسة والنظافة والأمن والارتقاء بجودة هذه الخدمات الملحقة.

3.1.4. الاستثمار في الطب عن بعد

إن هشاشة العرض الصحي ناجمة عن ضعف كثافة الأطر الطبية وسوء التوزيع المجالي لمهنيي الصحة في مناطق جغرافية بعينها، لا سيما في العالم القروي. وهذا ما يدعو إلى مراجعة عميقة لبنية منظومة الرعاية الصحية، من التنظيم إلى الممارسة الطبية.

وإن الطب عن بعد كفيل بتنسيق عروض الرعاية بين المؤسسات الصحية العمومية المتقاربة جغرافيا وتشجيع تكاملها، ومن ثم تحقيق المساواة في الولوج إلى الرعاية في كافة المناطق. كما يتيح ترشيد عروض الرعاية وتنظيم المستشفيات، مع التوفيق بين مبدأين أساسين: تحقيق أكبر قدر من المساواة في الولوج إلى الرعاية من جهة، وترشيد النفقات الصحية من جهة ثانية.

وتتطلع الحكومة إلى تطوير عرض للطب عن بعد، من خلال تثبيت أجهزة رقمية في بيئات رعاية مختلفة، من مستشفيات، ومراكز صحية، وعيادات طبية، إلخ.، حتى يتمكن مهنيو الصحة من القيام بتدخلات طبية رغم البعد الجغرافي عن المريض. هكذا سيكون الطبيب قادرا على إجراء تشخيص وتتبع المرضى في إطار الوقاية أو المراقبة بعد العلاج، وإبداء رأي متخصص، واتخاذ قرار علاجي، ووصف أدوية.

وستسهر الحكومة على الاستثمار في الطب عن بعد وتشجيع اعتماده بأشكاله المختلفة في الاستشارة عن بعد، والخبرة عن بعد، والمراقبة عن بعد، والمساعدة الطبية عن بعد من أجل تمكين مهنيي الصحة من التدخل أو استشارة الزملاء أو مراقبة وضعية المرضى عن بعد.

3.1.5. استراتيجية لتدبير الأزمات والطوارئ الصحية

تفرض الأوبئة الفيروسية الناشئة على منظومتنا متطلبات استثنائية ودائمة. ومكنت التدابير المتخذة للحد من تفشي فيروس كوفيد- 19 من حجر صحي، وتباعد اجتماعي، وإجبارية ارتداء الكمامة، وإجراءات النظافة من مواجهة حاجيات متزايدة في ظل ضعف العرض الصحي. كما كان للتدخل الملكي السامي نتائج إيجابية في حصول بلادنا على ملايين الجرعات من اللقاحات المضادة لفيروس كوفيد-19 وهو ما مكن المغرب من التموقع في مصاف الدول التي استطاعت

تلقيح مواطنيها ضد الفيروس في حملة وطنية ناجحة مستمرة إلى غاية تحقيق المناعة الجماعية ضد الوباء.

وفي سبيل مواجهة المخاطر الصحية مستقبلا، ستعمل الحكومة على مأسسة منهجية التصدي للأوبئة وتدبير الأزمات الصحية، من خلال تعزيز الوظائف المنوط بها تدبير المخاطر الصحية على مستوى وزارة الصحة ومن خلال الحرص مسبقا على وفرة الحاجيات الأساسية من الأدوية والتجهيزات والاختبارات، إلخ.

3-2 جعل طبيب الأسْرة مبتدأ مسار الرعاية الصحية

لقد اختارت الحكومة وضع طب الأسرة في صلب الإصلاح لأنه المدخل من أجل تكفل أفضل بالمواطنين. فالغاية من هذا النظام تجويد الخدمات وتدبير أمثل للموارد البشرية وتخفيف الازدحام في المستشفيات من أجل التركيز على الحالات المستعجلة.

يتوفر المغرب اليوم على 26 طبيبا عاما لكل 100,000 نسمة، ونهدف داخل الحكومة إلى تعزيز شبكة الرعاية الصحية الأولية حتى نبلغ كثافة تمكن كل طبيب أسرة من التكفل برعاية 300 إلى 400 أسرة.

وسيشكل الثنائي المؤلف من الطبيب والممرض في مركز القرب حلقة إلزامية في كل استشارة متخصصة في المستشفى الإقليمي أو الجهوي أو المركز الاستشفائي الجامعي، حيث ستُجرى كل الاستشارات – من مركز القرب إلى المستشفى الجامعي – بناء على موعد لا تستثنى منه سوى الحالات المستعجلة، ما سيتيح التحكم في سلاسة سلسلة العلاجات وتخصيص وقت أطول للمرضى وتجاوز الخلافات التي تسود في قاعات الانتظار. وسيكون طبيب الأسرة مسؤولا عن توجيه المرضى، عند الاقتضاء، نحو البنيات القادرة على توفير علاج غير متاح في مركز القرب. وتوكل مهمة حجز مختلف المواعيد إلى مركز القرب، من أجل تقليص زمن الانتظار والمحاربة الفعلية لمظاهر الاختلالات الإدارية.

وبهدف تنظيم عملية إنتاج العلاجات، ستنجز الحكومة مراجعة دقيقة للخريطة الصحية وسُتعزز شبكة المستشفيات المتخصصة على مستوى الجهات، بدلا من المستشفيات المتعددة التخصصات الحالية، وسيسمح هذا الإجراء بتدبير أفضل للموارد البشرية من أطباء متخصصين وممرضين بغرف العمليات، كما سيمكن من إحداث نظام حراسة مقيمة والرفع من عدد العمليات الجراحية المنجزة.

3-3 تقوية وتوسيع نطاق الحماية: تقديم فحوصات وتلقيحات مجانية وإجبارية لتتبع الحمل والمواليد الجدد

لقد نجح المغرب في خفض وفيات الرُّضَّع والأمهات أثناء الولادة بمقدار الثلث بين عامي 2010 و2018. وهو إنجاز ملحوظ يشجع على بذل مزيد من الجهود لتقليص العدد إلى ما دون 50 وفاة لكل 100,000 مولود حي. مع ذلك، فإن نصف النساء لا تخضعن لمراقبة طبية أثناء فترة الحمل، أما في الوسط القروي، فلا تتعدى نسبة من يتلقين مساعدة طبية أثناء الولادة 43 %.

ويُعزى هذا الشرخ الصحي أساسا إلى تضافر جملة عوامل منها محدودية الولوج إلى الخدمات الصحية وتفاقم الفوارق الاجتماعية والاقتصادية وتدني المستوى التعليمي بشكل عام لدى النساء. ولرأب هذا الشرخ، لا بد من تحسين الولوج إلى الرعاية الصحية أثناء فترة الحمل وعند الولادة وبعدها.

وتساهم العديد من الإجراءات التي تقترحها الحكومة لتحسين المنظومة الصحية في تقديم رعاية أفضل للنساء والمواليد الجدد. كما سيسهل تأهيل مراكز القرب، لا سيما في العالم القروي، ورفع عدد العاملين في القطاع شبه الطبي، خاصة القابلات المؤهلات، ولوج النساء الحوامل إلى رعاية صحية منتظمة. علاوة على ذلك، فإن تطوير خدمات الرعاية الصحية في البيوت وعن بعد وتخفيف الاكتظاظ في أقسام طب النساء والتوليد بفضل إعادة تنظيم القطاع وتوفير الأدوية المدعمة، عوامل حاسمة لتقديم رعاية أفضل للنساء والمواليد الجدد.

وفي أفق تحسين الوقاية والكشف عن حالات الحمل الخطيرة، ستُفعل الحكومة إجبارية المراقبة الطبية المجانية لجميع النساء الحوامل، مع إجراء فحوصات أمراض النساء عند الأشهر 3 و 6 و 9 من الحمل. وسيكون هذا الإجراء الوقائي مكملا لمنحة الولادة لحث النساء الحوامل على احترام الفحوصات الموصى بها أثناء فترة الحمل وتطعيم المواليد الجدد بلقاح BCG واللقاحات الأخرى الموصى بها عند الولادة. كما ستكتمل هذه الإجراءات بحملات توعية من قبيل بعث رسائل نصية تذكر بمواعيد إجراء الفحوصات.

وللحد من الاضطرابات عند الولادة، تلتزم الحكومة بأن تشمل الحماية الاجتماعية الأساسية، الكشف المنهجي عن الصمم عند الولادة وإجراء عملية زرع قوقعة الأذن لكافة الأطفال المغاربة الذين يعانون من الصمم العميق ويحتاجون هذا التدخل الطبي.

وعلى غرار الاضطرابات السمعية، يؤثر ضعف البصر على نمو الطفل وقد يفضي إلى الفشل الدراسي. لذا، تلتزم الحكومة بتعميم الكشف المبكر عن الاضطرابات البصرية عبر تضمين فحصين طبيين للعيون في الحماية الاجتماعية الأساسية، أحدهما قبل السنة الأولى من عمر الطفل، والآخر قبل السنة الثالثة.

3-4 تحسين ظروف استقبال المرضى وتسهيل الولوج للعلاج: التكفل المباشر بالاستشارة الطبية والعلاج والدواء

إضافة إلى كافة المجهودات المذكورة آنفا، ستعمل الحكومة على تحسين المعيش اليومي للمغاربة عبر الحد من إنفاقهم المباشر على الخدمات الصحية، والذي يعطل ولوجهم إلى العلاج. لذا، وموازاة مع تعميم الحماية الاجتماعية، تسهر الحكومة على رقمنة المنظومة الصحية لتحسين المعيش الصحي لمهنيي القطاع والمرضى على حد سواء.

وفي أفق 2024، ستعمل الحكومة على توفير بطاقة طبية ذكية لكل مغربي من أجل خفض إنفاقه المباشر على الخدمات الصحية وإتاحة تتبع فعال وشخصي لحالته على امتداد سلسلة الرعاية الصحية. ويتعلق الأمر بوثيقة هوية طبية حقيقية تُعرف بالمريض في أي مؤسسة صحية، عمومية كانت أو خاصة. وتسهل البطاقة التكفل المباشر بجزء هام من مصاريف الرعاية الصحية. كما تشمل معلومات المريض وتاريخه الطبي والعلاجات التي يتلقاها والوصفات الطبية التي سبق له الحصول عليها، ما من شأنه تقليل مخاطر وصف علاج غير مناسب.

علاوة على ذلك، تمكن البطاقة الطبية من محاربة مظاهر الاختلالات الإدارية، ومن ضمان سلاسة الولوج إلى الخدمات من خلال توظيفها كأداة معلوماتية لحجز المواعيد. وتتيح الرقمنة أيضا توزيعا أمثل للأدوية المدعمة وتضمن بلورة نموذج رقمي للتوزيع، يشرك الصيدليات، من أجل ضمان ولوج أكثر إنصافا إلى الدواء.

الجزء الثاني- تنمية الرأسمال البشري

1. مدرسة تكافؤ الفرص

يعتبر تطوير التعليم في صلب التحديات التي تواجهها بلادنا. ويمكن إيجاز وضع المدرسة في مفارقة: فمن ناحية، ثمة إرادة سياسية معلنة – والدليل عليها حجم الميزانية المخصصة للتربية الوطنية. ومن ناحية ثانية، يبين الواقع أن المدرسة العمومية ما زالت عاجزة إلى حد كبير عن لعب دورها المزدوج المتمثل في نقل المعرفة والارتقاء الاجتماعي.

وتفاعلا مع طموح تحقيق تكافؤ فرص حقيقي، تعتبر الحكومة تحسين جودة تكوين الأساتذة والارتقاء بظروف اشتغالهم مدخلا رئيسيا. وقد أفضى التشخيص الواضح لنقط ضعف المنظومة التكوينية للأساتذة، سنة 2018، إلى اللجوء للجامعات ومطالبتها باقتراح إجازة في التربية من أجل تعزيز تكوين الأساتذة. لكن لم يواكب المقترح بدعم يرقى إلى مستوى الرهان ولا برد الاعتبار لمهنة التدريس.

وفي مواجهة هذا الوضع، ستحدث الحكومة تغييرا جذريا في الأسلوب وستصوغ مقترحات هادفة وقوية، تُكَرَّسُ بالكامل لتحسين جودة المنظومة التعليمية ومن ثم للتقدم نحو تكافؤ فرص حقيقي.

ويقوم إنجاح تحدي مدرسة ذات جودة على اهتمام متجدد بفاعلي المدرسة العمومية وطموح تربوي معزز. ويعد إتقان الأطفال المغاربة لمكتسبات المرحلتين الابتدائية والثانوية شرطا لازما كي تتمكن الجامعات من لعب دورها المتمثل في نقل المعرفة وتعميقها، وهو ما تحتاجه بلادنا بإلحاح. ويتطلب التقدم نحو تكافؤ الفرص دعم سياسة طموحة للطفولة المبكرة وتمكين الأطفال من المعارفَ الضرورية حتى يصبحوا مواطنين مستقلين.

1-1 التعليم الأولي لجميع الأطفال في سن الرابعة

لبناء مستقبل يتمتع فيه كل مغربي بنفس فرص النجاح، نتعهد داخل الحكومة بدعم وتطوير سياسة طموحة لتنمية الطفولة المبكرة. قبل الأزمة الصحية، كرست المرحلة الثالثة من المبادرة الوطنية للتنمية البشرية، كونها مبادرة تنموية ملكية ساهمت وتساهم في تحسين الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية للفئات الهشة، للاعتناء بالطفولة المبكرة. ولا شك أن تنمية الطفولة المبكرة تعد أحد الاستثمارات الأكثر مردودية لمستقبل بلادنا.

إن تشجيع مرحلة التعليم الأولي وإحداث بنيات استقبال لرعاية الأطفال الصغار يساهم في سد الفجوة بين الأطفال من خلفيات اجتماعية متباينة، سواء من حيث اكتساب اللغة والكفاءات المعرفية، أو من حيث تطوير المهارات الاجتماعية. وفي غياب تدخل مبكر، تترسخ

هذه الفوراق المبكرة وتنمو مع مرور الوقت دون أن تمكن إزالتها بعد ذلك. كما يساهم تعميم التعليم الأولي في رفع معدل نشاط النساء، من خلال خفض الكلفة التي تتحملها الأسر لرعاية الأطفال.

وهكذا فإن الاستثمار في برامج تنمية الطفولة المبكرة يزيد بشكل كبير من فرص النجاح المدرسي والمهني مع تقليص هام للمخاطر الاجتماعية الناجمة عن السلوكات المنحرفة. ولاستكمال تطوير الشبكة الوطنية للحضانات للأطفال الذين لا تتجاوز أعمارهم 4 سنوات، تحرص الحكومة على مواكبة تطوير رياض الأطفال منذ سن الرابعة حتى يتمكنوا من الانفتاح والاستعداد للتعلم في المدرسة الابتدائية. ومن خلال تزويد الهيئة الوطنية للتقييم بوسائل عمل إضافية، سنتيح ظروف تقييم صارم ومتواصل للتقدم المحرز فيما يتعلق بالطفولة المبكرة.

وتحرص الحكومة على جودة الأنشطة داخل مؤسسات التعليم الأولي. لذا نلتزم بتكوين مربين متخصصين في تنمية الطفولة المبكرة، بالإضافة إلى دعم صياغة الأنشطة التربوية. وتكملة للتكوينات الحالية، سيتيح إدخال تكوين محدد في كلية التربية تجاوز نواقص تعميم التعليم الابتدائي الذي لم يقترن بهاجس جودة التكوين. كما سنشجع وضع برامج تدخل مبتكرة لفائدة الطفولة المبكرة.

1-2 تقوية المهارات الأساسية منذ المرحلة الابتدائية: القراءة والكتابة والحساب والبرمجة

1.2.1. تعزيز الكفاءات الأساسية

يشكل إتقان جميع التلاميذ للمعارف الأساسية، من قراءة وكتابة وحساب وبرمجة، دعامة الطموح التربوي للحكومة خلال السنوات الخمس القادمة. ولضمان الاكتساب الفعلي لهذه المعارف الأساسية، سيكون التقييم المنتظم لمهارات التلاميذ أولوية للحكومة. ويستلزم هدف بناء مدرسة جيدة تعزيز موارد العمل والقدرات التحليلية للهيئة الوطنية للتقييم من أجل وضع آلية تقييم صارم لمستويات التلاميذ. وستكلَّف هذه الهيئة في كل سنة بإجراء وتحليل اختبارات وطنية للكفاءات في القراءة واللغات الحية والحساب، على مراحل مختلفة من المسار الدراسي. وسيتيح ذلك تقييم التقدم المحرز داخل المؤسسات التعليمية ومقارنة نجاعة الابتكارات التربوية وتوجيها أفضل للموارد المخصصة للاستثمار في المنظومة التعليمية. وستكون نتائج اختبارات المعارف مرآة تعكس أداء المدرسة وهيئة التدريس.

1.2.2. التربية على المواطنة وتعزيز الهوية المغربية

خص الدستور المغربي الهوية المغربية بمكانة خاصة حيث جاء فيه أن "المملكة المغربية دولة إسلامية ذات سيادة كاملة، متشبثة بوحدتها الوطنية والترابية وبصيانة تلاحم مقومات هويتها الوطنية، الموحدة بانصهار مكوناتها، العربية -الإسلامية والأمازيغية، والصحراوية الحسانية، والغنية بروافدها الإفريقية والأندلسية والعبرية والمتوسطية".

وتعتبر الحكومة أن التربية والتعليم مدخلان أساسيان لتعزيز الهوية المغربية، عبر تربية الناشئة على التشبث بالقيم الثقافية المغربية بكل مقوماتها الإسلامية والتراثية والفكرية والمعرفية والاجتماعية والفنية، لذلك فإننا مطالبون بإعادة النظر في المقررات الدراسية ومناهجها التربوية بشكل يربي في الجيل الصاعد حس النقد والإبداع والتفاعل مع الثقافة المغربية بشكل إيجابي ويشجع الناشئة على التشبع بقيم الانفتاح والتسامح بين الأديان والاهتمام بالإرث الثقافي بمختلف مكوناته

وتعتبر التربية على المواطنة وتعزيز الهوية المغربية صيرورة أفقية تشمل كل الممارسات المؤسساتية، التي تهم تنشئة المواطنة والمواطن، وتنمية شخصيتيهما الإنسانية بكل أبعادها الوجدانية والفكرية والاجتماعية والثقافية، وهي بذلك تستشرف المدى البعيد لكونها تهم الناشئة وأجيال المستقبل في أفق التشبع بثقافة المواطنة وتمثلها في المعرفة والسلوك والممارسة.

ونسعى داخل الحكومة لتعزيز تكوين مواطنين قادرين على اتخاذ قرارات واعية، ومقتنعين وفخورين بانتمائهم إلى المجتمع المغربي، مكرسين لقيمهم في حياتهم اليومية، ومدركين لحقوقهم وواجباتهم. ولهذه الغاية تتبنى الحكومة مقترح اللجنة الخاصة بالنموذج التنموي في هذا الإطار، والتي تقترح تربية دينية تنشر قيما مدنية قائمة على إرثنا الروحي المنفتح والمتسامح. كما تتبنى الحكومة مقترح اللجنة من أجل تربية على المواطنة أكثر فعالية تعزز قواعد العيش المشترك وتزرع التعلق بالوطن، من أجل تعزيز روح المنفعة المشتركة والشعور بالانتماء إلى المجموعة الوطنية واحترام رموزها. كما ستحث الحكومة على الاهتمام أكثر بالأنشطة الجماعية في جميع المواد الدراسية وكذلك في سياق المشاريع الجماعية التي تستهدف المصلحة العامة (الاجتماعية والثقافية، والرياضية، والإيكولوجية). فضلاً عن ذلك، لن تقتصر طرق التقييم في النظام التعليمي فقط على مكافأة الأداء الفردي والمدرسي بل ستشمل أيضا السلوك الجماعي وستحفز على قيم الأمانة والتسامح والاحترام والحقوق والواجبات والتعاون والتضامن، إلخ.

1.2.3. خطة التعليم الرقمي

من أجل تحسين اكتساب المعارف الأساسية، ينبغي تيسير تجديد الممارسة التربوية عبر سياسة إرادية للارتقاء بالتعلم الإلكتروني. ونعتقد، داخل الحكومة، أن الوقت قد حان لجعل الثورة الرقمية رافعة حقيقية للإدماج في سبيل معالجة إشكاليات الولوج إلى تعليم جيد للجميع، خاصة بالنسبة لتلاميذ العالم القروي وفي الآن نفسه، تسهيل المواكبة المنتظمة للأساتذة.

لقد سرعت الأزمة الصحية الوعي الجماعي بما يسجله النظام التعليمي من تأخر على مستوى الرقمنة، وأكدت أن رقمنة التعليم هي رهان ديمقراطي آني. ولقد تم الانتقال القسري إلى المدرسة عن بعد والتعلم الإلكتروني في نوع من الفوضى، ما زاد من حدة إشكاليات تعليمية أقدم: عدم ملاءمة و قدم المحتوى، الهدر المدرسي، التفاوتات المجالية، تدني مستوى تكوين الأساتذة. وفي حين لا يعتقد أحد أن التعليم عن بعد حل لجل الإشكاليات، فإن التحديات التي يطرحها تعد رافعات للتحول الفعال للمنظومة التعليمية، بجعلها تشجع الابتكار والنجاعة وتتيح استهدافا أدق للمناطق التي تعاني قلة الاستثمار التعليمي، خاصة في العالم القروي.

ولقد أتاحت الجهود المبذولة في التعلم الإلكتروني إبان أزمة كوفيد- 19 تحسين العرض واتخذت كثير من المبادرات، بعضها بتشجيع من الدولة وبعضها من القطاع الخاص أو الجمعيات، قدمت حلولا مؤقتة للحاجات المتزايدة للأسر التي شهدت ارتفاعا غير متوقع في مصاريف الإنترنت.

وستواكب الحكومة هذا المجهود بالإشراف على تطوير التعلم الإلكتروني وتعبئة الموارد اللازمة لتعميمه. وإن تفعيل أدوات التعليم عن بعد يجب أن يؤطَّرَ بدفتر تحملات رقمي يكفل حدا أدنى من الخدمة في حال تعذر التعليم الحضوري وينص على إعادة توجيه الخدمات التعليمية وإجراءات الوساطة بين الأساتذة والتلاميذ وأوليائهم من أجل البناء المشترك لسبل الانتقال نحو التعلم الإلكتروني. وتعمل الحكومة على تشجيع مبادرات القطاع الخاص الذي يتوفر على إمكانيات لمواكبة المدارس في المناطق الأكثر تضررا.

وإن هذا التحول نحو الرقمنة يتطلب استثمارا واسعا لتعميم الانترنيت بصبيب كافي وإحداث رَجَّة مزدوجة تستهدف العرض والطلب فيما يتعلق بالمحتويات التربوية الرقمية بحيث يمكن تحويل الإكراه الناشئ عن البعد إلى فرصة لتغيير المعارف والأساليب التربوية ولضمان انتشار أكبر للممارسات الفضلى في كل أرجاء البلاد.

من جهة، رجة تستهدف العرض التعليمي عبر الإنترنت، غايتها تحسين العرض التربوي كما وكيفا من خلال مضاعفة وحدات التدريس والتمارين وتشجع التعلم شبه المستقل والتقييم الذاتي، فضلا عن تقديم أنشطة موازية ذات حمولة تربوية قوية بالنسبة للتلاميذ.

ومن جهة أخرى رجة تستهدف الطلب، من خلال وضع آليتين :

- جواز تعليمي رقمي، يمكن الأسر ذات الدخل المحدود من تمويل جزء من اللوازم والمحتوى الرقمي المدرسي؛
- شهادة المدرس الرقمي، وتكون إلزامية لجميع أطر الأكاديميات الجهوية، وتعمم على الأساتذة الممارسين، لضمان الرفع من المستوى المعرفي الرقمي للفاعلين الأساسيين في قطاع التعليم.

وإن رفع هذين التحديين يستلزم أيضا تسهيل شراكات مختلفة بين القطاعين العام والخاص قد تلعب فيها الطلبات العمومية دورا محركا، لا سيما عبر تشجيع خلق نظم منتجة ومنفتحة على المقاولات الناشئة والمبتكرين. وتعطى الأولوية للمبادرات الجهوية التي تأخذ في الحسبان الخصوصيات اللغوية والمجالية، على مستوى الأكاديميات الجهوية. ومن أجل دعم وتقييم الانتقال التربوي نحو التعلم الإلكتروني، تضطلع كلية التربية والمراكز الجهوية لمهن التربية والتكوين بدور أساسي في تطوير الأدوات والمحتويات، فيما تتكفل الهيئة الوطنية للتقييم بالحكم على نجاعة وجودة التطبيق.

1-3 تعميم المدارس الجماعية والنقل والمطعم المدرسيين

يجب أن يكون الدعم المالي للأسر المعوزة مصحوبا بإجراءات ملموسة تسهل الولوج إلى المدرسة، خاصة في الوسط القروي ولا سيما لفائدة الفتيات القرويات. وإن البعد الجغرافي، وتدني جودة معظم بنيات الاستقبال، وغياب الموارد المالية كلها عوامل تزيد من حدة الهدر المدرسي. لذلك ستحرص الحكومة على توسيع شبكة المدارس الجماعاتية والنقل والمطاعم المدرسية لفائدة التلاميذ القرويين، من المرحلة الابتدائية إلى المرحلة الإعدادية.

1.3.1. المدارس الجماعاتية

لقد أظهرت تجربة المدارس الجماعاتية أهميتها ونجاعتها في مناطق مختلفة، مع تسجيل معدلات نجاح تتحسن بشكل ملحوظ وتقليص جذري لنسبة الهدر المدرسي. وفي هذا الإطار التربوي، يُستقبل التلميذ في مدرسة جيدة بدل الذهاب إلى فصل دراسي معزول.

وإن فكرة المدرسة الجماعاتية تعتمد على تجميع تلاميذ جماعة واحدة أو جماعات عدة في المدرسة نفسها، مما يمكن من تركيز الجهود التي ظلت مشتتة على مستوى كثير من المدارس والأقسام التابعة لها. وإن تحديد الموقع الجغرافي للمدرسة الجماعاتية مسألة استراتيجية وشرط لنجاحها. وينبغي ربط المدرسة الجماعاتية بالبنيات التحتية والمرافق الأساسية لمواجهة إشكالية البعد الجغرافي للأطر التربوية والإدارية، كما ينبغي النظر بعين الاعتبار إلى التركيز الجغرافي للساكنة المحلية.

1.3.2. النقل المدرسي

إن توسيع شبكة النقل المدرسي، كبديل لبنيات الاستقبال (الداخليات، دور الطالب(ة))، خيار أكثر جدوى من الناحية الاقتصادية وأكثر مردودية من الناحية الاجتماعية. ذلك أنه يتيح الحفاظ على توازن الطفل الذي يتابع دراسته وهو موقن من لقاء أسرته كل مساء.

وتعمل الحكومة على مواكبة المجالس الإقليمية والمحلية من أجل تمويل وتدبير خدمات النقل، تطبيقا لمقتضيات القوانين التنظيمية المحددة لاختصاصاتها. ومن خلال تعبئة تكنولوجيا المعلومات، تسهر الحكومة، بتنسيق مع المجالس الترابية، على تتبع وتقييم نجاعة وجودة خدمات هذا المرفق، خاصة في العالم القروي.

وحين تكون المسافات اليومية التي ينبغي قطعها طويلة، لا سيما في المناطق الجبلية، يمكن الاستعاضة عن النقل المدرسي بالداخليات. وفي هذه الحالات، يمكن تدبير الداخليات من طرف أمهات التلاميذ اللائي ينتظمن في جمعيات أو مجموعات ذات نفع اقتصادي. وسيساعد انخراط الأمهات في الحد من الهدر المدرسي وطمأنة الأسر على سلامة أطفالها مع تزويد هؤلاء النساء النشيطات بموارد دخل لأسرهن.

1.3.3. المطاعم المدرسية

موازاة مع تطوير النقل المدرسي بهدف تحسين ظروف استقبال التلاميذ، ومن أجل محاربة الهدر المدرسي، تنهج الحكومة سياسة طموحة بشأن المطاعم المدرسية مع توسيع شبكتها، وهي التي يستفيد منها حاليا 1,450,000 تلميذ. وتزوَّدُ المطاعم المدرسية بموارد إضافية في سبيل الرفع من معايير الجودة الغذائية وتسريع وتيرة تأهيل البنيات التحتية المدرسية (توفير الماء والصرف الصحي والكهرباء). كما يتم تحسين جودة المطاعم عبر ملاءمتها مع التوجيهات الغذائية التي توصي بها وزارة الصحة لإعداد وجبات على مستوى المطاعم المدرسية والجامعية.

1-4 رد الاعتبار لمهنة التدريس

لتحقيق طموح تحسين جودة التعليم العمومي، ستنفذ الحكومة سياسة إرادية للارتقاء بمهنة التدريس من خلال تجويد تكوين الأساتذة وتحديد معايير توظيفهم والرفع من أجورهم.

1.4.1. الاستثمار في تكوين الأساتذة

تعزيزا لكفاءات الأساتذة، تشتغل الحكومة على خطة وطنية للرفع من القدرات التكوينية لهيئة التعليم. وتتجلى الركيزة الأولى لهذه الخطة في خلق تكوين انتقائي ومتجدد للأساتذة. من أجل ذلك، تعمل الحكومة على إحداث كلية التربية لتكوين الأساتذة، يكون الولوج إليها على أساس انتقائي. ويناط بهذه الكلية توفير تكوين على مدى ثلاث سنوات لفائدة الحاصلين على الباكلوريا بعد اختيارهم بدقة وذلك بهدف استعادة مهنة التدريس لمكانتها، والتي تظل أولا وأخيرا مهنة مواطنة.

يعتمد إصلاح مسار تكوين الأساتذة، الذي أطلق سنة 2018، على الاستفادة من تكوين يمتد على ثلاث سنوات تتوج بالحصول على "الباشلر" في التربية. وتعمل الحكومة على اختيار أحد البرامج المعمول بها حاليا بناء على معايير أكاديمية لإحداث كلية التربية بالجامعة المضيفة. وتخصص لهذه الكلية الموارد الكافية لرفع تحدي الجودة. ويُعهد إلى كلية التربية بمهام متعددة. أولا، تعزيز برنامج إجازة التربية الحالي وإدراجه ضمن عرض تكوين أكبر يشمل التكوين المستمر للأساتذة لا سيما عن بعد، وتكوين مربين متخصصين في الطفولة المبكرة فضلا عن تكوين مختصين لمواكبة الأشخاص في وضعية إعاقة المقترح أدناه.

كما تلعب كلية التربية دورا رائدا في تطوير حزمة من التكوينات المؤهِلة، الأولية والمستمرة، تتعلق بتطوير محتويات تربوية وبالبحث التربوي، وذلك في سبيل تنسيق عرض التكوين اللامركزي في الجهات، لا سيما في المدارس العليا الحالية للتربية والتكوين.

وأخيرا، تعتبر كلية التربية مسؤولة أيضا عن دعم الأساتذة في أنشطتهم التربوية من خلال المساهمة بمقترحات محتويات مكيفة مع خصوصيات كل جهة وتكوين متخصصين في المواكبة التربوية (مساعدين تربويين، ومربين متخصصين، إلخ...). وتتيح كلية التربية، بتوفيرها لتكوينات مختلفة ومتنوعة في مهن التربية، نشر ثقافة التكامل في الوسط المدرسي بين مختلف الفاعلين (أساتذة، ومستشارين تربويين، ومربين متخصصين، إلخ.).

وتتعلق الركيزة الثانية للخطة التربوية بتعزيز القدرات التكوينية للبنيات الحالية. فعلى مستوى الإجازة، تتطلب كل من ضرورة توظيف نحو 15,000 أستاذ سنويا، وطموح الحكومة للرفع من جودة التكوين المقدم، تعزيزا كبيرا للموارد وطاقة الاستقبال في البنيات الحالية. وتضم هذه البنيات المدارس العليا للتربية والتكوين، وكلية علوم التربية في الرباط، فضلا عن المدارس العليا للأساتذة. كما تعزز موارد المراكز الجهوية لمهن التربية والتكوين لتعزيز جودة التكوين

المستمر للأساتذة. وتشكل هذه المراكز حاليا المستوى الثاني من تكوين الأساتذة، وسيتم في نهاية المطاف إدماجها في النظام الجامعي. وتحرص كلية التربية والتكوين على تيسير هذا الاندماج من خلال المساهمة في التنسيق بين التكوين المتبع في سلك الإجازة والتكوين الممنوح في المراكز الجهوية لمهن التربية والتكوين.

1.4.2 جعل مهنة التدريس أكثر جاذبية

إن إعادة الاعتبار لمهنة التدريس تمر بالضرورة عبر تحسين دخل الأستاذ عند بداية المسار، ومواكبته طيلة هذا الأخير، وتقييم منتظم لكفاءاته. وفي إطار الحوار الاجتماعي، تفتح الحكومة خلال السنة الأولى من ولايتها حوارا اجتماعيا، خاصة مع المركزيات النقابية للتعليم الأكثر تمثيلية من أجل التوافق حول الإجراءات والتدابير الرامية للرفع التدريجي من الحد الأدنى للأجرة الصافية الشهرية لتصل إلى 7,500 درهم بالنسبة لحملة شهادة التأهيل التربوي من المراكز الجهوية لمهن التربية والتكوين. وإن هذه الزيادة البالغة 2,500 درهم في أجرة بداية مسار الأستاذ ستتيح الرفع من جاذبية مهنة التدريس. وبالنسبة للأساتذة الممارسين الذين يتقاضون أقل من 7,500 درهم، سيكون بإمكانهم الاستفادة من التعويضات الجديدة شريطة الحصول على شهادة تأهيل تربوي بعد اجتياز اختبار مهني تضعه كلية التربية والمراكز الجهوية لمهن التربية والتكوين وتدعم هذه المؤسسات الأساتذة المعينين الراغبين في الإعداد لهذا الاختبار.

إن إعادة الاعتبار لمهنة التدريس رهين بالحرص على تقديم خدمات مواكبة طيلة المسار وتقييم منتظم للكفاءات. ويتيح تعزيز المراكز الجهوية لمهن التربية والتكوين ودعم كلية التربية بلورة تكوين مستمر جيد ودعما تربويا للأساتذة.

وفي أفق توسيع نطاق آلية التأطير التربوي للأساتذة لتشمل كل جهات المغرب، تشجع الحكومة على الابتكار التقني لدعم الأساتذة عن بعد. وسيمكن توظيف موارد كلية التربية والمراكز الجهوية لمهن التربية والتكوين من مساعدة الأساتذة محليا في عملهم اليومي، ودعمهم في تطوير أساليب تشاركية للاشتغال. وإن الإنصات إلى كافة الأساتذة هدف ممكن التحقق إذا تم الجمع بين الأدوات الرقمية وتعزيز موارد المراكز الجهوية لمهن التربية والتكوين وتكوين الموظفين المتخصصين في المواكبة التربوية داخل كلية التربية.

1-5 تعزيز الكفاءات من خلال الاستثمار في التعليم العالي والبحث العلمي

تجعل الحكومة من الاستثمار في الرأسمال البشري أولوية لتمكين القطاعين العام والخاص من الولوج إلى كفاءات تتلاءم واحتياجاتها، حيث سيمكن تجويد التكوين الجامعي من تزويدها بموارد بشرية مؤهلة، قادرة على تلبية متطلبات اقتصاد متنوع موجه نحو الابتكار.

وحتى تتمكن الجامعة من أداء دورها وتستجيب لتطلعات الشباب، من اللازم إعادة التفكير في إشكالية التوجيه لأنها ليست مرادفة لتقسيم التلاميذ أو تفويجهم. حيث ستعمل الحكومة على إعادة النظر في آليات التوجيه، لأنها في الوقت الحالي غير ناجعة ولا تتيح انتقالا موفقا من التعليم الثانوي إلى التعليم العالي. كما يجدر توجيه التلاميذ نحو سلاسل التدريس بالتعليم العالي والمهني حسب اختياراتهم وطموحاتهم ووفقا للحاجيات المعروفة أو المرتقبة وطنيا أو محليا. في ذات الآن، ستسهر الحكومة على تطبيق برنامج البكالوريوس الرامي إلى ترسيخ مكتسبات التعليم الثانوي، خاصة فيما يتعلق بإتقان اللغات الأجنبية.

وتعزيزاً لجاذبية مؤسسات التعليم العالي في بلادنا، ستدشن الحكومة خطة استثمارية تهدف إلى تجديد البنيات التحتية الجامعية. وتهدف هذه الخطة إلى خلق ثقافة مركبات جامعية حقيقية من خلال تزويد الجامعات ببنيات تحتية رياضية ومكتبية ومطعمية وإقامات لائقة وقاعات مطالعة حديثة وسيعود هذا الإجراء بالنفع على الطلبة والأساتذة والباحثين في مؤسسات التعليم العالي.

وإن تحسين جودة التعليم العالي يمر أيضاً عبر انفتاح أكبر للجامعة على محيطها. فمعظم الأساتذة اليوم كانوا طلبة في المؤسسات نفسها، ما يحول دون تجديد حقيقي لهيئة التدريس. وتشجيعاً لتكوين الأساتذة في مؤسسات ذات صيت عالمي، ستعمل الحكومة على وضع برنامج منح دكتوراه لتمويل شامل للدراسة في جامعات وطنية وأجنبية، مقابل التزام المرشحين بالتدريس في جامعة مغربية، وذلك من أجل تنويع كفاءات الجامعات المغربية عبر توظيف دكاترة تكونوا في مجال أنشطة البحث الأكثر تقدما.

وبالموازاة مع هذه المجهودات، تحث الحكومة على تنويع مصادر التمويل المتاحة من أجل دعم التفوق البيداغوجي، خاصة من خلال خصم التبرعات الموجهة لتمويل منح الاستحقاق للتعليم العالي دون حاجة إلى المرور عبر جمعية ذات منفعة عامة. كما تشجع نظام التكفل القائم على عقد تناوب تلتزم المقاولة بمقتضاه بأداء مصاريف دراسة الطالب.

ومن أجل انفتاح أكبر على عالم المقاولات، ستعمل الحكومة أيضا على تحفيز الاختيار الإراداتي لميادين البحث العلمي قصد توجيهه نحو أولويات الاقتصاد الوطني. كما ستعمل على التطبيق الفعلي للمادة 7 من القانون 00 - 01 التي تخول للجامعات تطوير حاضنات مقاولات مبتكرة وبذلك، سيتمكن الباحثون والطلبة، الحاملون لمشاريع مقاولات، بناء على نتائج أبحاثهم، من توظيف الموارد البشرية والبنيات التحتية للجامعة والاستفادة من المساعدة والمشورة في انتظار أن تؤتي أفكارهم ثمارها.

1-6 التكوين المهني والمستمر، طريق آخر نحو النجاح

تعمل الحكومة كذلك على تطوير المسالك بين عالم المقاولات والتعليم عبر التكوين المهني والمستمر. ويمكن أن تصير هذه المسالك رافعة قوية للتنمية في العديد من القطاعات الأساسية للاقتصاد من قبيل الصناعة التقليدية والصناعة الغذائية والذكاء الاصطناعي والفندقة.

وتلتزم الحكومة بتطوير عرض جيد للتكوين المهني يتماشى مع حاجيات المقاولات. فهو يعد تحديا كبيرا من حيث إدماج الشباب في سوق الشغل أو من حيث تلبية حاجيات المقاولات من الكفاءات. وفي حين تضاعف تقريبا عدد الشباب المستفيدين من التكوين المهني خلال العشرين سنة الأخيرة، ما زال العرض الحالي من التكوين المهني يعاني أوجه قصور من قبيل عدم ملاءمة طرق التدريس وضعف استجابته لحاجيات سوق الشغل.

وتعزيزا لجاذبية التكوين المهني، ستحرص الحكومة على خلق مسالك بين التكوين المهني والجامعات والمدارس الكبرى في سبيل تمكين الطلبة الراغبين في الارتقاء بمسارهم الأكاديمي، وذلك بفضل نظام المصادقة على المكتسبات المهنية. ورفعا للتحدي الذي يطرحه تحديث التكوين المهني، تسهر الحكومة على تطبيق البرنامج الذي أطلقه صاحب الجلالة، من خلال فتح ومواكبة 12 مدينة مهن وكفاءات. وستكون هذه المراكز التكوينية مؤسسات يكتسب فيها الشباب كفاءات مهنية متنوعة، تتيح تلبية حاجيات المقاولات من الموارد البشرية المؤهلة. وسيشمل التكوين المقدم تعلم اللغات وتبادلا مستمرا مع القطاع الخاص، لا سيما عبر التكوينات. وستكون هذه المؤسسات الحديثة راسخة في بيئتها المحلية وسيتيح الاندماج في منظومة جهوية تحسين الفرص المتاحة للخريجين الجدد وتحديد برامج التخصصات الأكثر ملاءمة للنسيج الاقتصادي المحلي.

2. الاهتمام بالثقافة والرياضة

إننا نؤكد داخل هذه الحكومة على ضرورة الاهتمام بالصناعة الثقافية، وتحفيز الاستثمار في القطاع الثقافي وتمتيعه بالتسهيلات الضرورية والنهوض بالوضعية المادية للمثقفين والمبدعين والفنانين، كما نؤكد على ضرورة إحداث متحف وطني يحفظ الذاكرة التشكيلية.

وفي المجال الرياضي، تؤكد الحكومة على سعيها الحثيث في ترصيد الاستراتيجيات الخاصة بالرياضة، وأيضاً بلورتها لسياسة عمومية رياضية تستجيب للحاجيات والقدرات، مع وضع آليات لتنزيلها بشكل أفضل باعتبارها رافعة أساسية لتحقيق التنمية.

2-1 الثقافة: من أجل ازدهار الهوية التعددية للمغرب، وتقوية قيم المواطنة وتسهيل الولوج للتعبيرات الفنية، والتشجيع على الإبداع

تستمد الحكومة من الخطب الملكية وتوجيهاتها السامية في مجال النهوض بالثقافة، قوتها في السعي إلى تثمين العنصر البشري، وتعمل على وضع سياسة ثقافية مندمجة ترمي إلى المحافظة على الهوية الثقافية الوطنية والتشبث بقيم الوطن والأمة، مع الإنفتاح على التعبيرات الفنية العصرية وجعل الثقافة رافعة للتنمية المجالية ولإدماج الشباب على وجه الخصوص.

كما ينصب اهتمام الحكومة على إحداث مشاريع كبرى مهيكلة للقطاع الثقافي، وتقريب الخدمات والفضاءات الثقافية من المواطن المغربي بمختلف جهات المملكة، وتشجيع الإنتاج الثقافي الوطني في ضوء ترسيخ قيم التعدد اللغوي والإبداعي. وتؤمن الحكومة على أن الثقافة رهان استراتيجي يهم البناء المعرفي والهوياتي للمجتمع في وحدته وتنوعه في حاضره ومستقبله، لذلك تؤكد على أن دعم الدولة عامل حيوي وتحفيزي لصون النسيج الإبداعي الوطني وتطويره، وشرطاً يساعد الحركية الثقافية على الإبداع، وعلى المنافسة الثقافية.

وبرز في المغرب وعي جماعي بدأ يعبر عن ذاته بمختلف الأساليب وفي مجالات متعددة مفاده أن للثقافة بعد سياسي، بحكم طرحها لعدد من الإشكالات ذات العلاقة بالاختيارات الكبرى للمجتمع، وبالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. ومن هذا المنطلق، تؤكد الحكومة على:

- الاهتمام بالصناعة الثقافية، وتحفيز الاستثمار في القطاع الثقافي وتمتيعه بالتسهيلات الضرورية؛
- النهوض بالوضعية المادية للمثقفين والمبدعين والفنانين وإحداث متحف وطني يحفظ الذاكرة التشكيلية؛
- دعم الرأسمال الثقافي وتعزيز الغنى والتنوع والاستفادة من عمليات التثمين المناسبة؛
- الرفع من التمويلات العمومية وتوفير جهات محتضنة، وتعزيز البنيات التحتية؛
- تحقيق التكافؤ في الحظوظ لجميع الفنانين المغاربة في الأعمال التلفزيونية والسينمائية؛
- دمج الرأسمال الثقافي في مؤسسات التنشئة كالمدرسة والإعلام وأماكن العيش؛
- توثيق الإبداع المغربي وتثمينه؛
- التنسيق الجهوي والوطني لاستثمار التراث بمختلف تعبيراته لتحويل الموروث إلى رأسمال قابل للتنشيط والحياة؛
- خلق تكوينات في مجال التدبير الثقافي، وتنشيط الفضاءات الثقافية والتنسيق بين مؤسسات التكوين في هذا الصدد؛
- حث الجمهور على الاهتمام بالفن عبر توسيع مجالات الإبداع في الجامعات؛
- تشجيع الفنون والآداب الشفاهية ومدها بكل إمكانيات الاستمرارية والتطور والانتشار.

هذا وستعمل الحكومة على العناية بالشباب في إطار برنامج شمولي ومتكامل من خلال إحداث "جواز الشباب" لتسهيل الاندماج والتنقل، والتمكين الثقافي لهذه الفئة. ويتعلق الأمر بتمييز إيجابي سيكون في متناول كافة المغاربة المتراوحة أعمارهم بين 16 و30 سنة، بغض النظر عن ظروف دخلهم، وسواء كانوا من سكان المدن أو القرى.

وسيتخذ الجواز شكل بطاقة رقمية تكون أيضا بمثابة وسيلة في الجماعات الترابية وفي المؤسسات الثقافية والترفيهية لنيل تخفيضات على الخدمات المقدمة للشباب (رياضة، ثقافة، ترفيه). وسنعمل على إشراك الجماعات والشركاء الاقتصاديين من أجل تعزيز وتنويع عرض الخدمات المقدمة مع مرور الوقت. كما سنحث المؤسسات العمومية، من متاحف، وقاعات العروض، والمكتبات، والمسابح، على منح تخفيضات نوعية لكل الشباب.

2-2 الاهتمام بالرياضة باعتبارها رافعة أساسية لتحقيق التنمية

تعتزم الحكومة تبني مقاربة متكاملة وشمولية مندمجة، بخلق شراكة حقيقية مع الجماعات الترابية، وتشجيع انخراط مؤسسات المجتمع المدني في المجال الرياضي، بغية تطوير الرياضة محليا، وإحداث الوحدات الرياضية التربوية الجماعية، وتوفير الفضاءات الضرورية على الصعيد الترابي.

كما سيتم العمل على تقوية حضور المغرب على الساحة الرياضية الدولية، والحث على تنسيق وتكاثف الجهود من أجل تحسين إنجازات رياضيينا على الصعيد الجهوي والدولي في مختلف التظاهرات الرياضية الفردية والجماعية.

واعتبارا للأدوار المتنامية للرياضة، فإن الحكومة عازمة على:

- إعطاء الأولوية للنهوض بالرياضة المدرسية والجامعية على المستوى الترابي؛
- توضيح دور الجماعات الترابية في النهوض بقطاع الرياضة وتعزيز إرساء الالتقائية بين قطاعات الشباب والرياضة والتربية الوطنية ومضافرة جهودها؛
- منح التربية البدنية والرياضية مكانة بارزة في البرامج الدراسية، الرفع من ساعاتها ومن المعامل الممنوح لهذه المادة؛
- بث دينامية حقيقية في الرياضة المدرسية الميهكلة على الصعيد الترابي، من خلال تحفيز الجمعيات الرياضية، وتشجيعها على ممارسة أنشطتها داخل مؤسسات التربية والتعليم والتكوين المهني؛
- تزويد مؤسسات التربية والتعليم المدرسي العمومي والخصوصي بالبنيات التحتية الرياضية الملائمة، والعمل على تمكين التلاميذ من استعمالها بعد انتهاء الحصص الدراسية؛
- إدماج رياضة الأشخاص في وضعية إعاقة في برامج تكوين الأطر لقطاعات الرياضة والتربية الوطنية؛

- مضاعفة الجهود لتأهيل التشريع الرياضي، وتعزيز مبادرة الإصلاحات الهادفة إلى إحداث تغيير نوعي في طرق وآليات عمل التنظيمات الرياضية الوطنية، وتوفير الفضاءات والبنيات التحتية المفتوحة في وجه الشباب؛
- تبني مقاربة متكاملة وشمولية مندمجة، بخلق شراكة حقيقية مع الجماعات الترابية، وتشجيع انخراط مؤسسات المجتمع المدني في المجال الرياضي؛
- إحداث مسالك للتكوين الاحترافي للرياضة وجعلها من روافد الاقتصاد الوطني الخلاقة لفرص الشغل ورفع مساهمتها في الناتج الداخلي العام.

أهم إجراءات المحور الأول خلال الفترة 2021 - 2026

1	تعميم التأمين الإجباري عن المرض
2	توفير "مدخول الكرامة" لمن تزيد أعمارهم عن 65 سنة، يبلغ 1000 درهم سنة 2026
3	تعميم التعويضات العائلية المحددة في 300 درهم شهريا عن كل طفل، في حدود ثلاثة أطفال
4	توسيع قاعدة المنخرطين في أنظمة التقاعد لتشمل الأشخاص الذين يمارسون عملا ولا يستفيدون من معاش وتنفيذ الإصلاح الهيكلي والشمولي لمنظومة التقاعد من أجل الانتقال إلى قطبين قويين (عمومي وخاص)
5	تعميم الاستفادة من التعويض عن فقدان الشغل سنة 2025، لتشمل كل شخص متوفر على شغل قار
6	إحداث منحة عن الولادة للأسر المعوزة قدرها 2,000 درهم عند ولادة الطفل الأول، و1000 درهم عند ولادة الطفل الثاني
7	منح الجمعيات العاملة في مجال الإعاقة ميزانية سنوية قدرها 500 مليون درهم
8	إخراج السجل الاجتماعي الموحد حيز الوجود
9	فتح حوار مع مهنيي الصحة، من خلال المركزيات النقابية الأكثر تمثيلية، من أجل مراجعة وضعية مهنيي الصحة وفقا لكفاءاتهم وتضحياتهم
10	منح تحفيزات لمهنيي قطاع الصحة للحد من ظاهرة سوء التوزيع المجالي لمهنيي الصحة
11	تعميم طب الأسْرة على نحو تدريجي، وتعزيز المراكز الصحية الأولية، وإحداث شبكات مستشفيات جهوية
12	إحداث بطاقة صحية ذكية للتكفل المباشر بالجزء الأكبر من مصاريف التطبيب والعلاج ولإتاحة تتبع فعال وشخصي لحالته
13	تطوير عرض للطب عن بعد، من خلال تثبيت أجهزة رقمية في بيئات رعاية مختلفة
14	تفعيل إجبارية المراقبة الطبية المجانية لجميع النساء الحوامل وتعميم فحوصات عن السمع والبصر للمواليد الجدد
15	إعادة النظر في المقررات الدراسية والمناهج التربوية

16	تجويد تكوين الأساتذة وتحديد معايير توظيفهم والرفع من أجورهم
17	الاهتمام بالثقافة من أجل ازدهار الهوية التعددية للمغرب، وتقوية قيم المواطنة وتسهيل الولوج للتعبيرات الفنية، والتشجيع على الإبداع
18	بلورة سياسة عمومية رياضية تستجيب للحاجيات والقدرات، مع وضع آليات لتنزيلها بشكل أفضل باعتبارها رافعة أساسية لتحقيق التنمية

المحور الثاني: مواكبة تحول الاقتصاد الوطني، من أجل خلق فرص شغل للجميع

شكلت الجائحة صدمة خارجية قوية للاقتصاد الوطني، فاختل الواقع اليومي للمغاربة وانهارت أنشطة العديد من المقاولات. ولم تتردد الدولة في القيام بدورها والتدخل للحد من تشظي نسيج الإنتاج الوطني، لكن وقف النشاط الاقتصادي جفف موارد دخل هامة. وتضاعف انخفاض الطلب العالمي، لا سيما الأوروبي، على مختلف القطاعات والمنتوجات بسبب تأثير القيود الصحية المفروضة على الاقتصاد المحلي.

ومكن الصندوق الخاص بتدبير جائحة كوفيد-19 والذي أحدث بتوجيهات ملكية، من تمويل التدابير التي اتخذتها لجنة اليقظة الاقتصادية والتخفيف بشكل كبير من آثار الأزمة الصحية على المقاولات والأسر. وشملت تلك التدابير غير المسبوقة، التي حظيت بتنويه دولي واسع النطاق، تقديم مساعدات مباشرة لملايين الأسر التي فقدت دخلها بسبب الحجر الصحي، وتفعيل آليات مالية مبتكرة لحماية المقاولات والمقاولين الذاتيين كبرنامج "ضمان أكسجين" و"ضمان المقاولين الذاتيين كوفيد- 19 ". في المقابل، إن كان صحيحا أن هاته التدابير سمحت بالحد من آثار الصدمة، فإن الضحايا الاقتصاديين للأزمة كثر.

ولا شك أن أول ضحايا هذه الأزمة غير المسبوقة هم من الشباب والنساء، الذين يعانون أصلا إقصاء من الاقتصاد المهيكل. وهاتان الشريحتان ضحيتان، على وجه الخصوص، لظاهرتي البطالة وعدم النشاط، فأزيد من ثُلث شباب المدن دون عمل، وأقل من امرأتين من بين كل عشرة نساء يمارسن نشاطا خارج البيت. كما أن عددا كبيرا من الشباب غادروا مقاعد الدراسة دون مؤهل خلال العقدين الأخيرين ويعملون عملا غير قار، قليل المردودية وقليل الدخل.

وبشكل أعم، يظل التشغيل والحد من تفشي البطالة من القضايا الكبرى التي تشغل بال المغاربة. إذ بلغ معدل البطالة قبل الأزمة الصحية % 9,4 ، ولم يتجاوز النمو الاقتصادي الضعيف الذي حققته بلادنا خلال العقد الماضي نسبة % 2,3 في المتوسط. وبعد التسبب في فقدان نحو مليون منصب شغل، أكدت الأزمة الصحية الحاجة الماسة إلى تطبيق سياسة اقتصادية تلائم حقا النمو والتشغيل.

وتواجه الحكومة هذه الحالة الطارئة بتنفيذ سياسة وطنية للتحول الاقتصادي تحكمها ثلاث مبادئ أساسية:

1. جعل التشغيل المحور الأساسي لكل السياسات العمومية في الميدان الاقتصادي؛
2. العمل على تعزيز السيادة الوطنية في المنتوجات والخدمات الاستراتيجية؛
3. التعريف بالمنتوج المغربي وطنيا ودوليا وحمايته من المنافسة اللامشروعة.

وتشمل هذه السياسة خمسة محاور رئيسية، وهي:

1. إنعاش فوري للاقتصاد الوطني؛
2. وضع برنامج وطنيا وجهويا من أجل دعم المقاولات الناشئة في القطاعات الواعدة؛
3. تفعيل الإصلاحات الهيكلية لدعم الاقتصاد الوطني؛

4. تنفيذ سياسات قطاعية طموحة على الصعيدين الوطني والمجالي؛
5. سن سياسة فاعلة لدعم النشاط الاقتصادي للنساء.

وابتداء من 2022، تتخذ الحكومة تدابير طارئة لإنعاش التشغيل، تشمل على وجه الخصوص برنامجا مهما للأوراش العامة. وسيكون هذا الإجراء الدقيق والواسع النطاق مصحوبا بتدابير محددة لدعم أولويات عمل الحكومة من أجل التشغيل والمتمثلة في الرفع من إدماج الشباب والنساء في سوق الشغل. وإذا كانت أسباب الإقصاء من سوق الشغل عديدة، فإن الإجراءات التي نلتزم بها ستتيح تقديم إجابات محددة للفئات الأكثر هشاشة من خلال تحفيز سوق الشغل.

ولتنفيذ المحاور الخمسة الرئيسية للتحول الهيكلي لاقتصادنا، تعتمد الحكومة إجراءات محددة، تهم:

- وضع وتنفيذ سياسة استعجالية لمواكبة المقصيين من سوق الشغل؛
- الانقاذ السريع للمقاولات المهددة بالإفلاس، من خلال المصاحبة والتمويل؛
- تحفيز المبادرة الخاصة، من خلال تدليل العقبات التنظيمية والإدارية؛
- خلق رجة تنافسية، من خلال مواكبة وتطوير المقاولة التنافسية والمبتكرة؛
- الدفاع عن وسم "صنع في المغرب" من أجل دعم الإنتاج الوطني.

وتفاعلا مع التوجيهات الملكية السامية، ستعمل الحكومة أيضا على تنفيذ إصلاح شامل للمؤسسات والمقاولات العمومية، ومواكبة مسار الإصلاح الضريبي، وتعزيزه في أسرع وقت بميثاق جديد ومحفز للاستثمار.

وبالموازاة مع هذه الإجراءات الأفقية، ستعمل الحكومة على تعزيز وتحديث القطاعات الأساسية للاقتصاد الوطني. فيما يتعلق بالفلاحة، ستعمل الحكومة على تنفيذ استراتيجية "الجيل الأخضر" من أجل انبثاق طبقة وسطى فلاحية واسعة.

وستحرص الحكومة على تفعيل التوجيهات الملكية السامية الرامية إلى إحداث منظومة وطنية متكاملة، تتعلق بالمخزون الاستراتيجي للمواد الأساسية، لاسيما الغذائية والصحية والطاقية، والعمل على التحيين المستمر للحاجيات الوطنية، بما يعزز الأمن الاستراتيجي للبلاد.

وفيما يتعلق بالصناعة، ستفعل الحكومة خطة تروم تطوير صناعة مولدة لمناصب شغل، منزوعة الكربون وقادرة على تعزيز تنافسيتها عالميا. وفيما يتعلق بالسياحة والصناعة التقليدية، ستعمل الحكومة على تنفيذ خطة إنعاش غايتها دعم الفاعلين وتثمين المنتوج المغربي والارتقاء بالتكوين، وذلك بتنسيق مع فاعلي هذين القطاعين اللذين تضررا كثيرا بفعل الأزمة الصحية. كما ستعمل الحكومة على تحفيز قطاعات خدماتية أخرى، ومنها قطاع السكن قصد إنعاش الاقتصاد الوطني وتوفير سكن لائق للمواطنات والمواطنين.

وفيما يخص الاستثمار العمومي، تمثل خطط الاستثمارات المهمة في قطاعي الصحة والتعليم خياراً استراتيجياً قوياً لتثمين الرأسمال البشري وبناء منظومات متكاملة ومنتجة لتعزيز سيادة بلادنا وخلق فرص الشغل والرفع من القيمة المضافة الوطنية.

كما تلتزم الحكومة بتنفيذ سياسة استباقية لدعم النشاط الاقتصادي للنساء، ويتعلق الإجراء المفتاح في هذه السياسة بتمويل برنامج تطوير العرض الوطني للحضانات، وتحفيز نقل المستخدمين، خدمةً للنساء الناشطات أو الراغبات في ممارسة نشاط مهني. وسيُصاحب هذا الإجراء وضع دفتر تحملات ومراقبة الجودة لفضاءات استقبال الأطفال، كما ستمكن مجموعة من الإجراءات الإضافية من مواكبة النساء ليصبحن ناشطات على اختلاف أعمارهن، ذلك لأن الرفع من معدل مشاركة النساء يعد هدفاً أساسياً في السياسة الوطنية التي تتوخاها الحكومة من أجل التحول الاقتصادي، خدمةً للنمو الاقتصادي القوي والشامل.

1. إجراءات فورية لإنعاش الاقتصاد في أعقاب أزمة كوفيد-19

من أجل مواصلة الإنعاش الإرادي للاقتصاد ووقف نزيف البطالة وتخفيف آثار الأزمة الصحية على التشغيل، تتخذ الحكومة حزمة من الإجراءات الفورية والملموسة تمنح فرصا للجميع، وخاصة للشباب. وتلبي خطة الحكومة للإنعاش الاقتصادي، احتياجات المواطنات والمواطنين كما تساهم في حلحلة الصعوبات التي يواجهها الفاعلون الاقتصاديون، وتتضمن هذه الخطة برامج مبتكرة للتشغيل ودعم المبادرات الحرة، وتمويل ومواكبة المقاولات الوطنية.

1-1 أثر البرامج الاجتماعية على دعم الطلب الداخلي

يعد تدعيم ركائز للدولة الاجتماعية رافعة أساسية للتحول الاقتصادي. إذ يُساعد تعميم التغطية الاجتماعية، والتعويضات الأسرية، والتأمين عن فقدان الشغل، ودخل الكرامة لكبار السن، وتعميم معاشات التقاعد، على تقليص التفاوتات الاجتماعية، وحماية الفئات الهشة وتحقيق نمو قوي. ويشكل كل من تعميم التعويضات الأسرية، وإحداث دخل الكرامة لكبار السن آليات هادفة لإعادة التوزيع المباشر والفوري لفائدة الفئات الهشة. ويشكل التنفيذ السريع لهذه الآليات أولوية حكومية، من أجل دعم القدرة الشرائية للمواطنين والإنعاش الداخلي للاقتصاد الوطني.

1-2 مواكبة المقصيين من سوق الشغل من خلال برامج مبتكرة

لتقديم إجابات فورية للذين يظلون دون مؤهل وعانوا من تأثير الأزمة، تقدم الحكومة ابتداء من 2022 ولمدة سنتين برنامج أوراش عامة صغرى وكبرى في إطار عقود مؤقتة، على مستوى الجماعات الترابية وبشراكة مع جمعيات المجتمع المدني والتعاونيات المحلية، دون

اشتراط مؤهلات. وسيمكن هذا البرنامج من خلق ما لا يقل عن 250,000 فرصة شغل مباشر في غضون سنتين.

وتحدث هذه الفرص في إطار الخدمة المواطنة وفي نطاق أوراش مفيدة للمجتمع، في الوسطين القروي والحضري على حد سواء، وتتيح لمن فقدوا موارد رزقهم أن يظلوا نشيطين ومندمجين اجتماعيا مع منحهم حدا أدنى من الدخل يحفظ كرامتهم. وفي المجال القروي، تكون هذه الفرص امتدادا لبرنامج تقليص الفوارق المجالية، كما هي مفصلة في المحور الثالث.

كما تقدم الحكومة، ابتداء من سنة 2022، برنامج "الفرصة" لدعم المبادرات الفردية، إذ قضت الأزمة الصحية على مئات آلاف مناصب الشغل، وقلصت على نحو كبير فرص تشغيل الشباب الذين كان بإمكان العديد منهم النجاح في المقاولة لو تلقوا دعما في البداية، لكن الافتقار إلى الموارد أو غياب دعم المحيط يشكلان اليوم اثنين من العراقيل التي لا يمكن تجاوزها. وبالنسبة للشباب الذين لديهم فكرة مشروع، فإن مسألة التشغيل هي في المقام الأول مسألة حصول على الكفاءات ورأس المال اللازم للانطلاق.

دعما للشباب، تطلق الحكومة برنامج "الفرصة" لتمويل المشاريع الرائدة والجمعوية والبيئية والثقافية والرياضية، إلخ. لن يتطلب البرنامج شروطا مسبقة، ولن يأخذ في الحسبان سوى أهمية المشروع والتزام حامله. ويتخذ شكل مواكبة وتوجيه وتكوينات من أجل هيكلة المشروع في كل أطواره، منذ تصور الفكرة إلى تحقيقها، وبقرض شرف قد يصل إلى 100,000 درهم ويُسَدد على مدى أقصاه 10 سنوات. ويستهدف هذا البرنامج أنماطا عديدة من المشاريع التي قد تكون مربحة لكنها لا تدخل في نطاق التمويلات الحالية الممنوحة للمقاولات الصغيرة والناشئة.

1-3 دعم تمويل النشاط المقاولاتي والحرفي المشغل لليد العاملة

دعم المقاولات الصغيرة جدا والمقاولات الصغرى والمتوسطة هو من أولويات العمل الحكومي، حيث شهدت جل المقاولات الصغيرة جدا والمقاولات الصغرى والمتوسطة انخفاضا متسارعا في أنشطتها، بينما توقف نشاط مقاولات أخرى. لذلك فإن مواكبة إنعاش الاقتصاد الوطني يمر على وجه الخصوص عبر تمديد وتحسين الإجراءات الحالية من أجل تمويلها. هكذا، تحرص الحكومة على ضمان استدامة وتعزيز الدعم المقدم إلى المقاولات الصغيرة جدا والمقاولات الصغرى والمتوسطة من خلال تفعيل خطة الإنعاش التي أعلن عنها صاحب الجلالة في خطاب العرش.

وتحرص الحكومة على وجه الخصوص على إعطاء نفس جديد لبرنامج "انطلاقة" وضمان استدامته، بعدما أربكت الأزمة الصحية الخطوات الأولى لإطلاقه. وإذ يهدف هذا البرنامج إلى تقديم تمويلات بنسب فوائد منخفضة لتشجيع حصول المقاولات الصغرى على التمويلات

البنكية، تسهر الحكومة على الحفاظ على هذه الشروط وتجديد الاعتمادات التي سبق تخصيصها أو زيادتها إذا لزم الأمر.

وتولي الحكومة عناية خاصة لآليات المتابعة والمواكبة والتأطير، بهدف تبسيط إجراءات إحداث المقاولة وتعزيز قدراتها الإدارية. وفي ذلك، تلعب المراكز الجهوية للاستثمار دورا محوريا لضمان مواكبة منتظمة للمقاولات الناشئة. وسيمكن تعزيز دور المراكز الجهوية للاستثمار من تيسير الولوج إلى برامج المواكبة في جميع الجهات، وتكييفها مع حاجيات المقاولات محليا.

وتشجيعا للخروج من القطاع غير المهيكل، وكجهد إضافي لهيكلة الطلب على صغار الفاعلين الاقتصاديين، تحرص الحكومة على تفعيل الأفضلية الممنوحة للبنيات الصغرى والمتوسطة في إطار الصفقات العمومية، حيث ينص التعديل الأخير للمرسوم المتعلق بالصفقات العمومية على تخصيص 30% من تلك الصفقات للمقاولات الصغيرة جدا والمقاولات الصغرى والمتوسطة، والتعاونيات والمقاولين الذاتيين، عندما تكون عروضهم مساوية لعروض منافسين آخرين. مع ذلك، تواجه البنيات الصغرى صعوبات في التجاوب مع الصفقات التي تتجاوز طاقتها. لذا، ستضع الحكومة الآليات الكفيلة بتشجيع الاتحادات بين المقاولات الكبرى وبين المقاولات الصغيرة جدا والمقاولات الصغرى والمتوسطة، وعقود المناولة واللجوء إلى أذينات طلبات أكثر مواءمة لحجم الفاعلين الصغار.

1-4 تفعيل رافعة صندوق محمد السادس للاستثمار

تلتزم الحكومة بتنفيذ البرنامج الملكي من أجل إنعاش الاقتصاد الوطني من خلال صندوق محمد السادس للاستثمار، باعتباره رافعة لتنويع وتجويد وتثمين الإنتاج الوطني. ويساهم هذا الصندوق في تمويل السياسات القطاعية الطموحة وكذا ركائز التحول الاقتصادي، مثل تطوير الصناعة الخالية من الكربون، وتسريع التحول الرقمي وإنعاش القطاع السياحي. كما يواكب صندوق محمد السادس، كمستثمر مالي في الرأس مال، المقاولات الناشئة والصغيرة والمتوسطة. وبالإضافة لاستثمار الصندوق كرافعة لإخراج هذه المقاولات المهددة بالإفلاس من كربتها، تلتزم الحكومة بتسهيل قوانين وإجراءات تفويت المقاولات وتشجيع المستثمرين على إنقادها.

2. تحول الاقتصاد الوطني، من أجل مقاولة تنافسية ونمو قوي

يعد تحول الاقتصاد الوطني شرطا أساسيا لتحقيق نمو قوي قادر على خلق مناصب شغل لائقة ومنتجة. ويستلزم ذلك خوض إصلاحات هيكلية أفقية تعزز القدرة التنافسية للاقتصاد الوطني، إلى جانب استكمال أوراش تدعيم ركائز الدولة الاجتماعية، وإنعاش الاقتصاد الوطني وتنفيذ السياسات القطاعية.

ويشكل تعزيز القدرة التنافسية للاقتصاد الوطني الهدف الرئيسي للتحول الاقتصادي الذي تتوخاه الحكومة، ويعتبر تبسيط وتوضيح القواعد التي تحكم النشاط الاقتصادي اللبنة الأولى لإنجاح هذا التحول. كما يشكل توضيح الإطار التشريعي وتجويد مناخ الأعمال، خاصة من خلال التسريع بإخراج ميثاق الاستثمار الوطني، الأسس الحقيقية لضمان فعالية ونجاعة خطة التحول الاقتصادي التي تتبناها الحكومة والتي تتمثل أسسها في تطوير اقتصاد متنوع ومبتكر والاستثمار في تطوير القدرات بما يتماشى مع احتياجات المقاولات، وتسريع وثيرة الانتقال الرقمي. وستكون هذه السياسات في خدمة اقتصاد وطني قوي مندمج في سلسلة القيمة العالمية، ورافعة لدعم الإنتاج المحلي ووسم "صنع في المغرب" ذي جودة عالية.

2-1 قواعد واضحة من أجل تكافؤ الفرص وتنافس جيد

تعد مواكبة المبادرة الحرة أولى الأولويات التي سطرها تقرير النموذج التنموي، من أجل تطوير تنافسية الاقتصاد. وتحقيقا لهذا الهدف، تقترح الحكومة مجموعة من الإجراءات لضمان قواعد واضحة ومستقرة، تضمن تكافؤ الفرص أمام جميع الفاعلين الاقتصاديين. وتشمل هذه الإجراءات تجاوز الحواجز الإدارية والتنظيمية التي تعرقل النمو السليم للاقتصاد، بالإضافة إلى آليات توضع من أجل التقييم الدوري لتكلفة وجودة الإجراءات الإدارية التي تواجهها المقاولات، فضلا عن تبسيط إجراءات الحصول على التراخيص والشواهد. وبالموازاة مع حزمة الإجراءات التي تهدف تقليص التعقيدات الإدارية والتنظيمية، ستعمل الحكومة على تكريس دور هيئات المراقبة والتقنين وتعزيز استقلاليتها من أجل تنافسية أكبر، خاصة في القطاعات الاستراتيجية للدولة.

2-2 مقاولات تنافسية ومبتكرة

سيمكن إصلاح الإطار التشريعي والتنظيمي للاقتصاد الوطني وتحسين شروط التمويل من تقليص المخاطر والتكلفة التي تواجه الفاعلين الاقتصاديين والمستثمرين ووضع أسس اقتصاد متنوع ينتج نمواً داخلياً مستداماً.

وتشجيعا للتنافسية والابتكار، تعمل الحكومة على وضع إطار تحفيزي لانبثاق منظومة للمقاولات الناشئة المبتكرة. ويقدم تقرير النموذج التنموي خارطة طريق مفصلة لتحقيق هذا

الطموح، ستعمل الحكومة على تنفيذه من خلال تعزيز تمويل البحث والابتكار بسن تحفيزات ضريبية على الاستثمار في البحث وبصفة عامة، من خلال إحداث إطار تنظيمي وضريبي يدعم المقاولات الناشئة ومواصلة مشروع "مقاولة ناشئة مبتكرة" الذي يمنح إمكانية التعامل بالعملة الصعبة في حدود 500,000 درهم سنويا.

وتدعم الحكومة أيضًا ابتكار وتنافسية المقاولات بتسريع وتعميق التحول الرقمي، من خلال توفير خدمات رقمية عالية الصبيب لتقليص الفجوة الرقمية بين السكان وتحسين إنتاجية المقاولات المغربية. وتضع الحكومة آليات لتحفيز المقاولات على الاستثمار في تكوين العاملين بها قصد تطوير أنشطتها الرقمية، ويسلط المحور الثالث من هذا البرنامج الضوء على أهمية تأهيل البنية التحتية الرقمية وتعزيز التنافسية في سوق الخدمات الرقمية ذات الصبيب العالي.

2-3 سياسة تشغيل متكاملة ومتجددة

تعمل الحكومة على إعادة النظر في سياسة التشغيل من أجل التقائية وتناسق السياسات القطاعية والمبادرات القائمة. وتتمثل آليات هذا الإصلاح الشامل في تحديث الإطار القانوني، وإنتاج بيانات موثوقة عن سوق الشغل وتقييم سياسات وبرامج التشغيل. ولتحقيق ذلك، تحرص الحكومة على انتظام الحوار الاجتماعي وإضفاء الطابع الترابي على سياسات التشغيل، تفعيلا للجهوية المتقدمة وأخذا بعين الاعتبار لهوية ومؤهلات كل منطقة.

وتطمح الحكومة إلى إعادة النظر في مدونة الشغل، من أجل تجديدها في إطار تشاركي يجعل كل الأطراف المعنية تنخرط في هذا الورش. ويعني التشاور الإنصات وأخذ المطالب بعين الاعتبار وتفهم طموحات وانشغالات كل الأطراف والبحث عن توازن يجمع بين الطموح والواقعية، من أجل إطلاق دينامية جديدة للتشغيل.

ووفقاً لتوصيات تقرير النموذج التنموي، ستفتح الحكومة بتشاور مع كل الفرقاء الاجتماعيين، ورش تبسيط مدونة الشغل وتكييفها، من خلال وضع إطار عام يستوعب المبادئ العامة وحقوق وواجبات الأجراء ويجعل تطبيق قانون الشغل أقل مركزية، باعطاء أهمية أكبر في تحديد مستويات التفاوض لاتفاقيات الشغل الجماعية التي يتوصل إليها الأجراء وأرباب العمل على مستوى المقاولة. ولعل صيغة مثل هذه أكثر تناسبا مع خصوصيات المقاولات الصغرى، التي غالبا ما لا تتوفر على تمثيليات نقابية أو ممثلي الشغيلة، ويمكن أن تنظم فيها المفاوضات الجماعية باتفاق أغلبي بين أرباب العمل والمأجورين.

ولتنفيذ إصلاح حقيقي لقانون الشغل، تسهر الحكومة على إقامة حوار اجتماعي جدي ومستدام، بهدف تكييف الإطار القانوني مع متغيرات سوق الشغل، وتنظيم أساليب جديدة للعمل، كالعمل عن بعد، والعمل بالدوام الجزئي، والحرص على استفادة الموظفين من حقوقهم من تغطية صحية وتقاعد وتكوين مستمر، إلخ. وستعمل الحكومة أيضاً على تفعيل توصيات تقرير النموذج التنموي الجديد المتعلقة بقانون الشغل والتي تشمل اعتماد قانون النقابات،

وإصدار القانون التنظيمي للإضراب، وتعزيز مراقبة احترام الحقوق الأساسية في مكان العمل، ووضع إطار قانوني لهيكلة العلاقة بين المتدربين والمقاولة.

من جهة أخرى، ستعمل الحكومة على تقوية برامج دعم التشغيل بخلق "فضاءات تشغيل شباب" جديدة تُكرَّسُ للإدماج المهني. وستوضع هذه الهياكل الجهوية تحت إشراف الوكالة الوطنية لإنعاش التشغيل والكفاءات، ويُناط بها تقليص الكلفة المرتبطة بالبحث عن تكوين أو منصب شغل أو تمويل مشروع، من خلال تركيز ونشر المعلومات المتاحة، حيث تشكل هذه الكلفة عائقا كبيرا أمام الشباب، وسيلعب توفير المواكبة لتيسير الولوج إلى مجمل التكوينات ومناصب الشغل وبرامج تمويل المشاريع المتاحة دورا هاما في تحفيز نشاط الشباب. وستعمل الحكومة على تطوير هذه الهياكل الخاصة بتشجيع الإدماج المهني للشباب بشراكة مع الجهات والقطاع الخاص والفاعلين في قطاع التكوين المهني، من قبيل مدن المهن والكفاءات الجديدة. ومن خلال الاندماج داخل نظم منتجة وصناعية محلية، ستتيح هذه المراكز ملاءمة أفضل لحاجيات المقاولات مع عروض التكوين والموارد البشرية المتاحة على الصعيد المحلي.

2-4 تشجيع الإنتاج الوطني ودعم تنافسية الوسم "صنع في المغرب"

تركز الحكومة على تعزيز "الوطنية الاقتصادية" من خلال تبني حمائية تنظيمية واستراتيجية. فالوطنية الاقتصادية هي في المقام الأول، حماية للإمكانيات الإنتاجية لبلادنا وجهاتنا ومدننا، وتعني بالمحصلة الحفاظ على مناصب الشغل وخلق المزيد منها. كما تنطوي أيضا على تشجيع مبادرات الاستثمار وتبسيط الإجراءات القانونية والإدارية ودعم تنافسية المقاولات الوطنية.

لقد أبان المغرب أثناء الأزمة عن قدرته على التكيف، لا سيما من خلال الزيادة السريعة في إنتاج الكمامات وأجهزة التنفس وغيرها. وإن تطوير جاهزية المقاولات الوطنية، في قدرتها على التأقلم، يمر أساسا عبر منح حوافز على الابتكار والبحث والتطوير والتصدير وفقا لتطور الحاجيات الوطنية والدولية ومن أجل الانتقال من ثقافة استهلاك إلى ثقافة إنتاج.

ومن أجل تقليص اعتمادنا على الاستيراد، تتبع الحكومة سياسة طموحة تستعيض عن الواردات بالمنتوجات المحلية. وتروم هذه السياسة إنتاجا محليا لما قيمته 34 مليار درهم من الواردات، مع إمكانية خلق ما يزيد عن 100,000 منصب شغل. ويندرج هذا الإجراء في إطار مواصلة مخطط التسريع الصناعي وما حققته بلادنا في الآونة الأخيرة من نجاحات صناعية، كما هو الحال بالنسبة لقطاع السيارات الذي بات أول قطاع مُصَدِّر، وصارت بلادنا رائدة قارية فيه.

وتلتزم الحكومة بدعم المزيد من المشاريع المندرجة في إطار استراتيجية تعويض الواردات. وسيعزز هذا الجهد قدرتنا على مراجعة اتفاقيات التبادل الحر غير المتوازنة التي قد تفرط في استغلال الدعم العمومي أو قد تمارس تخفيضات لقيمة العملة من أجل الزيادة في قدرتها التنافسية. وتلتزم الحكومة بالدفاع عن القطاعات المستهدفة بالمنافسة الدولية حين تكون غير

عادلة، بما فيها تدابير مكافحة الإغراق والمعايير البيئية والمراقبة الصحية وغيرها، مع مراعاة التزامات المغرب الثنائية والإقليمية والدولية.

وسيكون تشجيع وسم "صنع في المغرب" محرك السياسة الاقتصادية للحكومة فيما يتصل بالمشتريات العمومية، إذ ستلجأ الحكومة إلى إلزامية تفضيل المنتوج الوطني كلما كان ذلك ممكنا، كما ستشجع ولوج المقاولات الصغيرة جدا والمقاولات الصغرى والمتوسطة إلى الطلبات العمومية. وستجعل من ذلك هدفا على المدى البعيد فيما يتعلق بالتعليم والبحث والتحفيز الاقتصادي. وستواكب الحكومة جهود البحث والابتكار والاستثمار التي تبذلها المقاولات الوطنية، كما ستواصل سياسة جذب الاستثمارات الأجنبية المشفوعة باتفاقيات نقل الخبرة و التعويض الصناعي للواردات.

3. سياسات قطاعية طموحة من أجل فرص شغل لائقة ومنتجة

إن المحور الثالث لسياسة التحول الاقتصادي التي تتبناها الحكومة تتمثل في إحداث ومواصلة سياسات قطاعية طموحة تخص أعمدة اقتصادنا الوطني و تحيينها في إطار جيل جديد من الاستراتيجيات القطاعية المندمجة فيما بينها، ومع برامج التنمية الجهوية، في انسجام مع توجهات النموذج التنموي الجديد في أفق 2035، وتهم على وجه الخصوص قطاعات الفلاحة والصيد البحري والصناعة والسياحة والصناعة التقليدية، فضلا على الاستثمار المهم في القطاعات الاستراتيجية للتعليم والصحة.

3-1 الفلاحة، الصيد البحري والصناعة الغذائية

إن حجم موجة الصدمة التي ضربت العديد من الأنشطة الاقتصادية يُذَكر بالمكانة المحورية التي تحتلها قطاعات الفلاحة والصيد البحري والأغذية، والأهمية الاستراتيجية لصلابتها، فضلا عن مساهمتها في استدامة جزء من مداخيل الدولة. ولطالما أدرك المغرب أن توفير بعض السلع الاستراتيجية لا يحتمل التفويض أو الاعتماد على الخارج، لأنها ثمينة وينبغي أن تُقاوِم الرياح العاصفة التي تضرب الأسواق العالمية بين الفينة والأخرى. وفي مواجهة محنة الأزمة الصحية، تبين أن خيار المغرب – الذي ما فتئ يؤكده منذ الاستقلال والذي يولي للفلاحة موقعا مركزيا في تنمية البلاد – ظل خيارا مثمرا.

لقد أتاح مخطط المغرب الأخضر خفض اعتماد المغرب على الأسواق الخارجية للتزود بالمنتوجات الغذائية. وخلال عشر سنوات، نجحت بلادنا في إنتاج كميات أكبر بطرق أفضل وبوتيرة مستقرة، مقلصة بذلك الاعتماد على التساقطات المطرية. ولقد مكن التقدم المحرز من تعزيز الأمن الغذائي وخلق ما يعادل 300,000 منصب شغل فلاحي ومضاعفة القيمة المضافة الفلاحية.

ومن خلال استراتيجية "الجيل الأخضر" الفلاحية، كما أرادها صاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله، تطمح الحكومة إلى إدخال ما بين 350,000 و 400,000 أسرة فلاحية إلى الطبقة الوسطى. وستتيح هذه الاستراتيجية تثبيت مداخيل 690,000 أسرة إضافة إلى إبراز جيل جديد من المقاولين الفلاحيين الشباب، بفضل تعبئة مليون هكتار من الأراضي الجماعية قصد إنجاز مشاريع استثمارية في المجال الفلاحي.

وتحقيقا لهذه الأهداف، تعمل الحكومة، بتعاون مع الشركاء الاجتماعيين والاقتصاديين، على تقليص الفجوة بين الحد الأدنى للأجور والحد الأدنى للأجور في القطاع الفلاحي وتعميم التأمين الفلاحي لمساحة 2,5 مليون هكتار. وتوجه هذه الإجراءات لفائدة 3 ملايين فلاح وأسرهم، كما أنهم يستفيدون من الحماية الاجتماعية، في إطار ورش تعميم الحماية الاجتماعية.

وستتم تعبئة أربع رافعات لإبراز جيل جديد من المقاولين الفلاحيين الشباب. تتمثل الرافعة الأولى في منح تحفيزات على إحداث المقاولات واستغلالها، مع ضمان الولوج إلى الحماية الاجتماعية والتأمين الفلاحي لصالح 200,000 مستفيد في طليعتهم 45,000 شاب لتثمين مليون هكتار من الأراضي الجماعية.

وتتخذ الرافعة الثانية التعاقب بين الأجيال كبيرا لضمان مواصلة تطوير القطاع الفلاحي، إذ يمثل الشباب أزيد من ثلث الساكنة القروية، ومع ذلك فإن 360,000 فلاح تفوق أعمارهم 65 سنة. ويرتقب أن تُمَكن آليات نقل استغلال الأراضي الفلاحية، 180,000 شاب من أن يصيروا فلاحين ممارسين وأن تساعد في ذات الآن الفلاحين المسنين للحصول على تقاعد إذا هم رغبوا في تفويت أراضيهم أو تأجيرها.

وتمنح الرافعة الثالثة مساعدات لإحداث مقاولات في مجال مهن الخدمات الفلاحية ومواكبة خلق المقاولات الفلاحية الناشئة. فيما تروم الرافعة الرابعة تكوين 150,000 شاب في أفق سنة 2030 . وسيتيح تحويلُ المنتوجات الفلاحية وتطويرُ سلاسل ذات قيمة مضافة عالية كالفلاحة العضوية وإدماج الاقتصاد الأخضر إبرازَ مقاولين جدد في القطاع الفلاحي.

وإجمالا، تهدف هذه العروض إلى خلق 350,000 منصب شغل جديد مباشرة في العالم القروي، مع ضمان ظروف تشغيل وحماية اجتماعية تكفل كرامة الشباب وتحد من هجرة وشيخوخة العالم القروي. فضلا عن ذلك، يعطي مخطط "الجيل الأخضر" مكانة خاصة لتنمية سافلة سلاسل الإنتاج بهدف تعزيز أمننا الغذائي ومن خلال تثمين أفضل للمنتوجات الفلاحية. وتركز استدامة النموذج التنموي الفلاحي أيضا على إحداث سلاسل صناعة غذائية وتحديث سلاسل التوزيع، عبر إعادة هيكلة أسواق الجملة والمجازر وتأهيل الأسواق المحلية والابتكار في خدمة الجودة (ترقيم الماشية، إلخ.).

وفيما يخص قطاع الصيد البحري، ستضاعف الحكومة الجهود في سبيل تعزيز ما تحقق في العقد الأخير من مكتسبات، وذلك من خلال تطوير قدرات مهنيي القطاع وتحسين ظروف عيشهم وعملهم. كما سنحرص على تعزيز مكانة المغرب بوصفه مركزا دوليا للسلاسل البحرية، مع الحفاظ على الثروة السمكية للأجيال القادمة. وستتيح الإجراءات التي نعتزم تطبيقها لهذه الغاية خلق أزيد من 100,000 منصب شغل مباشر وغير مباشر في قطاعي الصيد وتربية الأسماك.

إلا أن تحقيق معظم الأهداف المسطرة في استراتيجية "الجيل الأخضر" الفلاحية يعتمد على توفر مورد أساسي، وهو الماء. ولقد شهد المغرب في السنوات الأخيرة تقلبات مناخية وشحا في الأمطار، ما زاد الضغط على الموارد المائية الهشة وأدى إلى انخفاض حقينة السدود وتراجع تغذية الفرشة الباطنية. وفي مواجهة آثار التغيرات المناخية، سيكون تأمين الماء، خاصة للاستغلال الفلاحي، رهانا كبيرا في العقد المقبل.

ويقدم البرنامج الوطني للتزويد بالماء الشروب ومياه السقي (2020 - 2027)، كما أراده صاحب الجلالة نصره الله، جوابا ملموسا لهذه التحديات بحكم أنه يرتكز من جهة على تعزيز الاستثمارات في العرض المائي، بفضل تعبئة الموارد المائية التقليدية وغير التقليدية، ومن جهة أخرى على مواصلة الجهود المبذولة في سبيل تحقيق تدبير ناجع للطلب على مياه السقي.

وبغاية تعزيز العرض من مياه السقي، سيتم العمل على تشييد 20 سدا كبيرا جديدا، وإنشاء 3 محطات جديدة لتحلية مياه البحر وإتمام 5 محطات أخرى، وإحداث 150 سدا صغيرا وما بين 20 و 30 سدا تليا سنويا، وذلك بغلاف مالي إجمالي قدره 61 مليار درهم. وموازاة مع هذه المشاريع الهيكلية الهادفة إلى تعزيز العرض المائي، ستواصل الحكومة البرامج الرامية إلى الحفاظ على صمود الفلاحة في مواجهة العجز المائي، بكلفة استثمارية تقارب 18 مليار درهم.

3-2 استدامة وتحويل الصناعة

في سبيل خلق مزيد من مناصب الشغل الصناعية الجيدة، تؤمن الحكومة بقدرة المغرب على احتضان الانتعاش الاقتصادي في أسواق شركائه الاقتصاديين والاندماج أكثر في سلاسل القيم العالمية. وعلى وجه الخصوص، يستوجب منا ارتباط اقتصاد المغرب بنظيره الأوروبي اغتنام وعي المقاولات، لا سيما الأوروبية، بضرورة إعادة التوطين الإقليمي لجزء من إنتاجها. ولهذه الغاية، علينا تجديد عرضنا وتقوية صناعتنا المحلية وتحسين معدلات الاندماج المحلي لصناعاتنا ورفع مستوى تنافسيتنا حتى يصير المغرب شريكا إقليميا لا غنى عنه.

وتوجه خطةَ الإنعاش التي تتبناها الحكومة أولويتان. تتمثل الأولوية الأولى في استدامة نسيجنا الصناعي المنتج بفضل خطة إنعاش اقتصادي ونهج سياسة لتعويض الواردات بإنتاج محلي. وتروم الأولوية الثانية مواكبة الانتقال نحو صناعة منزوعة الكربون. وسيتيح هذا التموقع

استقطاب جزء من الاستثمارات الأجنبية المباشرة مستقبلا واندماج الاقتصاد الوطني أكثر في سلاسل القيم العالمية.

كما ستعمل الحكومة على تحفيز قطاعات خدماتية أخرى، ومنها قطاع السكن قصد إنعاش الاقتصاد الوطني وتوفير سكن لائق للمواطنات والمواطنين. وستبدل الحكومة مجهودات إضافية لتقوية التجارة الخارجية وتعزيز الصادرات الوطنية كرافعة للنمو والتنمية وجعل الاقتصاد الوطني والمقاولة المغربية تنافسية في هذا المجال، خاصة من خلال استهداف أسواق وشركاء متنوعين حفاظا على استدامة هذا القطاع.

3.2.1. تعزيز الاندماج المحلي

إذا كان تطوير الصناعة المغربية قد تمحور أساسا حول صناعات ثقيلة تتطلب استثمارا مهما في اليد العاملة، فإن الحكومة تعتزم، على مدى السنوات الخمس المقبلة، تغيير النموذج بفضل تعزيز الاندماج المحلي لصناعات قائمة على استثمار مهم في رؤوس الأموال. وتتيح خطة الإنعاش المقترحة خلق أكثر من 400,000 منصب شغل خلال الفترة الممتدة بين 2022 و 2026، وذلك بفضل بروز مهن صناعية قائمة على الاستثمار في رأس المال والتي تتطلب مزيدا من الكفاءات التقنية وتفتح في نفس الوقت بطريقة غير مباشرة، فرصا صناعية جديدة للصناعات الثقيلة القائمة على الاستثمار في اليد العاملة.

وسيتم خلق حصة كبيرة من تلك المناصب بفضل صناعات على غرار الصناعات الدوائية وصناعة السيارات وما يرتبط بها من قطاعات كالمعادن والإلكترونيات والبلاستيك. وإذا نظرنا إلى قطاع السيارات، كأول قطاع مصدر في المغرب، نتوقع إمكان رفع معدل الاندماج من نسبة 60 % حاليا إلى 80 % بفضل الإنتاج المحلي لعشرات المنتوجات الصناعية عوض استيرادها على شاكلة منتوجات جاهزة أو شبه جاهزة.

وإذا كان رفع الاندماج المحلي سيخول تحسين تنافسية الصناعات الوطنية المبنية على توفر رأس المال، فإنه في نفس الوقت سيعزز من تنافسية قطاعات أخرى كالصلب والمعادن والإنعاش العقاري المبنية على جاهزية اليد العاملة. وستقدم الحكومة دعما مهما للنظم ذات القيمة المضافة الوطنية المرتفعة، مثل مواد البناء والبلاستيك والمواد الكيماوية. ومن أجل تكثيف الاندماج المحلي، ترتئي خطة الإنعاش الاقتصادي للحكومة ضخ مبلغ 21 مليار درهم على مدى السنوات الخمس القادمة يوجَّه إلى دعم نمو المقاولات الصغرى والمتوسطة والاستثمارات المهيكلة وتحفيز الصادرات وإحداث مناطق صناعية بما في ذلك داخل المدن المتوسطة، فضلا عن دعم الابتكار الصناعي.

3.2.2. صناعات بدون كربون وتناسق الصادرات الصناعية مع المعايير الدولية

يسعى المغرب إلى تحقيق هدف رفع مساهمة الطاقات المتجددة إلى 52 % من استهلاكه الوطني بحلول سنة 2030. وإن توجيه جزء من الإنتاج الوطني من الطاقات المتجددة صوب الصناعة، من خلال ربط الُنظم الصناعية بمجمعات طاقة نظيفة، لن يلبي المتطلبات الأوروبية من حيث إنتاج خالٍ من الكربون فحسب، بل سيقلص كلفتنا الطاقية بأزيد من الثلث مقارنة بالطاقات الأحفورية.

وستحرص الحكومة على دمج المكون المتعلق بنزع الكربون في تطوير المناطق الصناعية، في سبيل المواءمة مع انتظارات أسواقنا الخارجية، حيث تستهدف ضرائب الكربون على الحدود مع الاتحاد الأوروبي 65 % من صادراتنا الصناعية. واستجابة لانتظارات الفاعلين الوطنيين والمستثمرين الدوليين، ستسهر الحكومة على تطوير عرض لوجستي لعقارٍ خالٍ من الكربون وجاهز للتسليم. وستخصص لهذا الغرض ميزانية قدرها 2 مليار درهم على مدى السنوات الثلاثة المقبلة من أجل مواصلة تطوير عرض إيجار تنافسي وتمويل إحداث حقول للطاقة الشمسية أو الريحية توجه لتزويد المناطق الصناعية بالطاقات النظيفة.

وإن جعل المغرب دولة رائدة في إنتاج ذي بصمة كربونية منخفضة سيزيد من استدامة ميزتنا التنافسية. وبفضل موارد بلادنا الطبيعية الوفيرة ومناخ الأعمال الجيد وقربها الجغرافي ومزاياها اللوجستية ورأس مالها البشري على الخصوص، سنتمكن من ترجمة حلم الانضمام إلى أسرة الدول الصناعية على أرض الواقع.

3-3 الإنعاش الإرادي لقطاعات السياحة والصناعة التقليدية والاقتصاد الاجتماعي والتضامني والخدمات

في المجال السياحي، ترتكز خطة عمل الحكومة على ثلاثة محاور أساسية. ويتمثل المحور الأول في تحسين جودة الخدمات من خلال توفير تكوين أفضل للموارد البشرية يستجيب للمعايير الدولية. فيما يسعى المحور الثاني إلى تحسين جودة المنتوج المغربي، ويهم المحور الأخير دعم الاستثمار من أجل تعزيز المتانة المالية للفاعلين وتطوير أنشطة الترفيه ومنتوجات السياحة القروية وتشجيع المقاولين الشباب والمقاولات الصغيرة جدا والمقاولات الصغرى والمتوسطة.

وستعطى الأولوية لإنقاذ النسيج السياحي من خلال تمكين الفاعلين من استئناف نشاطهم بفضل تدابير تتخذها الحكومة لإنعاش العرض والطلب.

فيما يتعلق بتعزيز العرض، ستعمل الحكومة على إحداث صندوق قطاعي من أجل دعم السياحة، والذي سيمكن من تطوير المنتوج السياحي الثقافي والارتقاء بأهم الوجهات السياحية

للمملكة وإطلاق فرص استثمارية جديدة لإحداث مناصب الشغل في مجالات واعدة مثل السياحة الطبيعية والقروية المستدامة، وكذا تسهيل الولوج إلى التمويل بالنسبة للمقاولين الشباب والمقاولات الصغيرة جدا والمقاولات الصغرى والمتوسطة العاملة في المجال.

أما فيما يتعلق بإنعاش الطلب، فإن السياق الدولي المتسم بتنافسية شديدة في أعقاب الأزمة يستلزم ترويجا قويا غايته استرجاع حصص السوق الطبيعية لبلادنا وكسب أخرى جديدة. كما تتطلب السياحة الداخلية، التي أثبتت قدرتها على الصمود في زمن الأزمة، هيكلة وتطويرا عبر خلق منتوجات جديدة تلبي حاجيات المغاربة.

وتدعم الحكومة تطوير وسائل التكوين وفقاً للمعايير الدولية، كون السياحة في الأصل وقبل كل شيء نشاطا خدماتيا يتطلب مؤهلات ذات جودة تستجيب لتطلعات السياح واحتياجات القطاع.

كما تدعم الحكومة قطاع الصناعة التقليدية وتعمل على إعادة إدماجه في الاقتصاد المهيكل، بما يضمن أمان الحرفيين ويفتح آفاقا وفرصا جديدة لخلق مناصب الشغل، لاسيما لدى التعاونيات، ولتشجيع صادرات الصناعة التقليدية. وتعتبر الحكومة دعم التسويق وتوحيد جهود الفاعلين وتسريع التكوين بالتدرج أفكار رائدة لمواكبة هذا القطاع الذي يكتسي أهمية كبيرة اجتماعيا واقتصاديا.

كما تولي الحكومة أهمية بالغة لقطاع الاقتصاد الاجتماعي والتضامني الذي يشكل رافعة حقيقية للتنمية خاصة في العالم القروي، حيث تلعب التعاونيات النسوية والحرفية والمهنية دورا كبيرا في خلق فرص الشغل وضمان حد أدنى من الدخل الفردي للأسر. لذلك سنعمل على تعزيز معدل انخراط الساكنة النشيطة في التعاونيات، وتعزيز مساهمة الاقتصاد الاجتماعي والتضامني في خلق فرص الشغل عن طريق زيادة عدد أجراء التعاونيات مع تحسين مساهمة القطاع في خلق الثروة وزيادة حصته في الناتج الداخلي الخام.

وستعمل الحكومة على تحديث وتطوير منظومة الاقتصاد الاجتماعي والتضامني ليصبح قطاعا ثالثا حقيقيا إلى جانب القطاعين العام والخاص، مع العمل على التوسيع التدريجي لمجالات تدخله لتشمل بعض الخدمات العمومية الاجتماعية والثقافية. كما تدعم الحكومة دينامية مختلف مؤسسات الاقتصاد الاجتماعي والتضامني، لا سيما في العالم القروي، وخاصة التعاونيات النسوية.

3-4 الاستثمار في رأس المال البشري

لا شك أن الاستثمار في تنمية وتثمين الرأسمال البشري سيمكن من تحسين جاذبية بلادنا، فضلا عن تطوير اقتصاد موجهٍ للاستثمار، منتج لفرص الشغل اللائقة. وتعتزم الحكومة جعل الاستثمار في اقتصاد الصالح العام أحد الأهداف الرئيسية للصناديق الاستراتيجية للاستثمار المحدثة في إطار خطة الإنعاش التي أطلقها جلالة الملك نصره الله. ذلك أن استثمار الدولة في قطاعي الصحة والتعليم سيكون له أثر كبير على التشغيل والنمو وإجراءات الحكومة المفصلة في المحور الأول والمتعلقة خاصة بتعزيز ميزانية الصحة وتطوير دور الحضانة وتعميمها والارتقاء بمهنة التدريس كفيلة بخلق ما لا يقل عن 50,000 منصب شغل في السنة.

4. تحرير النشاط الاقتصادي للمرأة

إبان الأزمة، كانت النساء في طليعة من واجهوا التداعيات الاقتصادية والاجتماعية لإجراءات الحجر الصحي. وأثبتن مرة أخرى أن المجتمع لا يمكن أن يتطور إذا أهمل مساهمة نصف ساكنته. لذلك سيكون معدل نشاط النساء أحد الانشغالات الكبرى لهذه الحكومة.

وتضع الحكومة خطة محددة لدعم نشاطهن الاقتصادي ومحاربة الهشاشة، تأخذ بعين الاعتبار تنوع الوضعيات الفردية والأسرية في سائر المراحل العمرية، كما تلتزم بدعم النساء في بحثهن عن التكوين والشغل وتطوير المشاريع. بالنسبة للنساء اللائي أوقفن مسارهن المهني أو الراغبات في تغييره، تتيح الإجراءات المشجعة للنشاط الاقتصادي لآلاف النساء الاستفادة من دعم لتطوير مشاريع جمعوية أو مهنية، ويتخذ شكل مواكبة في إطار برنامج "الفرصة".
وبالنسبة للشابات الراغبات في الالتحاق بسوق العمل، تتيح فضاءات تشغيل الشباب على الخصوص نشرا أوسع للمعلومات المتعلقة بالفرص المهنية المتاحة، ومن ثم خفض كلفة البحث عن الشغل أو التكوين، التي تشكل حاجزا غالبا ما يصعب على الشابات تجاوزه.

وبالنسبة للنساء العاملات أو الراغبات في العمل، تلتزم الحكومة، ابتداء من سنة 2022 بالتعميم التدريجي لدور حضانة جيدة فضلا عن حلول أخرى لرعاية الأطفال، خاصة في ضواحي المدن، وذلك من أجل استقبال الأطفال دون سن الرابعة. وبخصوص هذه الأنشطة المتعلقة برعاية الأطفال، ستضع الحكومة دفتر تحملات محدَّدا وستنظم عمليات تفتيش منتظمة لدور الحضانة ضمانا لجودة الخدمات المقدمة.

كما ستشجع الحكومة وضع آليات لتقديم خدمات مماثلة في ميادين أخرى تتيح، مثلا، تسهيل الحياة بالنسبة للمسنين في البيوت والتي من شأنها خلق آلاف مناصب الشغل في غضون السنوات المقبلة. وبالنسبة لذوات المسيرات المهنية المتقطعة نظرا مسؤولياتهن الأسرية، تتعهد الحكومة بفتح مفاوضات مع الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي من أجل التعويض عن فترات المساهمة ونقاط التقاعد وفق سلم يراعي خصوصيات عمل النساء.

أهم إجراءات المحور الثاني خلال الفترة 2021 - 2026

1	250,000 فرصة شغل مباشرة من خلال برنامج أوراش عامة مؤقتة كبرى وصغرى
2	إحداث برنامج "الفرصة" لدعم المبادرات الفردية وتمويل المشاريع الصغرى
3	إعطاء نفس جديد لبرنامج "انطلاقة" وضمان استدامته
4	تنفيذ البرنامج الملكي من أجل إنعاش الاقتصاد الوطني من خلال صندوق محمد السادس للاستثمار
5	وضع إطار تحفيزي لانبثاق منظومة للمقاولات الناشئة المبتكرة
6	تنفيذ استراتيجية "الجيل الأخضر" من أجل انبثاق طبقة وسطى فلاحية واسعة
7	تطوير صناعة منزوعة الكربون وقادرة على تعزيز تنافسيتها عالميا
8	تنفيذ خطة إنعاش غايتها دعم الفاعلين وتثمين المنتوج المغربي والارتقاء بالتكوين
9	تمويل برنامج تطوير العرض الوطني للحضانات وتحفيز نقل المستخدمين
10	تعزيز تمويل البحث والابتكار بسن تحفيزات ضريبية على الاستثمار في البحث
11	إحداث إطار تنظيمي وضريبي يدعم المقاولات الناشئة ومواصلة مشروع "مقاولة ناشئة مبتكرة"
12	توفير خدمات رقمية عالية الصبيب لتقليص الفجوة الرقمية بين السكان وتحسين إنتاجية المقاولات المغربية
13	تشجيع وسم "صنع في المغرب" بإنتاج محلي لما قيمته 34 مليار درهم من الواردات، مع إمكانية خلق ما يزيد عن 100,000 منصب شغل

المحور الثالث: حكامة في خدمة المواطن وإدارة فعالة

عرف دور الإدارة تطوراً بارزاً خلال السنوات الأخيرة في خدمة المواطن وتقدم الاقتصاد الوطني، وأبانت الجائحة على وجه الخصوص عن قدرة الإدارة تحمل مهام عديدة، من خلال مواجهتها بشكل عاجل ومباغث لظروف غير مسبوقة. ومع ذلك، لا يزال التقدم المسجل حتى الآن تعوقه أوجه القصور في ضعف تطوير وتنفيذ السياسات العمومية. ويعد تفكك رابط الثقة بين الإدارة والفاعلين الاقتصاديين والمجتمع، نتيجة لضعف فعالية التدخل العمومي. وإن هدف بناء أواصر الثقة بين الإدارة والمواطنات والمواطنين هو اليوم من أولويات الحكومة، ولتحقيق ذلك، ستوجه الحكومة مجهوداتها لتعزيز حكامة التدبير العمومي عبر تكريس شفافية الإدارة واعتماد المقاربة التشاركية حتى يساهم المواطنون في تدبير شؤونهم، مع تعزيز سبل محاربة الرشوة والمحسوبية والزبونية. وستعمل الحكومة كذلك على سن إجراءات ملموسة تُحَسِّن ولوج المواطنين، سواسية، إلى الخدمات العمومية.

وسنعمل على خمس محاور رئيسية لتعزيز حكامة التدبير العمومي وتكريس فعالية الإدارة:

1. تفعيل الجهوية المتقدمة واللاتمركز الإداري؛
2. تقريب وتحديث الجهاز الإداري، مع تحسين ظروف اشتغال موظفي الإدارات العمومية وتعزيز مراقبة جودة الخدمات العمومية؛
3. تقليص الفوارق المجالية؛
4. تسريع وتيرة التحول الرقمي؛
5. تدبير عادل ومسؤول للموارد المائية والتسريع بالانتقال البيئي

لن يثق المواطنون في الإدارة إلا إذا تم توجيه مجهود الشفافية الإدارية في المقام الأول عبر القيام بإجراءات ملموسة تُحَسِّن ولوج الجميع إلى الخدمات العمومية. وفي سبيل تكريس أثر الإجراءات الاجتماعية، تلتزم الحكومة بتزويد المواطنات والمواطنين بمعلومات أوفى عن المساعدات التي يمكنهم الاستفادة منها. كما أن أي عمل عمومي شفاف وفعال يتطلب تعزيز الرقابة، خاصة في قطاعي الصحة والتعليم، وتقييما صارما للسياسات الاجتماعية، فضلا عن إمكان الاعتماد على معطيات اجتماعية واقتصادية مُحَيَّنة وموثوقة.

إن الحكامة الجيدة ليست مسألة إرادة سياسية فحسب، بل تمر لزوما بالقدرة على إجراء تقييم شفاف ودقيق للسياسات المطبقة. ومن هذه الزاوية، تسرِّع الأزمة الصحية مسلسل الوعي بأن إنتاج ونشر المعلومات الصحية والاجتماعية والاقتصادية والمالية فضلا عن الاستهداف بإحداث سجل اجتماعي موحد ليست ترفا، بل تشكل أساس عمل اجتماعي فعال وقريب من المواطن. ومن شأن ضمان الحكامة الجيدة للتدخل العمومي، أن تسمح بتطوير سياسات هادفة لتقليص الفوارق المجالية، كما أن من شأن الدولة الاجتماعية المساهمة بشكل فعال للرفع من الاندماج الاجتماعي واحترام الجميع.

ويعد تقليص الفجوة الرقمية مكونا رئيسيا في سياستنا للإدماج الاجتماعي وتعميم الوصول للخدمات العمومية ذات جودة، وستكون التغطية بشبكة الأنترنت لجميع المناطق السكنية في المملكة، أولوية برنامجنا لتسريع التحول الرقمي، كما يعد تحديث البنيات الرقمية، والتكوين حول الاستعمالات الرقمية، ورقمنة الإدارة واعتماد الحلول الرقمية المبتكرة للإدماج المالي لا سيما في برامج الدعم الاجتماعي أمثلة على التدابير الملموسة التي ستحدثها الحكومة في خدمة الإدماج الاجتماعي لكافة المواطنات والمواطنين.

وبالموازاة، ستعمل الحكومة على تشجيع الاستعمال المكثف والشمولي للرقميات في مختلف مناحي الحياة اليومية للمواطنات والمواطنين، مع الحرص في المقابل على تعزيز السيادة الرقمية وحماية البيانات الرقمية الوطنية وتطبيق التشريعات الخاصة بحماية المعطيات الشخصية، وذلك في احترام للقوانين والأخلاقيات والقيم المجتمعية، مما سيمكننا من قطع أشواط مهمة في مسلسل الإصلاحات والتحولات الاقتصادية والمجتمعية لبلادنا.

وتفعيلا للتوجيهات الملكية السامية، ستسعى الحكومة لضمان تناسق وتكامل وانسجام السياسات العمومية، وتتبع تنفيذها. كما ستفتح ورش إصلاح المندوبية السامية للتخطيط، لجعلها آلية للمساعدة على التنسيق الاستراتيجي لسياسات التنمية ولمواكبة تنفيذ النموذج التنموي.

1. من أجل إدارة فعالة، في خدمة المواطنات والمواطنين

1-1 تقريب الإدارة من المرتفقين

تلتزم الحكومة بتنفيذ سياسات ملموسة وواضحة توفر المساعدة الاجتماعية للمواطنات والمواطنين وخاصة للفئات الأكثر هشاشة منهم. وتوطيدا لروابط الثقة في علاقة المرتفقين بالإدارة، فإن أول إجراء نتبناه هو إحداث شبابيك "دار الأسرة" لمواكبة التدابير الإدارية وتلك المتعلقة بالحماية الاجتماعية. ويتيح هذا الإجراء للجميع ولوجا شفافا إلى الخدمات الإدارية وتلقي مساعدة في القيام بالخطوات الإدارية الأساسية خاصة لفائدة الفئات المعوزة أو تحديد طبيب الأسرة بفضل البطاقة الصحية.

كما يتيح هذا الاجراء الملموس ضمان عدم تخلف أي مواطن عن استكمال إجراءاته الإدارية، ويواكب مواصلة وتسريع التبسيط الإداري إذ ستشكل "دار الأسرة" نقطة مرجعية لإطلاع المواطنات والمواطنين على حقوقهم الاجتماعية وتوفير مواكبة أفضل للعديد من الأشخاص المؤهلين الذين لا يطالبون بحقوقهم بسبب جهلهم بها.

ومن أجل توسيع نطاق برامج المساعدة الاجتماعية عبر تحويلات مالية مباشرة بدلا من المساعدات المتفرقة، نلتزم أيضا باستكمال إحداث السجل الاجتماعي الموحد لتحقيق استهداف فعال وأقل كلفة للمساعدات الاجتماعية الموجهة إلى المستفيدين المستحقين. وسيمكن هذا الإجراء من ترشيد برامج المساعدة الاجتماعية الحالية من خلال تيسير التعرف على المحتاجين إليها. وسيتيح السجل الاجتماعي الموحد تطوير ثقافة تقييم السياسات الاجتماعية المعمول بها، كمل ستخول معرفة المحتاجين معرفة دقيقة، بالإضافة إلى بنية تحتية معدة لمواكبة المواطنات والمواطنين من أجل ضمان ولوجهم إلى المساعدات الاجتماعية، ترشيد العديد من برامج المساعدة الحالية، وزيادة نجاعة نظام الحماية الاجتماعية، وضمان حماية فعالة للجميع.

1.2 تبسيط الولوج للإدارة والخدمات العمومية

ستواصل الحكومة تعميق عملية تبسيط الإجراءات الإدارية، إذ تطالب المقاولات بتقليص الحواجز التنظيمية والإدارية. وبالنسبة للمواطنين ستستمر عملية الرقمنة الإدارية، من أجل ضمان خدمة شفافة، وتقليص المدة والتعقيدات، وبالتالي التكاليف المختلفة عن الإجراءات الإدارية.

ستعمل الحكومة على تعميق رقمنة الإدارة في سبيل قربٍ ونجاعة أكبر للإدارة العمومية. ولقد تم تحقيق إنجازات ملموسة وسريعة من أجل إرساء"حكومةٍ ذكية"، في سياق تسارع التحول الرقمي الناجم عن الأزمة الصحية. وبهذا الصدد، تم تطوير ثلاث خدمات على وجه الخصوص، وهي مكتب الضبط الرقمي، والتوقيع الإلكتروني، والشباك الإلكتروني لتلقي الرسائل داخل الإدارات. وينبغي لرقمنة الإجراءات ومواءمتها حذف الإجراءات الإدارية الزائدة. ومن هذا المنظور، فإن إحداث المنصة الرقمية " idarati.ma " يمنح للمستعملين (الخواص والمهنيين) رؤية أوضح بشأن طلباتهم وحقوقهم. ونريد تعميق هذا الجهد عبر توسيع نطاق الخدمات المقدمة للمرتفقين مع الحرص على ألا تزيد هذه الرقمنة من عمق الفجوة الرقمية.

2. مراقبة وتقييم جودة الخدمات العمومية

من أجل الإجابة عن انتظارات المواطنات والمواطنين في ما يتعلق بشفافية التصرف في الميزانية العمومية وجودة الخدمات العمومية، تلتزم الحكومة بالتعزيز القوي لأدوار وقدرات هيئات مراقبة الخدمات. وبفضل تدابير ملموسة، سيتم تعزيز شفافية الإجراءات الحكومية وتقييم فعالية السياسات العمومية المتخذة، كما سيتم العمل على نشر إنتاج ونشر المعطيات العمومية.

2-1 تعزيز مراقبة جودة الخدمات العمومية

لطالما تم توسيع نطاق السياسات الاجتماعية قبل التأكد من نجاعتها أو توفر الشروط المادية اللازمة لتنفيذها. ويدخل ذلك في نطاق الاختلالات المؤسسية التي تشوب تطبيق الإصلاحات، ومن بينها تجاهل المبدأ القائل بالتجربة قبل التعميم، وغياب التقييم المنتظم للسياسات العمومية المنجزة، إلخ. لذا، ستسهر الحكومة على انتظام دراسات آثار السياسات العمومية وتطوير التجريب في تنفيذ البرامج الاجتماعية. وضمانا لشفافية العمل العمومي والتوجيه السليم لعائدات الضرائب، سنسهر على ترشيد النفقات العمومية وتقييم نجاعة السياسات الاقتصادية والاجتماعية المطبقة.

وسيتم تعزيز وسائل عمل الهيئة الوطنية لتقييم منظومة التربية والتكوين والبحث العلمي بطريقة بارزة، وسيساهم هذا الإجراء في ضمان نجاح طموحنا في الارتقاء بجودة التعليم المدرسي، بتطوير الآليات الضرورية للتقييم والاستخدام السليم للاستثمار الضخم في التعليم، وخاصة في تكوين الأساتذة.

وعلى نفس المنوال، ستعمل الحكومة على إرفاق تعزيز ميزانية الصحة بهيئة تقييم يناط بها تتبع الإصلاحات والتجارب المنجزة. هكذا، ستحدث الحكومة هيئة متخصصة قادرة على جمع وتوزيع المعطيات الضرورية لتطوير وتطبيق وتقييم سياسات صحية فعالة وهادفة.

2-2 الشفافية وتكافؤ الفرص

إن جعل الإدارة في خدمة الجميع معناه أيضا ضمان الشفافية واحترام القانون، مع إعلان محاربة الفساد أولوية وطنية. وإن إحداث الهيئة الوطنية للنزاهة والوقاية من الرشوة ومحاربتها فرصة لإخراج هذه الظاهرة من المزايدات السياسية. لذلك سنحرص على تعزيز استقلالية هذه الهيئة إزاء محاولات استغلال محاربة الفساد ونلتزم بدعم وتعزيز قدراتها ووسائل عملها حتى تنهض بمهامها الدستورية.

علاوة على ذلك، تمر محاربة الغش والفساد بتتبع أكبر للمعاملات الاقتصادية اليومية. وستعمل الحكومة على توسيع نطاق هذا التتبع بفضل الرقمنة النقدية وتطوير وسائل الأداء الإلكترونية. كما أن الشق الزجري لمحاربة الفساد سيوازيه تطبيق سريع للآليات الرقمية داخل الإدارة والمصالح الاجتماعية والمصالح المالية، لأن تعزيز الحكامة الإلكترونية كفيل بزيادة فعالية الإدارة العمومية وتقليص فرص الفساد الإداري.

2-3 تفعيل الحق في الحصول على المعلومة

لقد كشفت الأزمة الصحية بأن نجاعة البرامج الصحية والاقتصادية والاجتماعية رهينة بمعرفة دقيقة لأوضاع المواطنات والمواطنين والمقاولات على حد سواء. ولذلك نلتزم بتشجيع إنتاج معطيات إحصائية اقتصادية واجتماعية عالية الجودة، فضلا عن ضمان ولوج حر لمعطيات الإدارة العمومية. ذلك أن تجميع هذه المعطيات ومعالجتها خدمات عمومية أساسية سواء في تدبير أزمة صحية أو في تطبيق سياسات اجتماعية هادفة. وسيمكن هذا الإجراء من تعزيز قدرات تقييم السياسات العمومية.

وتشجيعا لحصول الباحثين على المعطيات، سيتم وضع مسطرة شفافة للولوج إلى المعطيات الخام وتوفير معطيات مجزأة في أنماط تسهل استخدامها. وينبغي أن يحصل الباحثون المغاربة بسهولة على معطيات جيدة إذا نحن أردنا أن ينتجوا أبحاثا تستجيب للمعايير الدولية من حيث الجودة والابتكار. وإن تطوير قدرات البحث الأكاديمي المغربي سيعود بالنفع العميم على الدولة التي يمكن أن تعتمد على خبرة معززة من أجل تحسين سياساتها الاجتماعية على وجه الخصوص.

3. تجديد برنامج تقليص الفوارق الاجتماعية والمجالية

يتضمن هذا البرنامج الحكومي العديد من الإجراءات الهادفة إلى تقليص الفوارق الاجتماعية والمجالية في ما يتعلق بالنشاط الاقتصادي، مثل برنامج الأوراش العمومية الكبرى والصغرى، فضلا عن الولوج لقطاعي الصحة والتعليم، ثم تجويد الولوج للمراكز الطبية الأولية، والاستثمار في الطب عن بعد، وتعزيز موارد الأكاديميات الجهوية للتربية والتكوين، ودعم تعميم النقل والإطعام المدرسي في الأوساط القروية، كما تشكل إجراءات مدخول الكرامة لكبار السن وتعميم التعويضات الأسرية الاجتماعية روافع من أجل تقليص التفاوتات الاقتصادية والاجتماعية بين المجالات الحضرية والقروية، بشكل غير مسبوق. وتمنح هذه الإجراءات ميزة القوة والاستقلالية للجهات، وتشكل أدوات قوية لتعميق الجهوية المتقدمة. وسيتم تعزيزها من خلال تجديد برنامج تقليص الفوارق الاجتماعية والمجالية.

إن ارتباط ساكنة العالم القروي، خاصة الشباب منهم، بأرضهم رهين بجاذبية هذه الأخيرة. ولا تتحقق الجاذبية بتوفير المزيد من فرص الشغل فحسب، ولكن أيضا بضمان قرب الخدمات الأساسية للحياة.

لقد هدف البرنامج الوطني لمحاربة الفوارق الاجتماعية والمجالية، لما أطلق في نسخته الأولى تنفيذا للتوجيهات الملكية الواردة في خطاب العرش لسنة 2015، إلى تقليص العجز على مستوى الخدمات الاجتماعية في العالم القروي، أي الحصول على المياه الشروب والكهرباء والمراكز الصحية والمدارس وتعزيز شبكة المسالك والطرق القروية.

ويعد هذا البرنامج غير مسبوق كسياسة عمومية لأنه، من جهة، يقوم على تنسيق جهود وزارات مختلفة وفاعلين مركزيين طالما عملوا في غياب للالتقائية الزمنية والمجالية، ومن جهة أخرى، لأنه يضع المسؤولية على عاتق الفاعل الترابي (الجهة والمصالح الخارجية للإدارة المركزية) من أجل تقليص العجز من حيث الولوج إلى الخدمات الأساسية.

أطلق البرنامج سنة 2017، وأتاح إنجاز 6,982 مشروعا ونشاطا في 1,093 جماعة قروية و73 مركزا قرويا وجماعة شبه حضرية. وتشمل تلك المشاريع والأنشطة شق وتهيئة طرق ومسالك مكتملة على مسافة 9,461 كيلومترا وأخرى في طور الإنجاز على مسافة 3,074 كيلومترا، واستكمال 2,179 عملية تأهيل للبنيات التحتية التعليمية و519 عملية تأهيل للبنيات التحتية الصحية، وكهربة 738 دوار وإحداث 378 نظاما للتزويد بالماء الشروب وإنجاز 15,143 عملية توصيل الماء للمساكن فرديا، جماعيا وعبر صنابير عمومية.

هذا البرنامج، الذي مكن من ترشيد العمل العمومي لفائدة العالم القروي، مع إحداث أثر حقيقي على الساكنة المحلية، ستعمل الحكومة على تجديده من أجل سد الثغرات على مستوى الخدمات الاجتماعية وإظهار مؤهلات التنمية المحلية والجهوية، من خلال توفير المرافق الأساسية والترفيهية وتهيئة مناطق مخصصة للأنشطة الاقتصادية المختلفة في المراكز القروية. وسيتيح هذا الجهد المالي الكبير توفير دعم للعالم القروي والمناطق الجبلية في مستوى التحديات التي تطرحها تنمية الجهات، والتي تعد غاية لا محيد عنها من أجل ازدهارنا الجماعي وتوسيع الطبقة الوسطى في المجال القروي.

ويندرج هذا الإجراء في إطار تقليص التفاوتات المجالية، شأنه شأن الإجراءات المقترحة في مجال الصحة. وإن التدخل متعدد الأبعاد للبرنامج والخبرة المكتسبة في تنفيذ مشاريع التنمية القروية سيتيحان مساهمة أكبر في الحد من الفقر والتنمية المحلية للمناطق القروية والجبلية. وسيواصل البرنامج لعب دور رافعة قوية كفيلة بتوجيه دفة التنمية الاقتصادية والاجتماعية للجماعات ذات الطابع القروي.

4. تسريع وتيرة التحول الرقمي خدمة للمواطن

كشفت أزمة كوفيد- 19 عما راكمته بلادنا من تأخر في مجال التطور الرقمي، وزادت الوعي باستعجالية أوراش الرقمنة الجارية. فعلينا تحديد اختيارات استباقية للتحولات التكنولوجية التي نريد التموقع فيها كمنتجين أو مستهلكين، قصد إعداد الموارد البشرية والإطار القانوني الملائم. ويعكس البرنامج الذي تبنيناه هذه الاستعجالية من خلال أربعة محاور كبرى لتعميق التحول الرقمي في بلادنا. وتشكل هذه المحاور معًا استراتيجية طموحة للتحول الرقمي سيتم تنفيذها بتنسيق تام تحت إشراف رئاسة الحكومة:

يتمثل المحور الأول في تنفيذ المخططات الرقمية لقطاعي الصحة والتعليم المفصلة في المحور الأول وذلك بغاية تحسين جودة هذين المرفقين العمومين الأساسيين، مع تقليص التفاوتات الجهوية فيما يتعلق بالولوج. وبخصوص الصحة، سيمكن إحداث السجل الطبي الرقمي، بالإضافة إلى تطوير الطب عن بعد، من تطوير عرض وجودة العلاجات. وفيما يخص التعليم، ستتيح خطة التعليم الرقمي توسيع نطاق التعلم الإلكتروني وتجديد تكوين الأساتذة.

فيما ينبني المحور الثاني على اللجوء للدفع بواسطة الهاتف المحمول من أجل توزيع المساعدات الاجتماعية، وذلك في أفق تعزيز الإدماج المالي. ومن خلال تعبئة السجل الاجتماعي الموحد، سنقوم بتوظيف برامج المساعدة الاجتماعية لتشجيع استعمال الدفع الإلكتروني على أوسع نطاق عبر إحداث التحويلات إلكترونيا. وإن جعل البرامج الاجتماعية محركا للتحول الرقمي سيمكن من الإجابة على بُعدين من طموحنا: بُعد مغرب متضامن وبعد مغرب رقمي.

ويهدف المحور الثالث إلى تعميم رقمنة الإدارة في سبيل قربٍ ونجاعة أكبر للإدارة العمومية. وستقدمُ مواكبة مجانية للمواطنين الذين لا يملكون أجهزة مناسبة أو مستوى كافيا من المعرفة الرقمية، في فروع القرب، المسماة "دار الأسرة". وسيرخص لهذه الفروع اقتراح خدمات مواكبة فيما يتعلق بالمعاملات البنكية عبر الهاتف المحمول، وستكون مخولة لعقد شراكات مع وكالات تحويل الأموال من أجل القيام بمعاملات إدارية.

ويروم المحور الرابع توفير خدمات رقمية ذات صبيب عالٍ من أجل تقليص الفجوة الرقمية بين السكان وتحسين إنتاجية المقاولات المغربية. وتعد تغطية المناطق السكنية بشبكة الإنترنت أولوية سياستنا الرقمية، قصد تقليص الفجوة الرقمية. ويمكن مثلا حث الشركات العاملة في القطاع على وضع أسلاك الصبيب العالي جدا للإنترنت في الإقامات السكنية عند تجديدها أو عند الشروع في البناء، كما أوصى بذلك تقرير النموذج التنموي.

5. تدبير عادل ومسؤول للموارد المائية والتسريع بالانتقال البيئي

تتعهد الحكومة إعادة هيكلة منظومة الحكامة المائية من أجل تعزيز النجاعة والانسجام بين البرامج والفاعلين في أفق توفير وتوزيع عادل للموارد المائية بين الجهات وداخل كل جهة من خلال الوقوف على التنزيل المحكم لبرامج بناء السدود وتحلية مياه البحر ومعالجة المياه العادمة ومياه الأمطار ثم تحسين مردودية قنوات توزيع مياه السقي والشرب.

وستعمل الحكومة على تسريع تنزيل وتحيين مضامين برامج الانتقال الطاقي أخذا بعين الاعتبار كل مكوناتها لا سيما المتعلقة بالطاقات المتجددة والمخطط الغازي والهيدروجين الأخضر.

كما ستعمل الحكومة على بلورة عقود برامج جهوية بهدف النهوض بالاقتصاد الأخضر والمحافظة على البيئة والتنوع الإيكولوجي وعلى تعميم ودعم التدبير المسؤول للنفايات مع تثمينها في الوسطين الحضري والقروي.

أهم إجراءات المحور الثالث خلال الفترة 2021 - 2026

1	إحداث شباك "دار الأسرة" لمواكبة التدابير الإدارية
2	تعميق رقمنة الإدارة في سبيل قربٍ ونجاعة أكبر للإدارة العمومية
3	ترشيد النفقات العمومية وتقييم نجاعة السياسات الاقتصادية والاجتماعية
4	تعزيز وسائل عمل الهيئة الوطنية لتقييم منظومة التربية والتكوين والبحث العلمي
5	إرفاق تعزيز ميزانية الصحة بهيئة تقييم يناط بها تتبع الإصلاحات والتجارب المنجزة
6	وضع مسطرة شفافة للولوج إلى المعطيات الخام وتوفير معطيات مجزأة في أنماط تسهل استخدامها
7	تجديد برنامج تقليص الفوارق الاجتماعية والمجالية و تأهيل وتطوير 200 مركز قروي و تعزيز جاذبيتها، وتشجيع التعاون بين الجماعات و تطوير "الدوائر"، في أفق أن نجعل منها وحدات إدارية للتنسيق بين المدن الكبرى والصغيرة والمراكز القروية الصاعدة والجماعات ذات الطابع القروي
8	تسريع وتيرة التحول الرقمي في سبيل قربٍ ونجاعة أكبر للإدارة العمومية وتحسين الولوج للخدمات الاجتماعية

خاتمة

هذه إذن هي الخطوط العريضة للبرنامج الذي تعتزم الحكومة تطبيقه، تنفيذا للتوجيهات السامية التي حددها صاحب الجلالة نصره الله، وتفعيلا لمضامين النموذج التنموي الجديد واستجابة لتطلعات المواطنات والمواطنين.

وإن الأزمة تمنحنا فرصة تاريخية لإرساء أسس دولة أكثر عدلا وقوة تحت القيادة الرشيدة لجلالة الملك محمد السادس نصره الله وأيده. ويحدونا طموح جماعي لتكون هذه الحكومة، التي تعبر عن إرادة شعبية قوية، عند حسن ظن جلالة الملك والشعب المغربي. وندرك تمام الإدراك أن سبيل النجاح هو المقاربة التشاركية والتضامن والفعالية والجرأة ونكران الذات من أجل خدمة المغاربة والتسريع من وثيرة التنمية لتجاوز إكراهات المرحلة وتداعيات الجائحة.

وإن إدراكنا لحجم الطموحات التي يختزنها هذا البرنامج، لا يوازيه إلا ثقتنا بأن إرادة صاحب الجلالة وعزيمة الحكومة وتطلع المواطنات والمواطنين ومساندة البرلمان سيجعل منه لا محالة برنامجا يحدث القطيعة في مرحلة حاسمة، لتحقيق التغيير المنشود.

إنه برنامج الأمل، للخروج من الأزمة بنجاح. إنه ميثاق شرف نعقده مع المواطنات والمواطنين، ونحن نلتزم من خلاله بتعبئة كل القوى والطاقات الحية للبلاد، من فاعلين اقتصاديين واجتماعيين لإنجاح ما يعد بتحقيقه.

نثق اليوم في كفاءات الأحزاب المشكلة لهذه الحكومة، ونثق في صواب توجهات البرنامج الحكومي النابع من أولويات وانتظارات المغاربة ونعول على الالتزام الجماعي بمضامينه وبانخراط جميع القوى والمؤسسات والإدارات والمجتمع المدني والفاعلين الاقتصاديين في تنفيذه على أحسن وجه. وسنخصص لجانا ومؤسسات للتتبع والتقييم الدائم لجميع مراحل التنفيذ ضمانا للحكامة والنجاعة. وسنكون كحكومة في تواصل وتنسيق مفتوح لتجاوز مختلف العقبات والصعوبات التي قد تواجه المسار، وسنحرص على إعلاء مصلحة الوطن والمواطنات والمواطنين في كل مناسبة.

إن بلادنا اليوم في حاجة إلى كل أبنائها لنتمكن من تحقيق غايات هذا البرنامج مما من شأنه أن يغير واقع المغاربة نحو الأفضل.

ونرجو من العلي القدير أن يوفقنا جميعا لما فيه خير لوطننا ولكافة المغاربة تحت القيادة السديدة لجلالة الملك محمد السادس دام له النصر والتأييد.